جامعة وهران 02

كلية العلوم الاجتماعية

قسم الفلسفة

مشروع مدرسة الدكتوراه "الدين والمجتمع"

تخصص علم الاجتماع الثقافي

الخطب الدينية وخطاب المواطنة

الجزائر أنموذجا

رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم

إعداد الطالبة

نضيرة صحراوي

تحت إشراف

أ. د. يزلي بن اعمر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
مولاي الحاج مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
بن عمر يزلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مشرفا
زيدان نعيمة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة وهران 2	مناقشا
برقان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1	مناقشا
تومي أم الخير	أستاذة التعليم العالي	جامعة وهران 1	مناقشا
بوعمامة العربي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مستغانم	مناقشا

الموسم الجامعي: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع...

إلـــــــــى روحي وبسمة حياتي،

الغالية " أمي " رحمها الله.

إلـــــــــى من أحمل اسمه بكل افتخار

" أبي " حبيبي، رمز العطاء.

إلـــــــــى كافة أفراد أسرتي

وبالخصوص أخي الغالي محـــــمد

إلى صديقتي الغالية حليمة مفيتح

تقدير وعرفان

بـعد حمد الله وحده،

والصلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده، سيدنا محمد،

سيّد المرسلين ونور العلمين.

أتوجه في المقام الأول بجزيل الشكر وعظيم التقدير

والامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور: عمار يزلي، عـــــلى تفضله

بالإشراف على هذا العمل،

وعلى ما قدم لي من نصائح وتوجيهات لإنجازه.

كما أقدم شكري وامتناني للأساتذة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: مولاي الحاج مراد

الأستاذة الدكتورة: زيدان نعيمة

الأستاذ الدكتور: برقان محمد

الأستاذة الدكتورة: تومي أم الخير

الأستاذ الدكتور: بوعمامة العربي

الملخـــــــص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع المواطنة في الخطب الدينية، ولا سيما خطب الجمعة، من خلال الكشف عن مدى تضمّنها لقيم المواطنة المتمثلة في الوحدة، والمشاركة، والمسؤولية، وذلك من منظور المتلقين. كما تسعى إلى استكشاف مستوى الوعي الفكري والاجتماعي بهذه القيم لدى جمهور المصلّين، ومدى انعكاسها على سلوكهم وممارساتهم اليومية.

وتتناول الدراسة كذلك التحديات التي تواجه خطبة الجمعة في ترسيخ قيم المواطنة، ومدى تأثير تلك التحديات في فاعلية الخطبة واستجابة المتلقين لها. وقد أظهرت النتائج وجود مجموعة من العوامل التي حدّت من تأثير الخطب في تعزيز الوعي المواطني، منها التحولات الاجتماعية والثقافية، ودور وسائل الإعلام والاتصال في تشكيل أنماط جديدة من القيم والسلوكيات، إضافة إلى انعزال مواضيعها عن واقع المتلقي وانشغالاته، وغلبة الخطاب الوعظي على حساب الخطاب الذي يعزز قيم المواطنة الإيجابية.

وتخلص الدراسة إلى أن فاعلية الخطب الدينية في دعم قيم المواطنة، تتوقف على مدى قدرتها على معالجة قضايا المجتمع الراهنة بأسلوب واقعي متجدد، يراعي التغيرات الثقافية والاجتماعية، ويغرس في الأفراد روح الانتماء والمسؤولية والمشاركة في بناء الوطن.

الكلمات المفتاحية: الخطب الدينية، الخطاب، خطبة الجمعة، المواطنة، قيم المواطنة، الانتماء، المسؤولية، المشاركة، الوحدة.

Abstract

This study aims to examine the reality of citizenship as reflected in religious sermons, particularly Friday sermons, by exploring the extent to which they embody citizenship values such as unity, belonging, participation, and responsibility — from the perspective of the audience. It also seeks to reveal the level of intellectual and social awareness of these values among worshippers and how such awareness is reflected in their daily behaviors and practices.

Furthermore, the study addresses the challenges that Friday sermons face in promoting citizenship values and how these challenges affect the sermons' effectiveness and the audience's responsiveness. The findings indicate the existence of several factors that limit the sermons' impact on enhancing civic awareness, including social and cultural transformations, the influence of media and communication, and the predominance of a traditional preaching style over one that reinforces active citizenship values.

The study concludes that the effectiveness of religious sermons in fostering citizenship values depends on their ability to address current social issues in a realistic and renewed manner that takes into account cultural and social changes, while instilling in individuals a sense of belonging, responsibility, and participation in nation-building.

Key Words: Religious sermons, Friday sermon, citizenship, citizenship values, unity, belonging, participation, responsibility.

مقدمة

مقدمة

يُعدّ موضوع المواطنة من الموضوعات المحورية في الدراسات الاجتماعية المعاصرة، إذ تسعى الدول من خلاله إلى الحفاظ على تماسكها الاجتماعي وتعزيز هويتها الوطنية. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام واسع من قبل الأكاديميين والمفكرين، لما له من ارتباط مباشر بتوجّهات الأفراد والقيم التي تنظّم سلوكهم في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة. ومع تطور وسائل الاتصال والإعلام الرقمي، ازدادت التحديات التي تواجه المجتمعات، خاصة تلك المرتبطة بتغير أنماط التفكير والسلوك، وتراجع بعض القيم التقليدية التي كانت تشكّل أساس التماسك الاجتماعي.

وفي خضم هذه التحولات، برزت الحاجة إلى ترسيخ مفهوم المواطنة بوصفه إطارًا اجتماعيًا وثقافيًا، يسهم في بناء علاقة متوازنة بين الفرد والمجتمع، قائمة على المشاركة والمسؤولية والالتزام بالقوانين. ويُنظر إلى المواطنة اليوم باعتبارها مدخلًا أساسيًا لتحقيق التنمية الشاملة، وتثبيت قيم العدالة والمساواة، وتعزيز روح الانتماء والولاء الوطني.

وفي السياق الجزائري، حظي موضوع المواطنة باهتمام متزايد نتيجة التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري، مما استدعى تعزيز الانتماء الوطني وترسيخ المفاهيم المرتبطة بالهوية الجماعية. وقد تضافرت جهود مؤسسات التنشئة الاجتماعية لترسيخ هذه القيم، ومن أبرزها الخطب الدينية، ولاسيما خطبة الجمعة، التي تُعدّ وسيلة تواصل فعالة بين المؤسسة الدينية والجمهور، تسعى إلى توجيه الأفراد نحو السلوك القويم، ومعالجة القضايا الاجتماعية في إطار ديني وتربوي.

تؤدي الخطبة الدينية دورًا محوريًا في تنمية الوعي الديني والاجتماعي، إذ تعمل على توجيه الأفراد نحو القيم الإيجابية ونبذ السلوكيات السلبية، وتُسهم في ترسيخ مفاهيم التسامح، والاعتدال، والتضامن. كما تعدّ الخطبة أداة من أدوات التنشئة الاجتماعية التي يمكن أن تُسهم في تعزيز الوعي بالمواطنة، من خلال ما تتناوله من موضوعات تدعو إلى احترام القانون، وتحمل المسؤولية، والمشاركة في بناء المجتمع.

وقد جاء الاهتمام في هذه الدراسة بتحليل دور الخطبة الدينية، وبالأخص خطبة الجمعة، في دعم قيم المواطنة، وذلك من خلال معرفة مدى حضور مفاهيم المواطنة في مضمون الخطبة كما

يتلقاها جمهور المصلين، واستكشاف تصوراتهم حول أثرها في توجيه السلوك الاجتماعي. كما تتناول الدراسة التحديات التي تواجه الخطبة الدينية في أداء هذا الدور، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية وتنوع الخطاب الثقافي الذي تتعرض له المجتمعات المعاصرة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الخطبة الدينية وخطاب المواطنة، من حيث المضمون والوظيفة الاجتماعية، والكشف عن مدى مساهمتها في غرس قيم المواطنة لدى الأفراد. وينطلق هذا الاهتمام من ملاحظة أن خطبة الجمعة ما تزال تحتفظ بمكانتها البارزة في المجتمع الجزائري، كونها تجمع الأفراد أسبوعيًا في فضاء ديني واجتماعي يتيح إمكانية التأثير والتوجيه.

وقد اختير موضوع "الخطب الدينية وخطاب المواطنة" لكونه يجمع بين جانبين أساسيين، الأول يرتبط بطبيعة خطبة الجمعة باعتبارها ممارسة دينية جماعية لها حضور واسع، والثاني يتعلق بقيمة المواطنة التي أضحت عنصرا مهم في مختلف المجتمعات العربية، بالنظر إلى الدور المتوقع منها في تعزيز الوعي المدني وترسيخ الممارسات السلوكية السليمة القائمة على الحقوق والواجبات.

تنقسم هذه الدراسة إلى جزء نظري وآخر ميداني؛ يتناول الجزء الأول الإطارين المفاهيمي والنظري للموضوع، في حين يعرض الجزء الثاني النتائج الميدانية المستخلصة من آراء عينة من المتلقين حول مضمون الخطب الدينية ومدى تضمّنها لقيم المواطنة ومدى ترسيخها في سلوكاتهم.

تضمّن الجزء الأول ثلاثة فصول جاءت كما يلي:

الفصل الأول: جاء بعنوان "منهجية الدراسة" يشتمل على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، فرضيات الدراسة، الدراسات السابقة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، مجالات الدراسة، صعوبات البحث، ومصطلحات الدراسة والمفاهيم الإجرائية، المرجعية النظرية للدراسة، منهج الدراسة، أداة الدراسة، عيّنة الدراسة.

الفصل الثاني: حمل عنوان "المواطنة، المفهوم والأهداف" اشتمل على نبذة تاريخية عن مفهوم المواطنة وتعريفها، ثم أبعادها، كما تناول مقوّمات المواطنة وأبرز قيمها، ثمّ تطرّق إلى أهميّة المواطنة وأهدافها، وأخيرا احتوى على التحدّيات الراهنة التي تواجهها المواطنة.

الفصل الثالث: جاء هذا الفصل تحث عنوان "الخطب الدينية: الوظيفة، الرموز والبنية"، تطرقنا إلى مفهوم الخطب الدينية، ثمّ خصائص ومقوّمات الخطب الدينية، كما تعرضنا إلى بعض الوظائف التي تُسديها خطب الجمعة للمجتمع، وبعدها تطرّقنا إلى جملة من التحديات التي تواجه الخطب الدينية، وأخيرا تناولنا الملامح أو السّمات العامة خطب الجمعة في الجزائر، حيث تناولنا بعضا مما يتّسم به الخطيب، ثمّ عرجنا على البنية الداخلية للخطب الدينية في الجزائر.

أما الجزء الميداني (عرض بيانات الدراسة وتحليل نتائجها) يشمل فصلين وجاء فيه ما يلي:

الفصل الرابع: حمل عنوان " الخطب الدينية والمواطنة " تضمّن عرض خصائص أفراد العيّنة، ثم عرض بيانات محور مساهمة خطب الجمعة في توعية المتلقين لها بقيم المواطنة، الذي شمل واقع المواطنة في خطب الجمعة، وأيضا واقع المواطنة في الوعي الفكري لمتلقي خطب الجمعة.

الفصل الخامس: جاء بعنوان "واقع المواطنة: التلقي والممارسة" احتوى على عرض وتحليل بيانات محور واقع المواطنة في ممارسات متلقي الخطب الدّينية (خطب الجمعة)، وكذلك عرض وتحليل بيانات محور التحدّيات التي تواجهها الخطب الدينية (خطب الجمعة).

ثم مناقشة النتائج والحكم على الفرضيات، بعدها تم عرض أهم نتائج الدّراسة، ثمّ الخاتمة، فقائمة المراجع، وفي الأخير جاءت الملاحق.

الفصل الأول

منهجية الدراسة

1-إشكالية الدراسة

2-فرضيات الدراسة

3-الدراسات السابقة

4-تعقيب على الدراسات السابقة

5-تساؤلات الدراسة

6-أهداف الدراسة

7-أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

8-مجالات الدراسة

9-صعوبات البحث

10- مصطلحات الدراسة

11- ضبط المفاهيم الإجرائية

12- المرجعية النظرية للدراسة

13- منهج الدراسة

14- أداة الدراسة

15- عيّنة الدراسة

تمهيد الفصل الأول

في هذا الفصل المتعلق بمنهجية الدراسة، سنقوم بعرض الإشكالية التي تعالجها الدراسة وتساؤلاتها الأساسية، إلى جانب صياغة فرضيات الدراسة. كما سنتناول الدراسات السابقة ذات الصلة، ونوضّح أهداف البحث وأهميته، وأسباب اختيار موضوعه. بالإضافة إلى ذلك سيتم تحديد مجالات الدراسة، واستعراض الصعوبات التي واجهتنا أثناء إجراء البحث، وشرح مصطلحات الدراسة والمفاهيم الإجرائية المستخدمة. كما سنعرض المرجعية النظرية التي يستند إليها البحث، ونوضّح المنهج المعتمد، وأداة الدراسة، وعيّنة البحث التي أجريت عليها الدراسة.

1- إشكالية الدراسة

لا يمكن النظر إلى الوطن بوصفه مجرد كيان سياسي أو جغرافي، بل هو منظومة متكاملة تتأسس على ركائز اجتماعية واقتصادية وثقافية وتاريخية تسهم في استمراريته واستقراره. ويتطلب الحفاظ على هذا الكيان وعناصره انسجامًا بين أفراده واستيعابًا واعيًا للقيم التي تؤطر علاقتهم بالمجتمع والدولة، وفي مقدمتها قيم المواطنة، بما تمثله من التزام ومسؤولية ومشاركة فعّالة في تحقيق الصالح العام.

لقد أفرزت التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، خاصة في ظل تطور وسائل الإعلام والاتصال واتساع الفضاء الرقمي، تحديات متعددة مست القيم الاجتماعية والثقافية، وأدت أحيانًا إلى بروز أنماط من السلوك والممارسات التي قد لا تنسجم مع متطلبات الانتماء الوطني، الأمر الذي أوجد تساؤلات حول مدى حضور قيم المواطنة في الوعي الاجتماعي، وحول أدوار المؤسسات التربوية والدينية والثقافية في غرس هذه القيم وترسيخها.

تتجلى هذه الإشكالية بوضوح في مظاهر عدة، من بينها ضعف الشعور بالانتماء الجماعي، وتراجع الالتزام بالقوانين والأنظمة، وازدياد النزعة الفردية على حساب المصلحة العامة، ما يجعل من الضروري البحث في الكيفية التي تُبنى بها قيم المواطنة، والوسائل الكفيلة بتعزيزها في سلوك الأفراد. كما يبرز التساؤل حول مدى إسهام الخطب الدينية، وخاصة خطبة الجمعة، في دعم هذه القيم، باعتبارها فضاءً تواصليًا ذا تأثير واسع في تشكيل الوعي الاجتماعي والتوجيه القيمي.

من هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى فهم طبيعة حضور قيم المواطنة في خطب الجمعة، وكيفية إدراك المتلقين لها، والوقوف على مدى انعكاسها على سلوكاتهم ومواقفهم في الحياة اليومية، وذلك بغرض الكشف عن دور الخطب الدينية في ترسيخ الانتماء الوطني وتعزيز التفاعل الإيجابي بين الفرد والمجتمع، من حيث أنّها تحمل منظومة قيم مرتبطة بتعاليم الدين، وباعتبار مصلحة الوطن من صميم الدين. كما حاولنا البحث عن الأسباب التي تمنع تفعيل قيم المواطنة لتصبح ممارسة عملية وجزء من شخصية المتلقي.

في بحثنا تجاوزنا الجدل الفكري القائم حول مفهوم المواطنة من حيث أنّه ليس عربيا أو إسلاميا، وركّزنا على المواطنة كقيم إيجابية تتجسّد في ممارسات وسلوكات الأفراد. حيث اخترنا كمدخل لدراسة موضوع الخطب الدينية وخطاب المواطنة أحد الفاعلين الأساسيين وهو المتلقي،

وتناولنا جانب ممارساته لقيم المواطنة ومدى تأثره بالخطب الدينية (خطب الجمعة). ومنه تمّ طرح السؤال الإشكالي التالي:

هل تساهم الخطب الدينية (خطب الجمعة) في توعية المتلقين لها بقيم المواطنة، وإلى أي مدى تساهم في تبنّيهم لها في ممارساتهم؟ وما هي التحديات التي تواجهها وتؤثر على مستوى ممارسة المتلقي لقيم المواطنة؟

2- فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة:

تساهم الخطب الدينية بشكل محدود من خلال مضامينها في تبنّي المتلقين لها لقيم المواطنة (المحددة في الدراسة من وحدة، مشاركة، ومسؤولية).

الفرضيات الفرعية:

أ-تساهم الخطب الدينية (خطب الجمعة) في توعية المتلقي بقيم المواطنة المحددة في الدراسة (الوحدة، المشاركة، المسؤولية).

ب-يتبنّى المتلقي قيم المواطنة المتضمّنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة) بشكل محدود في ممارساته.

ج-تواجه الخطب الدينية (خطب الجمعة) والمتلقي تحدّيات تؤثر على فاعلية الخطب الدينيّة وتحدّ من ممارسة المتلقي لقيم المواطنة.

3- الدراسات السابقة

توجه الدراسات السابقة مسارات البحث؛ حيث تعين الباحث على تكوين خلفية نظرية عن موضوعه كما توفر له الجهد لاختيار الإطار المنهجي لبحثه، وتطلعه على الصعوبات التي قد تواجهه.

3-1- دراسة علي بوعناقة (2007 م) بعنوان "الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية"[1]:

دراسة دكتوراه منشورة، هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي لدى الشباب. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، يتكون مجتمع البحث من 200 مفردة من الشباب بين سن (18-30) سنة بمدينة قسنطينة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أنّ من أبرز العوامل التي تؤدي بالشباب إلى السلوكات المنحرفة هي:

- عدم التوازن في المشاريع التنموية بين المدن والأرياف.
- البطالة والفراغ.
- عدم تكافؤ الفرص.
- تدني مستوى التعليم وتدني فرص العمل.
- التهميش وعدم استيعاب واستثمار الشباب في الأنشطة الاجتماعية، والتعرف على مشكلاتهم وعلاجها.
- قيم الإعلام المفتوح التي لا تتوافق مع القيم الاجتماعية، مما يؤدي إلى تغريب الشباب بدلا من ترشيدهم والتعرف على مشكلاتهم.

ومن أبرز السلوكات المنحرفة التي نجمت عن تلك العوامل هي: الفردية، التصادم، انتهاك القانون، عدم الشعور بالانتماء، ممارسة السلوكات والأعمال غير المشروعة كالتطرف بأشكاله المختلفة، غياب القيم الاجتماعية الإيجابية حيث حلت محلها قيم سلبية، عدم التعاون أو تحمل المسؤولية الاجتماعية في المجتمع، العزلة والشعور بالغربة، البحث عن انتماء خارج المؤسسات الوطنية أي لكل من يلبي للفرد متطلباته واحتياجاته.

[1] بوعناقة علي، الشباب مشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 1، 2007.

2-3- دراسة خالدي أحمد (2005 م)، جاءت تحت عنوان " مناهج التربية المدنية ومفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية "[1]:

دراسة ماجستير انطلقت من السؤال الإشكالي التالي: هل الغايات المرجوة من مناهج التربية المدنية تهدف إلى ترسيخ قيم المواطنة بشكل مباشر أو غير مباشر؟ هدفت الدراسة إلى معرفة دور المدرسة الجزائرية في تكوين المواطن الجزائري من خلال مناهج التربية المدنية. ولأجل ذلك قام الباحث بتحليل محتوى المناهج والقيم التي تحتويها.

توصلت الدراسة إلى أن كتب مادة التربية المدنية على مستوى الطورين الأساسيين، تركز على التكوين المدني والحس المدني، أما قيم المواطنة فتأتي في الدرجة الثانية. وبخصوص الطور الابتدائي تصدرت قيم مجال معرفة المواطنة محتوى كتب التربية المدنية، لكن النظرة الغالبة هي التركيز على التكوين المدني وفق النظرة التقليدية.

[1] خالدي أحمد، مناهج التربية المدنية ومفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2005 م.

3-3- دراسة راضية بوزيان (2006 م)، الموسومة ب "دور المؤسسة التعليمية في تكوين روح المواطنة لدى التلاميذ"[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المواطنة من منظور علم الاجتماع، وأيضا التعرف على العلاقة بين المواطنة والمؤسسة التعليمية، وكذلك معرفة مساهمة المؤسسة التعليمية (المتوسطة) في تكوين روح المواطنة وتجسيد قيم الحسّ المدني.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– من منظور علم الاجتماع تَشكّل مفهوم المواطنة في الفضاء الغربي، لحركة ذات أفكار تنظيرية وحركة اجتماعية سياسية، عملت على تحويل هذه الأفكار إلى أفق التحقق في الواقع الاجتماعي.

– العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمواطنة وثيقة الصلة، بداية من تنمية الشعور بالانتماء والمشاركة الإيجابية.

– وبخصوص مساهمة المؤسسة التعليمية الجزائرية في تكوين روح المواطنة، توصّلت الدراسة إلى أنها تساهم بشكل متوسط الفعالية على كل من مستوى المضامين والممارسة الفعلية (التطبيق).

4-3- دراسة ياسين خذايرية (2006م)، جاءت بعنوان "تصوّرات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري"[2]:

شهادة ماجستير منشورة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وهدفت إلى تشخيص الواقع الفعلي للمواطنة، كما هدفت إلى الكشف عن نظام القيم، التصورات، والممارسات المتعلقة بالمواطنة لدى الأستاذ الجامعي، والوقوف على مساهمة قيم المواطنة في التخفيف من العنف من خلال تصورات أساتذة الجامعة، كذلك هدفت إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في تصوّر أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري. وأيضا حاولت التعرف على مساهمة المؤسسات الاجتماعية وأنظمتها بما فيها دور النظام التربوي في نشر قيم المواطنة.

---

[1] راضية بوزيان، المواطنة والمؤسسة التعليمية في الجزائر، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 6، 2009م، ص ص 101-123.

[2] ياسين خذايرية، تصوّرات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006م.

من أهمّ النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة هي:

– ترتبط التصورات الاجتماعية بالشخصية الجزائرية، ومستواها العلمي والثقافي، ومرجعيّتها السياسية، وتطوّرها عبر مراحلها المتباينة، تضرب بجذورها في البناء الاجتماعي.

– لعبت متغيّرات اجتماعية، سياسية وأخرى شخصية، دورا حاسما في تحديد أنماط التصوّرات الاجتماعية للمواطنة في المجتمع الجزائري.

– يفسر الأستاذ الجامعي الجزائري الظواهر والقضايا بطريقة خاصة، ترجع إلى المستوى الأكاديمي والوعي الثقافي والسياسي والإنساني الذي يتمتّع به.

– هناك علاقة واضحة بين تصوّر أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع، وبين الممارسات والسلوكات التي تحدث في حقيقة المجتمع.

– هناك علاقة واضحة بين تصوّر الأساتذة للمواطنة، والظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية وتقدير الذات لديهم.

3-5- دراسة رحوي عائشة (2010 م)، تحت عنوان "المدرسة والمواطنة"[1].

دراسة ماجستير منشورة، هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية المدرسة (الطور المتوسّط) في التربية على المواطنة، والكشف عن أهميّة التكامل الوظيفي بين عناصر المدرسة الجزائرية في تكوين المواطن الصالح. وكذلك إظهار مكانة التربية على المواطنة في المجتمع وضرورة العناية بها في المدرسة.

اعتمدت الباحثة منهج التحليل الإحصائي، كما اعتمدت العيّنة العنقودية وحجمها 150 أستاذا، استخدمت من أجل جمع المعلومات تقنية الاستمارة، المكوّنة من 45 سؤالا مغلقا، كما استخدمت تقنية حليل المحتوى.

توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

[1] رحوي عائشة، المدرسة والمواطنة، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2010م.

– يساهم النظام المدرسي بشكل كبير في تفعيل التربية على المواطنة، كممارسة قيم احترام القانون والعدالة، وتعويد التلميذ على المشاركة وحرية اتخاذ القرار، وتحسيس التلميذ بالكرامة والانتماء إلى المجتمع المدرسي، وتنمية روح الوطنية عنده.

– يساهم المناخ المدرسي نسبيا في التربية على المواطنة.

– يساهم المنهاج التربوي بشكل نسبي في التربية على المواطنة.

– هناك عدّة صعوبات تعرقل الأداء التربوي في المدرسة، وتحد من فاعليتها في عملية التربية على المواطنة أهمها: اكتظاظ التلاميذ داخل قاعات الدرس، وهو ما لا يعطي الفرصة لكل التلاميذ لإبداء آرائهم، وأيضا دفع بالأساتذة إلى تقليل الحوار والعمل الجماعي، ما قلّص من فاعلية طرائق التّدريس في تفعيل التربية على المواطنة.

– يساهم التقويم بشكل كبير في التربية على المواطنة.

– البرنامج التربوي يساهم بدرجة متوسطة في التربية على المواطنة، وهذا على مستوى الميدان السياسي، والاجتماعي، والأخلاقي، والثقافي، والبيئي، والاقتصادي.

كما توصلت النتائج إلى أنّ برنامج التربية المدنية ركّز عل الحقوق أكثر من الواجبات، وتكاد تكون منعدمة في بعض الميادين.

3-6- دراسة بشلاغم حنان (2016م) موسومة ب "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز وترسيخ قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي"[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير شبكات التواصل الاجتماعي" فايسبوك" في ترسيخ وتدعيم قيم المواطنة لدى طلاب جامعة جيجل، والوقوف على إيجابيات شبكات التواصل الاجتماعي" فايسبوك"، وأيضا التعرف على مختلف التحديات التي تواجهها لترسيخ قيم المواطنة لدى الطلبة الجامعيين.

[1] بشلاغم حنان، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز وترسيخ قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي، مجلة دفاتر، جامعة جيجل، الجزائر، العدد 17، 2016، صص225-252.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، واعتمد تقنية الاستبيان لجمع المعلومات، واشتملت عيّنة الدراسة على 100 طالب من جامعة جيجل.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

– يلعب الفايسبوك دورا فعالا في التنشئة السياسية، حيث تساهم منشوراته في تشكيل وتحديد نظرة الطالب اتجاه البناء الاجتماعي، كما ترفع من إحساسه بالفاعلية والتأثير.

– تؤدي شبكات التواصل الاجتماعي دورا مهما في نشر الثقافة، وترسيخ مختلف القيم (المواطنة، الانتماء، الولاء).

3-7- دراسة ماجد سالم تربان (2016)، تحت عنوان "فاعلية شبكات التواصل الاجتماعي في تدعيم قيم المواطنة"[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي، في تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب الجامعات الفلسطينية، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من فاعليّتها.

هي دراسة مسحية استهدفت نشطاء شبكات التواصل الاجتماعي، أهم النتائج التي ما توصلت إليها الدراسة هي:

– يحتل الفاسبوك الصدارة من حيث المتابعة بين أفراد العيّنة.

– تساهم شبكات التواصل الاجتماعي بقوة في تعزيز وترسيخ قيم المواطنة لدى عيّنة البحث من طلاب الجامعات الفلسطينية، بالخصوص المشاركة المجتمعية، الانتماء الوطني، والديموقراطية.

– ومن بين المعيقات التي تحد من تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في تدعيم وتعزيز قيم المواطنة، أظهرت النتائج أنّ أهمها هو ضعف ثقة مجتمع البحث بما ينشر في هذه الشبكات، وأيضا تدني مستوى حرية الرأي والعبير المسموح بها.

[1] ماجد سالم تربان، فاعلية شبكات التواصل الاجتماعي في تدعيم قيم المواطنة، مجلة الاتصال والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، العدد 16، سبتمبر 2016.

3-8- دراسة موسى علي (2005م)، تحت عنوان "العقيدة الإسلامية وعلاقتها بالوطنية وحقوق المواطنة"[1]:

دراسة منشورة، هدفت إلى توضيح العلاقة بين الإسلام والوطنية، تبيين مفهوم حقوق المواطنة في العقيدة الإسلامية، ومدى اهتمامها بحفظ هذه الحقوق، على ضوء ما ورد في نصوص الكتاب والسنّة، استخدم الباحث المنهج الوثائقي (المكتبي).

أبرز ما توصّلت إليه الدراسة من نتائج هو:

- العلاقة بين الإسلام والمواطنة علاقة وئام وارتباط وامتزاج؛ فالدين يحتاج إلى أرض ووطن.
- حقوق المواطنة في العقيدة الإسلامية تقوم على مواثيق شرعية بين الراعي والرعية، مسلمين وغير مسلمين، توجب بذل الجهد لرفعة الوطن وتماسك الأمة. يرى الباحث أن هذه الحقوق لا تحميها القوانين وإنما يحميها الإيمان بالله تعالى، والشعور بأنها أحكام من عند الله تعالى، يؤجر من قام بها ويأثم من أخلّ بها. ويرى الباحث أنّ العقيدة الإسلامية ضمنت لجميع المقيمين في الدولة الإسلامية مسلمين أو غير مسلمين، حياة كريمة قائمة على العدل والرفق والتسامح.

3-9- دراسة العامر عثمان (1426 ه)، الموسومة ب " أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي"[2]:

دراسة منشورة، هدفت إلى التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والانتماء، والتعرف على أهم أبعاد المواطنة ومفهومها العصري، إضافة إلى الوقوف على وعي الشباب بأبعاد المواطنة. استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي من أجل تحليل الأدبيات ذات الصلة بمفهوم المواطنة والانتماء. عينة الدراسة كانت عشوائية شملت (544) من طلاب عدة جامعات سعودية.

من نتائج الدراسة ما يلي:

[1] موسى علي، العقيدة الإسلامية وعلاقتها بالوطنية وحقوق المواطنة، مجلّة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد، السعودية، العدد 31، 2005م.

[2] العامر عثمان، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، دراسة منشورة، دراسة مقدمة للملتقى الثالث عشر لقادة العمل التربوي، السعودية، 1426 ه.

– يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الانفتاح الثقافي على المفاهيم الأساسية لدى الشباب، باختلاف متوسط الدخل الشهري للعائلة على أبعاد الدراسة.

– يوجد فروق ذات دلالة باختلاف متغير الثقافة السياسية على بعدي الدراسة (الهوية، والتعدية والانفتاح على الآخر).

– هناك فروق تعزى لمتغير مصدر الثقافة السياسية على أبعاد الهوية والتعددية والانفتاح على الآخر، وقد كانت الفروق ما بين الذين يستمدون ثقافتهم السياسية من الفضائيات والأنترنت، مقارنة مع المجلات والكتب والصحف الإذاعية والجرائد، لصالح الذين يستمدون ثقافتهم السياسية من الفضائيات والأنترنت.

– يوجد ارتفاع في درجة انتماء عينة الدراسة اتجاه الوطن.

– الميل للتطرف يهدد مصالح الوطن واستقراره.

– البرامج الفضائية أدّت إلى بلبلة أفكار الكثير من الشباب، وتنطلي عليهم الكثير من المفاهيم الموجّهة والمغلوطة.

– هناك تناقض في بنية الوعي والصورة الذهنية لدى الشباب، فيما يخصّ بعض المفاهيم الخاصة بالحريّة، المشاركة السياسية، التعددية، والانفتاح على الأخر، وأرجعت الدراسة هذا التناقض إلى وجود عجز على مستوى المؤسسات الثقافية والتعليمية، في تشكيل الوعي لدى الطلبة وترقيته بالصورة الصحيحة التي تفرضها أهداف وغايات المجتمع السعودي.

3-10- دراسة الأحمد وآخرون (2008م)، تحت عنوان " قضايا الشباب الواقع والتطلعات"[1]:

دراسة ميدانية منشورة، هدفت إلى التعرف على حجم المشاكل التي تواجه الشباب في المجتمع السعودي. إضافة إلى التعرف على واقع وتطلعات الشباب تجاه ست قضايا منها الشباب والمواطنة، ومعرفة أسس مفهوم المواطنة لديهم، والوقوف على الحلول المقترحة من الشباب للتعامل مع ظاهرة

[1] دراسة الأحمد عبد العزيز وآخرون، قضايا الشباب "الواقع والتطلعات"، دراسة منشورة، مركز الملك عبد العزيز للحوار، السعودية، 2008م.

العنف في المجتمع. بلغ عدد مفردات العينة 2600، يتراوح سنهم بين 16 سنة و28 سنة من كلا الجنسين طلبة وموظفين، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

أهم نتائج الدراسة هو أنّ مفهوم المواطنة يقوم أولا على أساس الفخر بالانتماء للوطن، ثم الإخلاص في العمل، ثم التصدي للشائعات المغرضة، فالالتزام بالأنظمة والقوانين، ثم المحافظة على المرافق والممتلكات العامة، وبعدها تحسين صورة الوطن في الخارج، وأخيرا المساهمة في الأعمال التطوعية.

وفيما يخص أسس تأصيل مفهوم المواطنة لدى المواطن، فقد توصّلت الدراسة إلى أنّ ذلك يكون أولا من خلال التربية داخل الأسرة، ثم من خلال تفعيل مشاركة الشباب في المجتمع، ثم عن طريق رسائل الإعلام والمسجد.

وبخصوص الحلول المقترحة للتعامل مع ظاهرة العنف في المجتمع، فقد أسفرت النتائج أنّ أهم الحلول المقترحة هي: توفير فرص عمل للشباب، تنمية روح المواطنة وغرس حب الوطن لدى المواطن. أما عن أسباب العنف فقد توصلت الدراسة إلى أنّ البطالة أكثر وأهم العوامل المؤدية إلى ذلك.

3-11- دراسة راشد الباز (1422 ه) عنوانها "الشباب والعمل التطوعي"[1]:

دراسة ميدانية منشورة، هدفت إلى معرفة مدى مشاركة الشباب ورغبتهم في العمل التطوعي، والوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك، إضافة إلى معرفة العوامل التي تؤثر في رغبة الشباب في المشاركة في العمل التطوعي.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستكشافي، بلغت مفردات عيّنة البحث (163) طالبا، منهم (94) تخصص شريعة، و(69) تخصص علم الاجتماع وخدمة اجتماعية. من أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة هي:

[1] راشد الباز، أزمة الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة، دراسة منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2005م.

- أغلب المبحوثين لديهم وقت فراغ إلاّ أنّ غالبيّتهم ليس لديهم مشاركة في العمل التطوعي.

- كما أسفرت الدراسة أنّ هناك معوقات للعمل التطوعي أهمها: عدم وجود تقدير واقتناع لدى أفراد المجتمع اتجاه للتطوع والمشاركة.

- قلة الوعي لدى الكثير بأهمية التطوّع في تنمية المجتمع.

- عدم وجود توعية إعلامية بدور المشاركة والتطوع وأهميته.

3-12- دراسة عبد الودود مكروم (2004م)، الموسومة ب "الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة"[1]:

دراسة منشورة، تهدف إلى التعرف على مفهوم المواطنة ودلالاتها السلوكية من وجهة نظر طلبة الجامعة وأساتذتهم، والوقوف على أهمية المواطنة في دعم الكفاءات الاجتماعية، وشروط تفعيل الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدي الطلاب. مجتمع البحث يتكوّن من أساتذة وطلبة جامعة عين شمس المصرية، بلغ عدد أفراد العينة (24) أستاذا و(137) طالب وطالبة.

أهم نتائج الدراسة هي:

- تقوم الديمقراطية على حريّة التعبير والمشاركة في صنع القرار، وهي مظهر سياسي للسلوك والنشاط. المواطنة كقيمة تتوقف على السلوكات الناتجة عن معادلة الحقوق والواجبات لكل من المواطن والوطن. هناك علاقة قوية وموجبة بين ممارسة قيم المواطنة الكاملة وكفاية الأداء.

-كما توصلت الدراسة إلى أنّ مفهوم المواطنة لدى غالبية أفراد العيّنة يعني انتماء وولاء الفرد لمجتمعه ووطنه، تمثل قاعدة للوفاء بمسؤولياته وواجباته، الانتماء يسهم في ضبط السلوك نحو القيام بالمسؤوليات نحو الوطن، الالتزام الجماعي لضمان توفير الأمن والاستقرار لبناء مستقبل المجتمع.

- توصلت الدراسة إلى أنّ المشاركة والالتزام والمحافظة على مكتسبات الوطن والمجتمع هي من الدلالات المرتبطة بسلوك المواطنة.

[1] عبد الودود مكروم، الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مجلد 10، العدد 33، 2004م.

– غياب الوعي بقيم المواطنة يؤدي إلى تنامي العديد من المشكلات التي تعوق الأمن والتنمية، كما تؤدي إلى خلخلة منظومة القيم الاجتماعية بين الفرد والمجتمع والدولة، ويهدد المصالح الوطنية.

– توصّلت نتائج الدراسة أيضا إلى أنّ من سبل تنمية قيم المواطنة الشاملة، الديمقراطية، المشاركة، العدالة الاجتماعية، تحقق الواجبات والحقوق لأطراف المواطنة، سيادة القانون.

– من العوائق التي تحد من قيام الجامعة بدورها في تفعيل قيم المواطنة هناك نقائص في منظومة التعليم الجامعي (مناهج التعليم وأهدافه، طريقة التدريس الجامعي وجودته، واجبات أعضاء وهيئات التدريس).

– كما توصلّت الدراسة إلى أن من العوامل التي تساعد الجامعة على القيام بدورها (حسب أفراد العيّنة) هي تمكين الطلبة من الفكر السياسي الناقد في ظل المصلحة العليا للوطن، تكوين رأي طلابي عام عن المصلحة القومية لوطنهم لدفعهم نحو التفكير في واجباتهم الوطنية والنظرة للمستقبل، تدريب الطلاب على مهارات العمل الجماعي وتنمية قيمة المشاركة التطوع وعلى تقييم المشكلات ومواجهتها.

13-3- دراسة حمادة نجلاء (2001 م)، تحت عنوان " المواطنة والنوع الاجتماعي"[1]:

دراسة نظرية منشورة، أجريت في أربع دول عربية هي، لبنان، فلسطين، اليمن، العراق. من أهداف الدراسة الوقوف على أحوال المواطنة ومعانيها في الوطن العربي، وكذلك التعرف على حقوق المواطنين حسب النوع الاجتماعي. اعتمدت الباحثة المنهج الوثائقي.

أهم ما توصلت إليه الباحثة بخصوص أبرز المعوقات التي تحول دون تجسيد المواطنة هي:

– عدم الموضوعية في تطبيق القوانين لعدة أسباب منها، ازدواجية المساءلة بين المواطنين أي على أساس القرابة أو العشيرة أو الصداقة أو المذهب الديني أو الحزب السياسي.

– غياب مقومات المواطنة كالعدالة الاجتماعية، سيادة القانون، المساواة.

[1] حمادة نجلاء، المواطنة والنوع الاجتماعي، دراسة منشورة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، أمريكا، 2001 م.

14-3- دراسة نورهان فهمي (1999م)، عنوانها "القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية"[1]:

دراسة ميدانية منشورة، هدفت إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه مؤسسات الخدمة الاجتماعية اتجاه دعم بعض القيم لدى شاب الجامعة، والتعرف على مظاهر الخلل في النسق القيمي لدى هذه الفئة مثل التطرف في السلوك. استخدمت الباحثة المنهج التجريبي السيبي، وكان مجتمع البحث كلية التربية بجامعة الزقازيق المصرية، حيث كان عدد مفردات العيّنة (40)؛ (20) منها ضابطة و(20) تجريبية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

– التّدخل المهني للخدمة الاجتماعية يساهم في دعم العبادات والشعائر الدينية، التعاون والتكافل....

– تعدّ المشاركة والتعاون أهم دعائم الحياة البشرية التي لا غنى عنها، حيث يحتاج طلبة الجامعة إلى تكثيف الأنشطة والبرامج من أجل ترسيخ ودعم قيمهم.

– تدفع مشاركة طلاب الجامعة في التخطيط للأنشطة والبرامج إلى الالتزام بتنفيذها أكثر.

– الفراغ الذي يعيشه الشباب عامة وطلاب الجامعات بصفة خاصة، يؤدي بهم إلى الوقوع فريسة للأفكار المتطرفة.

– للجامعات دور قيادي ومهم في دعم قيم الطلاب من خلال أجهزة رعاية الشباب.

15-3- دراسة تامر محمد محارمة (2008 م)، الموسومة ب " سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية"[2]:

دراسة ميدانية منشورة، هدفت إلى الوقوف على مستوى المواطنة التنظيمية لدى موظفي الأجهزة الحكومية تجاه منشآتهم، والتعرف على مدى الاختلاف الموجود على مستوى المواطنة باختلاف متغير العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الراتب الشهري، الخبرة. استخدم الباحث المنهج

[1] فهمي نورهان، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د ط، 1999 م.

[2] تامر محمد محارمة، سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، قطر، المجلّد 48، العدد 2، 2008 م.

الوصفي التحليلي. مجتمع البحث كان جميع الموظفين القطريين في الأجهزة القطرية الحكومية والمدنية، بلغ حجم العيّنة (378) مفردة.

توصّلت الدراسة إلى ما يلي:

– أنّ مستوى سلوك المواطنة لدى العيّنة كان متوسطا إجمالا، وكان مستوى المواطنة في بعدي الإيثار والكياسة أعلى من بعدي المشاركة والتطوع، وكانت هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية لمتغيّر الخبرة لصالح من تقل خبرتهم عن خمس سنوات.

3-16- دراسة داينسن Dynneson (1992) كانت بعنوان "ماذا تعني المواطنة الفعالة عند الطلاب؟"[1]:

دراسة وصفية تحليلية أمريكية، هدفت إلى تحديد مدلول المواطنة لدى الطلبة، مجتمع البحث كان مجموعة من الطلبة في الولايات المتحدة الأمريكية.

من نتائج الدراسة ما يلي:

أهم خصائص المواطنة الصالحة التي يجب التركيز عليها في تدريس التربية الوطنية للطلبة هي: معرفة ما يحدث في المجتمع، المشاركة في شؤون المجتمع، قبول المسؤولية التي يكلّف بها الفرد، الاهتمام بشؤون الآخرين، الالتزام بالسلوك الحميد والأخلاق الجيّدة، تقبل السلطة بناء على الشرعية والصلاحيات التي تخدم المجتمع، القدرة على مناقشة الأفكار والآراء، القدرة على اتخاذ القرار الحكيم، معرفة الحكومة وأنظمتها ولوائحها، إيجاد روح حب الوطن لدى الطلاب.

4- تعقيب عن الدراسات السابقة

بعد عرض الدراسات السابقة تبيّنت الأهمية التي يحظى بها موضوع المواطنة من قِبَل الباحثين والأكاديميين وعلى المستوى الرسمي للدول، حيث تسعى بكل الوسائل والطرق لترسيخ قيمها في ممارسات مواطنيها.

[1] Dynneson, T. L. What Does Good Citizenship Mean to Students?, Social Education, 1992.

كما أوضحت الدراسات السابقة حاجة أفراد المجتمع إلى ممارسة قيم المواطنة، وأظهرت أنّ العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية على اختلافها والمواطنة وثيقة الصلة، ما يجعل تكاثف وتنسيق جهود كل المؤسسات الاجتماعية وتفعيل دورها في تنمية الشعور بالانتماء للوطن، وتدعيم المشاركة الإيجابية ضرورة ملحّة.

هناك دراسات هدفت إلى الكشف عن قيم المواطنة المتضمّنة في المناهج والمقرّرات الدراسية، حيث تناولت موضوع المواطنة من خلال تحليل محتوى الكتب المدرسية (كتاب التربية المدنية، كتاب التربية الإسلامية، كتاب اللغة العربية، كتاب المواد الاجتماعية)، كدراسة "مناهج التربية المدنية ومفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية". وهدفت دراسات أخرى إلى التعرف على العلاقة بين المواطنة ومختلف المؤسسات الاجتماعية سواء تعليمية أو غيرها، والوقوف على مدى مساهمة هذه المؤسسات في تجسيد قيم المواطنة، كدراسة "المدرسة والمواطنة"، ودراسة "الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة"، ودراسة "دور المؤسسة التعليمية في تكوين روح المواطنة لدى التلاميذ"، وأيضا دراسة "القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية"، ودراسة "سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية".

فيما هدفت بعض الدراسات إلى التعرف على تأثير شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز وتدعيم قيم المواطنة لدى الشباب وطلاب الجامعات خاصّة، كدراسة "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز وترسيخ قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي"، ودراسة " فاعلية شبكات التواصل الاجتماعي في تدعيم قيم المواطنة".

وهناك دراسات أخرى هدفت إلى التأصيل النظري لمفهوم المواطنة، والتعرف على أهم أبعاده إضافة إلى الوقوف على مدى وعي الشباب بالمفهوم وأبعاده، كدراسة "أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي". وكذلك دراسة "المواطنة والنوع الاجتماعي" التي هدفت إلى الوقوف على أحوال المواطنة ومعانيها في الوطن العربي، وكذلك التعرف على حقوق المواطنين حسب النوع الاجتماعي. وأيضا دراسة "ماذا تعني المواطنة الفعالة عند الطلاب؟"، وهي دراسة وصفية تحليلية أمريكية هدفت إلى تحديد مدلول المواطنة لدى الطلبة.

استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، والمنهج المستخدم، وفي بناء أداة الدراسة، وأيضا في تفسير ومناقشة النتائج، وكذلك ساعدتنا في الحصول على المراجع والدراسات التي لها صلة بموضوع المواطنة.

والتقت معها في معالجة موضوع المواطنة، ومع بعضها في استخدام نفس المنهج والأدوات البحثية، كما اتفقت مع بعض الدراسات في بعض النتائج، كدراسة "الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية" في أنّ من أهم العوامل التي تؤدي بالشباب إلى السلوكات المنحرفة عدم تكافؤ الفرص، التهميش، وقيم الإعلام المفتوح التي لا تتوافق مع القيم الاجتماعية. وأيضا مع دراسة "العقيدة الإسلامية وعلاقتها بالوطنية وحقوق المواطنة" التي توصّلت إلى أنّ العلاقة بين الإسلام والمواطنة علاقة وئام وارتباط وامتزاج، وتتفق جزئيا مع دراسة "أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي"، فيما يخص نتائجها التي أكّدت أنّ البرامج الفضائية أدّت إلى بلبلة أفكار الكثير من الشباب، حيث يتأثرون بالكثير من المفاهيم الموجّهة والمغلوطة، وتتفق أيضا مع دراسة "المواطنة والنوع الاجتماعي" بخصوص أهم المعوقات التي تحول دون تجسيد المواطنة، وهي عدم الموضوعية في تطبيق القوانين بسبب ازدواجية المساءلة بين المواطنين، وغياب مقومات المواطنة كالعدالة الاجتماعية، سيادة القانون، المساواة. كما تتوافق جزئيا مع نتائج دراسة "سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية" فيما يخصّ ضعف مستوى قيمة المشاركة إذ تشير إلى أنّ مستوى المواطنة في بعدي الإيثار والكياسة أعلى من بعدي المشاركة والتطوع. وتتفق جزئيا أيضا مع نتائج دراسة "قضايا الشباب الواقع والتطلعات" التي توصّلت إلى أنّ مفهوم المواطنة يقوم أولا على أساس الفخر بالانتماء للوطن، ثم الإخلاص في العمل، ثم الالتزام بالأنظمة والقوانين، المحافظة على المرافق والممتلكات العامة. وتتفق مع دراسة "الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة" التي توصّلت إلى أنّ من سبل تنمية قيم المواطنة الشاملة، المشاركة، العدالة الاجتماعية، تحقق الواجبات والحقوق لأطراف المواطنة، الديمقراطية، سيادة القانون.

واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث المتغير المستقل (خطب الجمعة) ومن حيث الفئة المستهدفة والإجراءات وطريقة عرض المعلومات وترتيبها.

5- تساؤلات الدراسة

1. ما واقع المواطنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة)، وهل تتضمّن قيم المواطنة المحدّدة في الدراسة (الوحدة، المسؤولية، المشاركة) من وجهة نظر المتلقي؟
2. ما واقع المواطنة في الوعي الفكري لمتلقي الخطب الدّينية (خطب الجمعة)؟
3. ما واقع المواطنة في ممارسات المتلقي؟ وما مدى مساهمة الخطب الدّينية (خطب الجمعة) في تبنّيه قيم المواطنة في ممارساته؟
4. ما هي التّحديات التي تواجهها الخطب الدينيّة (خطب الجمعة) وتحدّ من فاعليّتها وتؤثر على مستوى ممارسة المتلقي لقيم المواطنة؟

6- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مدى تضمين الخطب الدينية لقيم المواطنة من وجهة نظر المتلقي.

- الوقوف على مدى مساهمة الخطب الدينية في ترسيخ قيم المواطنة في ممارسات المتلقين لها وتفعيل حركيّتها في المجتمع.

- التعرف على أهم التحدّيات التي تواجهها الخطب الدينية.

- التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون ممارسة متلقي الخطب الدينية لقيم للمواطنة.

- تحديد السُّبل المناسبة لتعزيز قيم المواطنة وتفعيلها في ظل التحديات المعاصرة.

7- أهميّة الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع بُعديه الخطب الدينية والمواطنة، حيث تعتبر من المفاهيم المطروحة بقوة في الأوساط الرسمية والمتداولة في الجامعات ومخابر البحث، كما تعتدّ الخطب الدينية من الوسائل الفاعلة في تنشئة الأفراد وتوجيه سلوكهم، لما تتميّز به من قدسية وثبات لاعتمادها أساسا على القرآن الكريم والسنّة النّبوية الشريفة، والمواطنة هي الأخرى تعتد من

القضايا الأساسية التي تحققت منفعتها في دول العالم الغربي، التي أدركت أهميّتها وسخّرت جهودها لإرساء مبادئها وتجسيدها على أرض الواقع.

– وفي ظل التأثيرات الناجمة عن العولمة بأبعادها المختلفة، ظهرت ممارسات جديدة غريبة عن ثقافتنا وديننا، وأصبحت الكثير من القيم مهدّدة بالضعف والزوال، الأمر الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع في محاولة منا للوقوف على دور الخطب الدينية، وبالخصوص خطب الجمعة لما لها من مكانة وصدى في الدعوة إلى السلوكات الإيجابية ونشر القيم بما فيها قيم المواطنة، من خلال استغلال وزنها الديني وربط قيم المواطنة بالمرجعية الدينية.

– ما نراه من مظاهر توحي بأن مفهوم المواطنة لازال بعيدا عن ممارسات العديد من الأفراد، ما يستوجب تظافر جهود كافة المؤسسات الاجتماعية، بما فيها المسجد من خلال الخطب الدينية لتوعية الأفراد وترسيخ قيم المواطنة والتصدي لما هو غريب عن ديننا وثقافتنا.

– ملاحظة التناقض بين سلوكات الأفراد المتلقين وبين ما تمليه خطب الجمعة. ما دفعنا أيضا للاهتمام باختيار هذا الموضوع هو ضرورة زيادة اهتمام الخطب الدينية بقضية المواطنة، باعتبارها جملة من القيم الحضارية تساهم في إعداد المواطن الصالح، من خلال تعميق الانتماء للوطن وترسيخ الشعور بالمسؤولية.

– يكمن جوهر الإضافة في هذه الدراسة، أنّها تعالج العلاقة بين خطبة الجمعة والمواطنة عبر المتلقي أي تحليل الخطبة من خلال المتلقي، حيث تحاول الوقوف على كيفية تلقي جمهور قيم المواطنة من خطب الجمعة، بخلاف الدراسات الأخرى فكانت تقوم بتحليل الخطاب الديني في ذاته (لغويا) أو (تداوليا)، أو بحث قيم المواطنة في المناهج التعليمية أو الإعلام...

– التعرف على أهم قيم المواطنة المتضمنة في الخطب الدينية من وجهة نظر المتلقي، والوقوف على مستوى وعيه ومدى تبنّيه لقيم المواطنة.

– قلة الدراسات التي تبحث في موضوع مساهمة الخطب الدينية (خطب الجمعة) في ترسيخ قيم المواطنة.

- توفير معلومات للمختصين والباحثين عن قيم المواطنة المتضمّنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة) من وجهة نظر جمهورها.

- توفير بيانات إحصائية ومعلومات للمختصين والباحثين حول وعي جمهور الخطب الدينية (خطب الجمعة) بقيم المواطنة ومدى تبنّيه لها في ممارساته.

- انتمائي لميدان علم الاجتماع وإدراكي لدور مختلف المؤسسات الاجتماعية في تنشئة الأفراد وترسيخ القيم الإيجابية، يفرض علينا الاهتمام برسالة المسجد وإبراز مساهمته ودوره.

8- مجالات الدراسة

8-1- المجال الموضوعي

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على مدى تضمين خطب الجمعة لقيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة (المسؤولية، الوحدة، المشاركة) ومدى إسهامها في تبنّي جمهورها تلك القيم في ممارساته.

8-2- المجال البشري

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اشتغلنا على فئة المصلين المتابعين لخطب الجمعة، الذين تتراوح أعمارهم بين ثمانية عشرة إلى خمسين سنة، لأنها الفئة الغالبة على جموع المصلين بحكم التركيبة البشرية للمجتمع الجزائري.

8-3- المجال المكاني

تمّ تطبيق الجانب الميداني للدراسة على عيّنة عشوائية من فئة المصلين المتابعين لخطب الجمعة من سبع (07) ولايات جزائرية هي: تلمسان، وهران، بشار، أدرار، بومرداس، الجزائر العاصمة، وقسنطينة.

8-4- المجال الزمني

طبقت أداة الدراسة ميدانيا على فئة المصلين المتابعين لخطب الجمعة في الفترة الممتدة بين شهر ديسمبر 2022م إلى غاية شهر ماي 2023م، وقد بدأ العمل الميداني سنة 2019 م لكن بسبب انتشار فيروس كوفيد 19 تأجّل إلى غاية 2022م.

9- صعوبات البحث

تختلف الصعوبات التي تواجه الباحثين من عمل علمي إلى آخر حسب مجال الدراسة وطبيعة الموضوع. بالنسبة لهذه الدراسة كان أهم ما واجهنا في البداية هو التردّد وعدم الثقة الّذي لامسناها لدى عدد كبير من أفراد مجتمع البحث لإجراء المقابلات وملء الاستبيان، لذلك استغرقنا وقتا طويلا لإتمام العمل الميداني، فلم يكن إقناع أفراد مجتمع البحث بالإجابة عن أسئلة الاستبيان بالأمر السّهل. كما أنّ هناك عددا منهم لم يُرجع أوراق الاستبيان (في حال الملء الذاتي من طرف المبحوث)، وأيضا وجدنا نقصا في الإجابات عن بعض الأسئلة في عدد معتبر من الاستمارات، فاضطررنا إلى البحث عن مبحوثين آخرين، كما ألغينا عددا من الاستمارات لعدم صلاحيتها، ما قلّص العدد إلى 250 استمارة.

إضافة إلى ذلك كان المجال المكاني (ولايات متباعدة) أحد العوائق التي أخّرت إتمامنا العمل الميداني، كما صادفت بداية توزيع الاستبيان على مجتمع البحث انتشار فيروس كوفيد 19، حيث تم فرض العديد من الاجراءات التي تمنع التنقل والتقارب بين الأشخاص، كالحجر الصحي وتوقيف مختلف وسائل النقل وغلق الكثير من المرافق العمومية والمحلات، فتأجلت عملية توزيع الاستمارات.

10- مصطلحات الدراسة

بُنيت هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم هي، الخطب الدينية، خطب الجمعة، الخطاب، المواطنة، القيم، قيم المواطنة...، سيتم تعريف هذه المفاهيم إضافة إلى التعريف الإجرائي للمفاهيم التي تشكلت منها الإشكالية والفرضيات، على أن يتم مناقشتها وتحليلها بصورة أكثر تفصيلا في الجانب النظري.

10-1- الخطب الدينية

الخطب مفردها خطبة وهناك فرق بين الخطاب والخطبة، فالخطاب ما يعني باللغة الفرنسية (Discours) والخطبة (prêche)، ونعني بها في هذه الدراسة خطب الجمعة وهي شعيرة من شعائر الإسلام تُلقى في المسجد، تأتي قبل صلاة الجمعة، تتكون من خطبتين منفصلتين باستراحة قصيرة للخطيب، تدور حول ما يهمّ الجماعة الإسلامية ويشغل بالهم. تعتمد على الدين الإسلامي كمرجعية أساسية.

10-2- الخطاب

يعتبر الخطاب "آلية اجتماعية للسلوك ودعوة إلى تحديد مسار النشاط الاجتماعي، والتأثير عليه عبر الأفراد، ويَنْصبّ الخطاب عادة على أحد الأنشطة الاجتماعية التي يراها الخطيب القناة الموصلة إلى الهدف المنشود...[1].

والخطاب هو أيضا "مجموعة من المنتجات الفكرية، التي يراد إيصالها إلى متلق عبر نصوص مكتوبة أو مسموعة أو مرئية، والتي تقدم موقفا شموليا أو جزئيا من قضية أو مشكلة قائمة أو مفترضة، أي ما يقدم من الفكر في وجهة نظر حول موضوع ما"[2].

10-3- متلقي الخطب الدينية

يقصد به جمهور خطب الجمعة وبالضبط فئة الرجال من 18 سنة إلى 50 سنة.

10-4- الوطن

لغة جاء في القاموس المحيط "بأنّ الوطن هو مترل الإقامة، وأوطن: أقام، واستوطنه: اتخذه وطنا، يقال مواطن مكّة: مواقفها"[3].

[1] شوقي جلال، الفكر العربي وسوسيولوجيا الفشل، مكتبة مدبولي، مصر، ط 1، 2002، ص 49.

[2] محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، "استراتيجية التناص"، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1983، ص5.

[3] الفيروز أبادي محمّد بن يعقوب، تحقيق يوسف البقاعي، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، د ط، 1420 ه، ص 272.

وأيضا جاء في لسان العرب لابن منظور أنّ الوطن: المترل تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله، وأوطن: أقام، وأوطنه: اتخذه وطنا ويقال أوطن فلان أرض كذا، أي اتخذها مسكنا يقيم فيه[1].

ويقال توطّن الأرض اتخذها وطنا، وواطن القوم عاش معهم في وطن واحد.

أما اصطلاحا فقد عرّف صاحب الموسوعة الفقهية الميسرة الوطن الأصلي، "بأنّه البلد الذي ولد فيه الإنسان أو الذي اتخذ له فيه بيتا وزوجة يأوي إليها، وهو يقيم فيه إقامة دائمة ..."[2].

ويعرّفه عدد من الباحثين بأنّه "مكان إقامة الإنسان ومحلّ ولادته، الذي عليه نشأ وبسمائه استظلّ وعلى أرضه درج"[3].

10-5- المواطن

عُرّف المواطن بأنّه الشخص الذي له حقوق وعليه واجبات تجاه وطنه على أساس المساواة والعدل أمام القانون، وأنّه صاحب المسؤولية تجاه قضايا مجتمعه وإشكالياته، والعقل الذي يفكّر به الوطن، وقلبه النّابض، بل هو الإرادة التي تصنع من الوطن رمزا يضاهي بقية الأوطان الحضاريّة الأخرى"[4]. وهو (المواطن) الفرد كامل العضوية في الدولة، والذي يتمتع بكل الحقوق والمؤهلات الأصلية والمكتسبة[5].

10-6- المواطنة

مأخوذة من المشاركة والمفاعلة، وهي انتماء وولاء لعقيدة وقيم ومبادئ وأخلاق، لتصبح سلوكا في حياة الفرد وضميره الذي يشكل جزء من شخصيّته وتكوينه، وتقوم بدور بقاء الإنسان خادما لقومه، بانيا لحضارتهم، وإن شقّ عليه ظلمهم وتخلّفهم[6].

---

[1] جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 1، 1997، ص 460.

[2] الزيات مصطفى، عبد القادر النجار، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، تركيا، د ط، 1980، ص 142.

[3] نياز ملا، محمد قربان، التربية الوطنية، دار المنارة للنشر والتوزيع، السعودية، د ط، 1991، ص 8.

[4] مكروم عبد الودود، الإسهامات المتوقّعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مرجع سيق ذكره، ص 59.

[5] George B. Dehuszar, Thomas. H. Stevenson, Political science, Vakils Feffer, Bombay, 1970, P 51.

[6] سفر محمود وآخرون، الوطنية كائن هلامي، رونا للإعلام، الرياض، د ط، 1421ه، ص 90.

أما الشريعة الإسلامية فترى أنّ المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهم الأفراد المسلمون والحاكم والإمام، وتُتَوج هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى، أي هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم[1].

10-7- الوطنية

تعرّف الموسوعة العربية العالمية الوطنيّة بأنّها "تعبير قويم يعني حبّ الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والنّاس والعادات والتّقاليد والفخر بالتاريخ، والتّفاني في خدمة الوطن، ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمّة"[2].

وعليه تكون الوطنية هي الإطار الفكري والنظري للمواطنة، والشعور الوجداني بالمحبّة والولاء للوطن لبعث الاتجاهات الإيجابية والدافعية الذاتية للعمل، أما المواطنة فهي ممارسة وترجمة عملية لهذه العواطف والشعور، أي المشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته[3].

10-8- الانتماء

الانتماء هو إحساس بالانتساب إلى أرض، أو عائلة، أو مؤسسة، أو جماعة، ويعرّف على أنّه ارتباط الفرد الشديد بالجماعة الّتي ينتمي إليها، وذلك لأنّ هذا الفرد يشعر من خلال وجوده بالجماعة بالأمن والاستقرار، وأنّ هذه الجماعة أشبعت وتشبع حاجاته النّفسية والاجتماعية[4].

ويُعرّف أيضا بأنّه اتجاه إيجابي مدعّم بالحبّ، يستشعره الفرد تجاه وطنه، مؤكّدا وجود ارتباط وانتساب نحو هذا الوطن، باعتباره عضوا فيه، ويشعر نحوه بالفخر والولاء ويعتزّ بهويّته وتوحده

[1] هويدي فهمي، القرآن والسلطان، مطبعة دار الشروق، القاهرة، ط 5، 2002، ص 13.

[2] الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال للنّشر والتوزيع، الرياض، د ط، 1996، ص 110.

[3] العامر عثمان بن صالح، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، مرجع سبق ذكره، ص7.

[4] أبو السعود أشرف سيّد، مشكلة الانتماء والولاء "مظاهرها، أسبابها، علاجها"، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د ط، 1425ه، ص47.

معه، ويكون منشغلا ومهموما بقضاياه، محافظا على مصالحه وثرواته، ومراعيا الصالح العام، ومشجّعا ومسهمًا في الأعمال الجماعيّة ومتفاعلا مع الأغلبيّة، ولا يتخلّى عنه حتّى وإن اشتدّت به الأزمات[1].

10-9- القيم

القيم هي نتاج اجتماعي يكتسبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية، وعن طريق التفاعل الاجتماعي. تمسّ العلاقات الإنسانية بجميع صورها، " تلعب دورا كبيرا في إدراك الفرد للأمور من حوله، وكذلك تصوّراته للعالم المحيط به[2]. تظهر من خلال سلوكات الأفراد التي تصدر في المواقف المختلفة أي يمثل السلوك مؤشرا للقيم، أو من خلال التعبيرات اللفظية، تتعدد تعريفاتها ومعانيها لتعدد مجالات استخدامها.

وفي لسان العرب نقرأ بأنّ القيمة لغة هي واحدة من القيّم وأصله الواو، لأنّه يقوم مقام الشيء، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم، نقول تقاوَمُوهُ فيما بينهم، انقاد الشيء واستمرّت طريقته فقد استقام لوجهه والقيْم: أي المستقيم الذي لا زيغ فيه ولا ميل عن الحقّ[3].

كما يدلّ لفظ قيمة أصلا على اسم النوع من الفعل قام بمعنى وقف واعتدل، وانتصب وبلغ واستوى[4].

أما اصطلاحا فالقيمة هي لفظة لاتينية الأصل يدلّ معناها على القوّة والصحّة، تتضمّن فكرة الفعّالية والتأثير، والشجاعة والمثالية في الفعل والأداء[5].

وتعرف أيضا القيمة بأنّها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما، مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدّد المرغوب فيه وغير المرغوب فيه[6].

---

[1] العامر عثمان بن صالح، المرجع السابق، ص 73.

[2] سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، ليتراك للطباعة والنّشر، مصر، ط 4، 2004، صص 59-60.

[3] المنجد الأبجدي، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ط2، 1980، ص 823.

[4] محمد إبراهيم عيد، مدخل إلى علم النّفس الاجتماعي، مكتبة الأنجلو، مصر، د ط، 2005، ص214

[5] المرجع نفسه، ص 214.

[6] فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنّشر، بيروت، د ط، 1980، ص 52.

وقد عرّف "الجوهري وآخرون" القيمة بأنّها التفضيلات الإنسانية، والتصوّرات عما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية، لذلك تشمل القيم كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة، إنّها باختصار شديد الإطار المرجعي للسلوك الفردي[1].

أما بارسونز فيعرّف القيم بأنّها مرجعية اجتماعية ecnerefeR laicoS مشتركة، محددة اجتماعيا وثقافيا، وأنّها تتضمّن مقارنة بين البدائل المتاحة أمام الفاعل في المواقف الاجتماعية، ومع أنّ أبعاد توجهات الفعل تشتمل على توجهات دافعية وأخرى قيمية فقد أكّد بارسونز على أهمية الجانب الثقافي في التوجهات القيمية، ورغم وجود إطار عام مشترك للقيم، فهي تتباين حسب وظائفها في النسق الاجتماعي، حسب أدوارها في تحقيق تكامل شخصية الفرد[2].

وتعرفها "كارين أويتر" بأنّها عبارة عن أفكار معيارية توجّه السلوك وتزوّده بمعايير خارجية داخلية نحو ما يكافح الناس من أجله، وتزوّد السلوك بالأساس الأخلاقي[3].

وتعتبر منظومة القيم التي يتبنّاها الفرد والمجتمع والدولة في حقيقتها المحرك الأساسي لأفكار وأفعال هذه الأطراف جميعا، إضافة لذلك فهي تمثل المكوّن الأساس لشخصية المجتمع والأمة، والملهم الحقيقي لها، والقوة الدافعة نحو المحافظة على البقاء والنمو والتطوّر[4].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أنّ القيم تعتبر الإطار المرجعي الذي يضبط سلوك الأفراد ويوجّه نحو المرغوب فيه اجتماعيا، وبذلك تساهم في تنظيم حياة الأفراد وأنشطتهم. تمتاز بالثبات وقوة التأثير، وتتسم بخاصيّة الوجوب والإلزام.

10-10- التحديات المعاصرة

التطورات والتحولات الاجتماعية المتسارعة التي تعيشها مختلف المجتمعات، المرتبطة بالتطور العلمي وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل ظاهرة العولمة، وما نتج عنها من تأثير على

[1] الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة نهضة الشرق، د ط، 1996، ص 169.
[2] سيد جاب الله السيد، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار الحضارة للطباعة والنشر، مصر، د ط، 1999، ص 117.
[3] نبيل عبد الفتاح وآخرون، علم النّفس الاجتماعي، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، د ط، 2000، ص 227.
[4] الغامدي ماجد، الإعلام والقيم، مؤسسة خلوق للنشر، الرياض، د ط، 2009، ص 25.

مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وتداعيات سلبية على ثقافية المجتمع وقيمه، من ضمنها قيم المواطنة.

10-11- اللامعيارية Anomie

تعرّف موسوعة علم الاجتماع اللامعيارية أو الأنومي Anomie بأنّها غياب أو انهيار أو اختلاط أو صراع في معايير المجتمع[1]. ظهر المصطلح في العام 1591م في اللغة الإنجليزية، ثم انتشر في القرن السابع عشر في "علم اللاهوت"، وكان المقصود به إهمال القانون أو الخروج عن القانون خاصة القانون الإلهي.

في علم الاجتماع ارتبط مصطلح الأنومي بأعمال إميل دوركايم[2] من خلال كتابيه "الانتحار" و"تقسيم العمل الاجتماعي"، ثم حاول بعدها "روبرت ميرتون"[3] أن يتوسّع في المفهوم من خلال مقالته التي كتبها العام 1938م تحت عنوان "الأنومي والبناء الاجتماعي"[4]. أشار كل من دوركايم وميرتون إلى أنّ اللامعيارية أو الأنومي هو نتاج البناء الاجتماعي أكثر من كونها حالة البناء الاجتماعي، حيث يرى دوركايم أنّ الأنومي هي حالة طارئة تعبر عن فقد المعايير الاجتماعية نتيجة التغيرات الاجتماعية السريعة، ويرى ميرتون أنّ الصراع بين الوسائل المؤسسية والأهداف المحددة ثقافيا هي التي تسبب اللامعيارية "[5]. فمفهوم الأنومي عند ميرتون يشير إلى الانهيار في البناء الثقافي، الذي يحدث عندما تنفصل القيم والمعايير عن قدرات الأفراد على التوافق معها، نتيجة القيود والضغوطات التي يفرضها البناء الاجتماعي (يتضمن مجموعة المعايير والوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف) على البناء الثقافي (يتضمن مجموعة الأهداف التي يضعها المجتمع ويحث أفراده على تحقيقها)، وكلما تزايدت الهوة اتساعا بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية كلما أدى ذلك إلى ظهور الاستجابات الجانحة على نحو أكبر[6]. فالأنومي عند ميرتون هي حالة تعبّر عن

---

[1] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المركز العربي المصري، المجلد 3، ط 1، 2001، ص 1227.

[2] عالم اجتماع الفرنسي (1858-1917)

[3] عالم اجتماع أمريكي (1910-2003)

[4] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المرجع السابق، ص 1227.

[5] الوريكات عايد، نظريات علم الجريمة، دار وائل للنشر، الأردن، ط 2، 2013، ص 180.

[6] السمري محمود عدلي، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2019، ص 176.

التناقضات التي يعيشها الفرد في مجتمع لا يمنح الفرص بالتساوي في استخدام الوسائل التي يرتضيها، لجميع أفراده للوصول إلى الغايات والأهداف المطلوبة اجتماعيا.

وعليه اللامعيارية Anomie هي حالة تصيب المجتمع حين تضعف المعايير وتُصبح غير مؤثرة، ولا تؤدي وظيفتها كقواعد وضوابط للسلوك، نتيجة لأسباب وعوامل اجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور سلوكات مرفوضة اجتماعيا، ما قد ينتج عنه انتشار الفوضى وانعدام الأمن، كونها (المعايير) ضرورية لتحقيق الضبط الاجتماعي والاستقرار للمجتمعات.

11- ضبط المفاهيم الإجرائية

11-1- التعريف الإجرائي للمواطنة Citizenship

يقصد بها إجرائيا في هذه الدراسة التزام الأفراد بقيم وأخلاق وقوانين المجتمع، بما في ذلك نبذ العنف والتسامح، الحوار، التضامن والتطوّع، واحترام الأنظمة...، وقد تم اعتماد السلوك الظاهري الذي يمارسه الأفراد، وطريقة تعاملهم مع مكونات المجتمع، كمؤشّرات عملية تتجلى من خلالها مظاهر المواطنة، وحدّدنا في هذه الدراسة ثلاث قيم هي (الوحدة، المسؤولية، المشاركة).

11-2- التعريف الإجرائي لقيم المواطنة The values of citizenship

يمكن صياغة تعريف إجرائي لقيم المواطنة يتوافق مع موضوع الدراسة، وهو أنّها مجموع السلوكات والصّفات الحسنة المرغوب في ممارستها اجتماعيا، وتشمل جميع جوانب الحياة، تساهم في ضبط علاقات الأفراد مع بعضهم البعض ومع مؤسسات المجتمع. فتجعلهم مواطنين واعيين معتزين بثقافة وطنهم ورموزه الوطنية، وملتزمين أخلاقيا وسلوكيا، تجنبا للتصادم وتحقيقا للمصلحة العليا للوطن واستقراه.

11-3- التعريف الإجرائي لخطاب المواطنة

يقصد به إجرائيا ما تتضمّنه خطب الجمعة من قيم المواطنة المحدّدة في هذه الدراسة (وحدة، مسؤولية، مشاركة).

11-4- التعريف الإجرائي للوحدة Unity

الالتزام بما يحفظ النسيج الاجتماعي ويساهم في تماسك واستقرار المجتمع، أي الابتعاد عن الممارسات التي تهدف إلى التفرقة بين أفراد المجتمع، واقتصرنا في دراستنا على المؤشرات التالية: الحوار، الاستعانة بالعنف، وطريقة تعامل الأفراد مع من يخالفهم الآراء والأفكار.

11-5- التعريف الإجرائي للمسؤولية Responsibility

التزام الأفراد بتحمل نتائج وتبعات أفعالهم وأقوالهم، من أجل تحقيق المصلحة العامة للوطن، تنقسم إلى مسؤولية أخلاقية وأخرى قانونية. ونقصد بها في هذه الدراسة، التزام الأفراد باحترام القوانين والأنظمة، والحفاظ على الممتلكات.

11-6- التعريف الإجرائي للمشاركة Association

تعني المساهمة بشكل فعال في عمل تطوّعي جماعي أو فردي لتحقيق هدف جماعي. ونقصد بها في هذه الدراسة المساهمة في المؤشرات التالية: مساعدة المحتاجين (مال، مواد غذائية، ألبسة) التبرّع بالدّم، النظافة (الأماكن العامة، الشوارع، الشواطئ والمساحات الخضراء)، عدم التبذير (الاقتصاد في استهلاك الماء، الغاز، الكهرباء).

12- المرجعية النظرية للدراسة

توجّه النظرية الباحث وترشده في مساره البحثي، حيث يستعين بها لتنظيم معطياته وينطلق منها لتفسير وتحليل مشكلة بحثه.

بناء على إشكالية الدراسة المكونة من بعدين؛ الأول الخطب الدينية كمتغير مستقل والبعد الثاني خطاب المواطنة كمتغير تابع، وبناء على اختيار المتلقي للخطب الدينية (خطب الجمعة) كمدخل لدراسة موضوع الخطب الدينية وخطاب المواطنة، حيث وتناولنا جانب ممارساته لقيم المواطنة، ومدى تأثره بالخطب الدينية (خطب الجمعة). اعتمدنا المقاربة البنيوية الوظيفية خاصة نظرية الأنساق الفرعية لتالكوت بارسونز، وهذا رغم أنّه يمكن اعتماد عدة نظريات لتفسير واقع مجتمع

البحث (المتلقين لخطب الجمعة)، من حيث أنّه بناء اجتماعي يؤثر ويتأثر بعوامل ذاتية وبالتحولات سواء المحليّة أو الخارجية.

ترى النظرية الوظيفية أنّ المجتمع أو المؤسّسة أو الجماعة تتكون من عناصر أو أجزاء، لكل منها وظيفة أساسية خاصة تؤدّيها، إلاّ أنها تتكامل فيما بينها، وأي تغيير يطرأ على أي جزء أو عنصر يؤثر على بقية الأجزاء. وتنظر نظرية الأنساق الفرعية لتالكوت بارسونز إلى المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا مترابطا ترابطا داخليا، وحسب بارسونز يتكون الواقع الاجتماعي من مجموعة من الأنساق، وبدورها تتكون من مجموعة أنساق فرعية. تعمل في مجملها متساندة وظيفيا، لتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي، وهي النظام الاقتصادي والنظام الثقافي (القيمي) والسياسي والاجتماعي، وهذه الأنساق الفرعية تتكوّن من مؤسسات تعمل في مجملها لتحقيق أهداف النسق العام الذي تعمل في سياقه، وكلّ خلل في وظائف الأنساق الفرعية يؤثر على النسق العام ومنه على المجتمع ككل. يميّز بارسونز بين أربعة أنساق فرعيّة للمجتمع[1]:

النسق الفرعي البيولوجي: وهو الذي يعنى بتهيئة الأفراد للتكيف مع واقعهم.

النسق الفرعي النفسي: وهو الذي يعنى بتحديد أهداف الفعل ومتابعة مدى تحقق هذه الأهداف.

النسق الفرعي الاجتماعي: وهو الذي يعنى بإدماج الفاعلين في الجماعة الاجتماعية بصفة عامة.

بالنسق الفرعي الثقافي: وهو الذي يعنى بالحفاظ على النموذج الثقافي المسيطر في المجتمع عن طريق منظومة القيم والمعايير والأفكار والمعارف التي تتضمنها الثقافة المسيطرة.

ومن خلال مفهوم النسق الذي نحته بارسونز، يرى هذا الأخير أن الأفراد كجزء من النسق الاجتماعي، تتم تنشئتهم اجتماعيا عن طريق مؤسسات التربية التي تسعى إلى إعدادهم لممارسة الأدوار الاجتماعية المتوقعة منهم[2].

[1] André Akoun et autres, dictionnaire de sociologie, Ed, Robert, Seuil, Paris, 1999, p 520.

[2] علي السيّد محمّد الشخبيني، علم اجتماع التربية المعاصر " تطوّره منهجه، تكافؤ الفرص التعليميّة"، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2002، ص54.

وتسهم الخطب الدينية من منظور نظرية الأنساق الفرعية لتالكوت بارسونز، في أداء وظائف ثقافية ومعيارية داخل النسق الاجتماعي، بوصفها آلية لنقل القيم وتثبيتها، وتسهم في الادماج الاجتماعي من خلال تعزيز قيم المواطنة.

13- منهج الدراسة

المنهج هو مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف[1]، يرتبط ارتباطا وثيقا بكل من موضوع البحث وأهدافه، لهذا يجب أن يتوافق مع الموضوع الذي يراد دراسته وتفسيره من حيث طبيعته ووسائله، فالمنهج باعتباره مفتاح المعرفة لابد أن يكون ملائما للغرض الذي يستخدم من أجله[2]. وللحصول على نتائج موضوعية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظواهر كما هي في الواقع، وتحليل مكوناتها للكشف عن دلالاتها الاجتماعية، وقد استخدم في هذه الدراسة أولا لوصف مفهوم المواطنة من حيث أبعادها ومقوماتها وأهميتها، والخطب الدينية من حيث خصائصها واهميتها ووظائفها، ثم لتحليل البيانات الميدانية المستقاة من الاستبيان، لفهم علاقة الخطب الدينية بقيم المواطنة في ضوء الإطارين النظري والميداني، حيث يعبّر عنها كيفيا من خلال وصفها وتوضيح خصائصها، وكميا عن طريق الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية بهدف تحليل بياناتها وتصنيفها، كاستخدام النسب المئوية والتكرارات. وبذلك جمع المنهج بين الوصف الكيفي والتحليل التفسيري الذي أتاح فهما أعمق للظاهرة المدروسة.

أداة الدراسة

تتطلّب عملية جمع المعلومات خلال الدراسات الميدانية اعتماد جملة من الأدوات والتقنيات البحثية التي تتحدد حسب موضوع البحث وهدفه. وقد اعتمدنا في دراستنا على أداة الاستمارة (استبيان)، وهي "تقنية مباشرة للتقصّي العلمي، تستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة"[3].

[1] موريس أنجرس منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ط، 2004، ص 98.
[2] محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 1983، ص 77.
[3] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص204.

ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ تصميم استمارة (استبيان) لجمع المعلومات الميدانية من عيّنة الدراسة، وهذا بعد الاطلاع على عديد البحوث الميدانية ذات الصلة بموضوع البحث، وبعد الأخذ بآراء وتوجيهات الأساتذة المحكمين من أهل الاختصاص. وقد اعتمدنا على الاستمارة بالمقابلة مع عدد كبير من المبحوثين، أي طرح الأسئلة وتدوين الإجابات من طرف المسْتَجوِب نفسه، وحتى عندما يكون الملء ذاتيا من طرف المبحوث كانت هناك مقابلة معه لكسب ثقته وتوضيح هدف البحث وقراءة أسئلة الاستمارة لإزاحة أي غموض بخصوصها، من أجل الحصول على إجابات ومعلومات صريحة وحقيقية تخدم البحث.

تضمّن استبيان الدراسة أسئلة مغلقة (49 سؤالا)، لما تتيحه من سهولة في الإجابة والتحليل الاحصائي للبيانات، ومع ذلك يسجّل أن الاقتصار على هذا النوع من الأسئلة قد يحدّ جزئيا من إمكانية تعبير المبحوثين عن آرائهم بحرية أكبر، وهو ما يمكن تداركه مستقبلا بإدراج بعض الأسئلة المفتوحة لزيادة عمق التحليل النوعي. ويتكوّن هذا الاستبيان من أربعة محاور.

المحور الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية.

المحور الثاني أسئلة متعلقة بمدى تضمين الخطب الدينية لقيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة، وأخرى للوقوف على وعي المتلقي للخطب الدينية بقيم المواطنة.

المحور الثالث: أسئلة مرتبطة بمدى ممارسة المتلقي لقيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة، وما مدى مساهمة الخطب الدينية (خطب الجمعة) في تبنّيه تلك القيم سلوكيا.

المحور الرابع: أسئلة حول التحديات التي تواجهها الخطب الدينية (خطب الجمعة)، وتحدّ من فعاليتها وتأثيرها على جمهورها.

14- عيّنة الدراسة

من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية، تحديد العيّنة أو ما يسمى بالمعاينة وفق أسس علمية، حيث يتوقف عليها إجراء البحث ونتائجه. يعرّفها موريس أنجرس بأنّها "مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معيّن"[1].

اعتمدت في هذه الدراسة على العيّنة العشوائية، لأنّ مجتمع البحث كبير وهو جمهور خطب الجمعة في الجزائر، والعيّنة العشوائية كما يشير إحسان محمد الحسن أنّها غالبا ما تكون ممثلة لمجتمع البحث، وهذه الطريقة التي تعطي جميع وحدات مجتمع البحث فرصا متساوية للاختيار في العيّنة المطلوب دراستها، كما تعكس البيانات والحقائق التي يتميز بها مجتمع البحث[2].

ووفقا لطبيعة الموضوع اخترنا عيّنة من جمهور خطب الجمعة بالطريقة العشوائية البسيطة، بلغ عددها 250 مفردة، تتراوح أعمارهم بين 18 و50 سنة، باعتبارهم الفئة الأكثر حضورا في خطب الجمعة، وتم توزيع الاستبيان بشكل عشوائي داخل هذه الفئة دون تمييز من حيث المستوى التعليمي أو المهنة أو الحالة العائلية، بما يضمن تنوع الآراء وصدق النتائج.

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 301.

[2] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، الأردن، ط 2، 2009، ص 202.

خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الأول الجوانب المنهجية للدراسة، حيث تم عرض إشكالية البحث وتساؤلاته، وصاغ فرضياته، وبيّن أهدافه وأهميته، ودوافع اختياره. كما استعرض الدراسات السابقة، وحدد مجالات الدراسة، وتناول أهم الصعوبات التي واجهتنا، وقدّم تعريفا للمفاهيم الإجرائية المستخدمة، والإطار النظري المعتمد، إلى جانب توضيح المنهج والأدوات المستخدمة لجمع البيانات ووصف عيّنة البحث. شكل هذا الفصل ركيزة أساسية لبناء الإطار المنهجي للبحث، مما ساعد على تحقيق الموضوعية والانسجام بين الجانبين النظري والتطبيقي للدراسة.

الفصل الثاني

المواطنة، المفهوم والأهداف

1 – مفهوم المواطنة

2 – أبعاد المواطنة

3– مقوّمات المواطنة

4– أبرز قيم المواطنة

5 – أهميّة المواطنة وأهدافها

6– المواطنة والتحدّيات الراهنة

تمهيد الفصل الثاني

يشكل مفهوم المواطنة محورا أساسيا في بناء المجتمعات الحديثة، نظرا لما له من أهمية في ترسيخ مبادئ الانتماء والعدل والمشاركة ... داخل المجتمع، في هذا الفصل نسعى إلى توضيح مفهوم المواطنة من خلال تقديم مجموعة من التعريفات النظرية المتنوّعة، مع التطرق إلى أبعادها ومقوماتها والقيم التي ترتكز عليها، كما نسلّط الضوء على أهميّة المواطنة والأهداف التي تسعى لتحقيقها داخل المجتمع. ويختتم الفصل باستعراض أبرز التحدّيات الراهنة، التي تعيق تجسيد قيم المواطنة وممارستها الفعلية على أرض الواقع.

1_ مفهوم المواطنة

مرّ مفهوم المواطنة بمحطات تاريخية هامّة ساهمت في بلورته وتشكيله، إذ يرجع إلى العصور القديمة، المصرية واليونانية والرومانية ...، ويعتبر الإغريق والرمان أول من استعمل مفهوم المواطنة، فقد استعمل الإغريق مصطلح (civis) للدلالة على المواطن، واستعمل الرمان (civitas) للدلالة على المواطنة[1].

إلاّ أنّه (مفهوم المواطنة) كان عندهم محصورا على الطبقات العليا من الأرستقراطيين والنبلاء، في حين حرم منها العبيد والنساء والأطفال، ثمّ تطوّر بشكل مستمر إلى أن تراجع بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وفي فترة الإقطاع وحتى نهاية العصور الوسطى التي امتدت ما بين (300 و1300م)[2].

ويعدّ إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1776، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن الثورة الفرنسية سنة 1789م، والدستور الفرنسي الصادر يوم 21 سبتمبر 1791، أول نص يتبنّى الحقوق والواجبات السياسية للمواطن، وبالتالي هذان المصدران هما من شرعا للمواطنة بشكلها الجديد[3].

اختلفت الغاية والنظرة إلى المواطنة باختلاف العصور، حيث تغيرت منافع وحاجات الأفراد والدول مجاراة لحركية المجتمعات؛ ما ساهم في نسج علاقات جديدة بين الدول، وظهور مفاهيم وقيم مرتبطة بطبيعة وسمات كل مرحلة. في الوقت الحاضر عرف المفهوم تغيّرات جوهرية في مضمونه واستخدامه، فتنوّعت نظرياته بحسب التيارات الفكرية، وتحت تأثير مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به، ما جعل إيجاد تعريف محدّد وجامع له أمرا في غاية الصعوبة.

قبل التطرق إلى مفهوم المواطنة سنقوم بتعريف بعض المصطلحات المرتبطة بها:

---

[1] حسين فريجة، المواطنة تطورها ومقوّماتها، مجلة المنتدى القانوني، العدد 7، أفريل 2010، ص 19.

[2] أسماء بن تركي، النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، مذكرة دكتوراه، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2013، ص172.

[3] Sophie Hasquenoph, initiation a la citoyenneté de l'antiquité a nos jours, Editions ellips, 2000, p69.

الوطن:

الوطن لغة "هو مترل الإقامة، وأوطن: أقام، واستوطنه: اتخذه وطنا، يقال مواطن مكّة: مواقفها"[1]. ويقال توطّن الأرض اتخذها وطنا، وواطن القوم عاش معهم في وطن واحد.

أما اصطلاحا فقد عرّف صاحب الموسوعة الفقهية الميسرة الوطن الأصلي" بأنّه البلد الذي ولد فيه الإنسان، أو الذي اتخذ له فيه بيتا وزوجة يأوي إليها، وهو يقيم فيه إقامة دائمة ...[2].

ويعرّف أيضا بأنّه "مكان إقامة الإنسان ومحلّ ولادته، الذي عليه نشأ، وبسمائه استظلّ، وعلى أرضه درج"[3].

المواطن:

المواطن هو الإنسان الّذي اتخذّ له بلدا وموطنا، سواء ولد فيه أم لم يولد، يقيم فيه إقامة دائمة لممارسة عمل ما، ويمثّل لَبنة قويّة في ذلك الوطن، فيلتزم بنظامه ويحافظ على أمنه واستقراره، ويرتبط بمواطني ذلك البلد في تحقيق مصالحهم العامة والخاصّة، ليسهموا جميعا في تنمية وطنهم وبناء مجتمعهم[4].

كما عرّف المواطن "بأنّه الشخص الذي له حقوق وعليه واجبات تجاه وطنه، على أساس المساواة والعدل أمام القانون، وأنّه صاحب المسؤولية تجاه قضايا مجتمعه وإشكالياته، والعقل الذي يفكّر به الوطن، وقلبه النّابض، بل هو الإرادة التي تصنع من الوطن رمزا يضاهي بقية الأوطان الحضارية الأخرى"[5].

وهو (المواطن) الفرد كامل العضوية في الدولة، والذي يتمتّع بكل الحقوق والمؤهلات الأصلية والمكتسبة[6].

---

[1] الفيروز أبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، مرجع سبق ذكره، ص 272.

[2] الزيات مصطفى، عبد القادر النّجار، المعجم الوسيط، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[3] نياز ملا، محمد قربان، التربية الوطنية، مرجع سبق ذكره ص 8.

[4] موسى علي، العقيدة الإسلامية وعلاقتها بالوطنيّة وحقوق المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[5] مكروم عبد الودود، الإسهامات المتوقّعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[6] George B. Dehuszar, Thomas. H. Stevenson, Political science, op cité, P 51.

الوطنيّة:

تعرّف الموسوعة العربية العالمية الوطنيّة بأنّها "تعبير قويم يعني حبّ الفرد وإخلاصه لوطنه، الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والنّاس والعادات والتّقاليد، والفخر بالتاريخ والتّفاني في خدمة الوطن، ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمّة"[1].

المواطنة:

يختلف تعريف المواطنة في أصلها اللغوي في اللغة العربية عنه في اللاتينية واليونانية والفرنسية والفارسية، فقد أشارت كلمة المواطنة في هذه اللغات إلى دولة المدينة، أما في اللغة العربية فإنها مشتقة من الوطن، والذي يعني محل الإقامة أو المكان الذي يقيم فيه الإنسان[2].

وفي كتاب لسان العرب لابن منظور: "الوطن هو المترل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله... ووطن بالمكان وواطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا، و الموطن ... ويسمّى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي القرآن الكريم: " لقد نصركم الله في مواطن كثيرة... "، مواطنة والمواطن: الّذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه، وأوطن الأرض: ووطنها واستوطنها، أي اتخذها وطنا، وتوطين النّفس على الشّيء كالتمهيد[3].

وورد في المعجم الوسيط أن المَوْطِنُ كل مكان أقام به الإنسان، أما الوطن ورد بمعنى مكان إقامة الإنسان ومقره، واليه انتماؤه ولد به أم لم يولد[4].

يتضح مما تقدم أن المواطنة جاءت على صيغة مفاعلة و لم تأتي لفظا صريحا في اللغة العربية، والوطن هو مكان الإقامة أو الولادة، والمواطن هو الإنسان الذي يستقرّ في بقعة أرض معيّنة وينتسب إليها.

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2] شريف أمين فرج، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتب القانونية، مصر، د ط، 2012، ص28

[3] جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، مرجع سبق ذكره، ص 451.

[4] أنيس إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 2، ط 2، د ت، ص 1042.

أما المعنى الاصطلاحي لكلمة مواطنة فلا يبتعد كثيرا عن معناها اللّغوي، حيث وردت كلمة المواطنة في قاموس علم الاجتماع على أنها "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون"[1].

وفي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية يعرّفها بدوي أحمد زكي بأنها: "الصفة التي تحدد حقوق المواطن وواجباته اتجاه وطنه، وفقا لميزان العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، كما تقوم على قاعدة الولاء والانتماء للوطن، والعمل على خدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتُوحَّد من أجلها الجهود، وتُرسم الخطط وتوضع لها الموازنات[2].

ونجدها في موسوعة العلوم الاجتماعية تعرّف بأنّها: "صفة ينالها الفرد من الناس ليتمتّع بالمشاركة الكاملة في دولة لها حدود إقليمية"[3].

كما تعرّفها "موسوعة الكتاب الدوّلي بأنّها" عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"[4].

أمّا موسوعة كولير الأمريكية فعرّفتها أنّها " أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية ما"[5].

وجاء مصطلح المواطنة في الموسوعة العربية العالمية بمعنى الانتماء إلى أمّة أو وطن، وترى أن المواطنة تسبغ حقوقاً وواجبات على المواطنين، وتختلف حقوق المواطنة من دولة إلى أخرى، وتكفل دساتير دول كثيرة الحقوق الأساسية التي يطلق عليها الحقوق المدنية للمواطنين، وكذلك تختلف واجبات المواطنة من دولة إلى أخرى، إذ تفرض معظم الحكومات على مواطنيها دفع الضرائب، والدفاع

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، 1995، ص 56.

[2] بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، د ط، 1992، ص ص60 –62.

[3] ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الكويت، د ط، 1994، ص 115.

[4] كواري علي خليفة، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، صص 30_31.

[5] الدجاني أحمد صدقي، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، د ط، 1999، ص5.

عن الوطن، والامتثال للقانون، ويعتقد كثير من الناس أن عليهم واجبات اختيارية لم ينص عليها القانون، مثل الإلمام بالمشكلات العامة، وحماية البيئة، وترتبط هذه الواجبات بحقوق المواطنة ارتباطاً وثيقا [1].

ويعرّفها مارشال بأنّها "المكانة التي تيسّر للفرد الحصول على الحقوق المدنية، التي تضمّ حريّة التعبير والمساواة أمام القانون، والحقوق السياسية، كحقّ التصويت والانضمام إلى أيّة تنظيمات سياسية مشروعة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تضمّ الرفاهية والأمان الاجتماعي[2].

وتعرّف من طرف Anicet Le Pors بـــأنّها " مأخوذة من الكلمة اللاتينية civitas، أي إعطاء المواطن حق الانخراط في القواعد المنظمة للمدينة وفي تحديد أهدافها، وهذا يجعله يتمتع بالحقوق والواجبات التي يمنحها إياه قانون المدينة"[3].

وتعني المواطنة من الناحيّة القانونية الانتماء إلى دولة معيّنة، فالقانون يؤسس الدولة ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويُرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة، وعادة ما تكون رابطة الجنسية معيارا أساسيا في تحديد المواطن[4].

وفي ذات السياق تعرّف المواطنة بأنها علاقة بين الفرد والدولة، يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه، والتي تتضمن بالضرورة المساواة في الواجبات والحقوق بين المواطنين، وتتطلب المواطنة باعتبارها مفهوم قانوني شرطين أساسيين هما: الدولة الوطنية، وما يتبع ذلك من إقامة مجتمع عصري، يقوم على إرادة العيش المشترك بين مواطنيه، والشرط الثاني توفر نظام ديمقراطي، ركائزه الأساسية تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات العامة[5].

---

[1] أحمد مهدي الشويخان وآخرون، الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، مجلد 24، د ط، 1996م، ص 311.

[2] علي لية، المجتمع المدني، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1، 2007م، ص 76.

[3] Le Pors Anicet, la citoyenneté, PUF, paris, 2004, p3.

[4] فوزي سامح، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، ط 1، 2007، ص7.

[5] عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، أفريقيا الشرق للنشر، المغرب، د ط، 2010، ص 13.

ويقصد بها أيضا "انتساب الفرد إلى وطن، له فيه ما لأيّ شخص آخر من الحقوق التي يكفلها الدستور، وعليه ما على أيّ شخص آخر من الواجبات التي يفرضها الدستور، يقصد بها أيضا رابطة قانونية وسياسية بين الشخص والدولة ترتّب عليها حقوق والتزامات"[1].

كما عرّفها سفر محمود بأنها "انتماء وولاء لعقيدة وقيم ومبادئ، والتزام من المواطن بتحمّل مسؤولياته تجاه وطنه، مقابل الحقوق التي يتمتّع بها، فهي سلوك لقيم في حياة الفرد وفي ضميره، فتصبح جزءا من شخصيّته وتكوينه"[2].

بناء على ما سبق يتبيّن أنّ التعريفات السّابقة أشارت إلى أنّ المواطنة هي علاقة بين الفرد وسلطة الدولة، قائمة على أساس المساواة في الحقوق والواجبات؛ للمواطن حقوق تلتزم الدولة بالوفاء بها دون تمييز بينهم أو إقصاء، ولا حتى مضايقة بسبب الاختلاف في الدين، أو النّوع، أو اللّون، أو العرق، أو الموقع الاجتماعي. وفي مقابل ذلك عليه واجبات يتعيّن عليه القيام بها كاملة اتجاه الدولة. وقد ركزت غالبية التعاريف على الحقوق السياسية، كحق الانتخاب وتولّي المناصب العامة. فيما يرى آخرون أنّها تشمل كافة مظاهر الحياة في المجتمع، ولا تنحسر في المشاركة السياسية وممارسة الحقوق المدنية فقط، وتُجمِع كلها على أنّ الركن الأساس للمواطنة هو المساواة.

وتربط تعريفات أخرى مفهوم المواطنة بمفهوم حقوق الإنسان ومفهوم الديمقراطية، وتؤكد أنّه لا يمكن إعطاء مشروعية لمفهوم المواطنة في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية. فممارسة المواطنة يستحيل أن تتجسّد سوى في ظلال النظام الديمقراطي، الّذي يستند في الأساس على مبدأ سلطة وسيادة الشعب، من خلال مشاركة المواطنين في الحياة السياسية للدولة. كما تؤكّد أنّ غياب المساواة والحرية في أيّ مجتمع مناف لأسس الديمقراطية وقيم المواطنة، "فالديمقراطية ترتكز في المقام الأول على الحرية، وبالتالي على أيّ حكومة ديمقراطية أن تضمن الحرية لشعبها لكل الأفراد، فالحرية تسمح لكل القيم الأخرى أن تنمو وتتحقق مثل المساواة والعدالة وغيرها"[3].

[1] شريف أمين فرج، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التّعدّدية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] سفر محمود وآخرون، الوطنية كائن هلامي، مرجع سبق ذكره، صص 89-90.

[3] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة، مصر، د ط، 2007، ص 129.

كما تؤكّد أنّ العيش المشترك داخل المجتمعات التي تقوم على مبدأ المواطنة يقوم أساسا على رابط سياسي اجتماعي، من خلال الاعتراف بخصوصية وبفردية كل إنسان، مع الانتماء إلى قيم مشتركة يتقاسمها الجميع.

أما من المنظور النفسي فتعرفّ المواطنة بأنها "الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية، التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية"[1].

ويرى رضوان أبو الفتوح أن هناك مستويات للشعور بالمواطنة أوردَها في النقاط التاليـــة:

1 -شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة، كالدم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد، ونظم وقيم وعقائد، ومهن وقوانين وغيرها.

2 -شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مرّ العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

3 -شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها، وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

4 -اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد وحركة واحدة[2].

يتبيّن من هذين التعريفين دور الشعور بالانتماء للوطن وللجماعة في ثبات واستقرار المجتمع، وتوحيد الأفراد وإحساسهم بارتباط مستقبلهم بمستقبله وحاضرهم بحاضره، إذ يعدّ الانتماء من المفاهيم الأساسية التي تحدّد طبيعة علاقة الفرد بالجماعة في كل زمان ومكان، لِما يحققه له من إشباع نفسي واجتماعي يساعد على تماسك الجماعة، ويقابله على الضد تماما مفهوم الاغتراب الذي يعني الابتعاد النفسي للفرد عن ذاته وعن جماعته. والانتماء الوطني هو تعبير عن شعور ذاتي لدى الإنسان، بأنّه ينتمي إلى الوطن وهو جزء منه بحكم الميلاد على أرضه وارتباطه بأهله، ويتوقف شعور الفرد بالانتماء لوطنه وولائه له، ومدى فعاليّته ومشاركته في خدمته؛ على مدى

[1] هلال علي الدين، النظم السياسية العربية " قضايا الاستمرار والتغيير "، مركز الوحدة العربية، بيروت، د ط، 2000م، ص 25.

[2] رضوان أبو الفتوح، التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها)، المؤتمر الثقافي العربي الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960م، ص 127.

التزام الدولة بتجسيد قيم المواطنة على أرض الواقع، لا سيما المساواة والحرية كأساسين تقوم وتُبنى عليهما العلاقة بين الأفراد والدولة.

ومن جهة أخرى يرى البعض أنّ للمواطنة جانبان، الأوّل عاطفي ويشار له بمصطلح الوطنيّة، والثاني عملي يشار له بمصطلح المواطنة، وقد وضّحوا هذين الجانبين العاطفي والعملي في تعريفهم للمواطنة؛ على أنّها حبّ الفرد لوطنه وانتماؤه له، والتزامه بمبادئه وقيمه وقوانينه، والتّفاني في خدمته، والشعور بمشكلاته والإسهام الإيجابي مع غيره في حلّها، أمّا الدولة فيجب أن تتيح للفرد ممارسة حقوقه وحرّياته، وإبداء رأيه بأسلوب يحترم فيه آراء الآخرين ومقترحاتهم بعيدا عن التّعصّب والعصبية[1].

كما عرّفت الوطنيّة بأنّها تلك العواطف والمشاعر القويّة الّتي يحسّ بها المواطن تجاه وطنه، إضافة للروابط الروحيّة المتينة الّتي تشدّه إليه[2].

يتّضح مما سبق أن الوطنية هي انفعال وجداني وارتباط عاطفي بالأرض والمجتمع، تشير إلى مشاعر الحب للأرض والاعتزاز بتاريخ ومقوّمات الوطن والولاء له، وهي محصّلة للانتماء للوطن. ويشير ناصر إبراهيم إلى أنّ الوطنية هي انتساب الفرد أو الجماعة إلى قطعة معيّنة من الأرض، والتّعلّق بها وحبّ أهلها وأصحابها، والحنين إليها عند التّغرب عنها، والاستعداد للدّفاع عن كيانها ضدّ الأخطار التي تهددها[3].

أما المواطنة فهي ترجمة العواطف والمشاعر اتجاه الوطن إلى سلوكات وممارسات، تتجلى مظاهرها في الالتزام بالحقوق والواجبات واحترام القوانين، وفي مشاركة المواطن الفعالة في كل ما يهدف لرقي وطنه، والحرص على وحدته، والدفاع عنه والتضحية في سبيله، وجعل المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة. والمواطنة لم تأخذ معناها الحديث إلا بعد ظهور وتكوين الكيانات السياسية أو ما يسمى بالدولة القومية؛ هذا ساهم في تطور معنى المواطنة من اشتراك المواطنين في

[1] محمود جمال الدين إبراهيم، تقويم أثر منهج الدراسات الاجتماعية بالصف الأوّل الإعدادي في تنمية المواطنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 1997، ص 20.

[2] الحقيل سليمان عبد الرحمان، الوطنيّة ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام، المطابع التقنيّة للأوفست، الرياض، د ط، 1417 ه، ص 30.

[3] ناصر إبراهيم عبد الله، المواطنة، مطبعة مكتبة الرائد العلمية، الأردن، ط1، 2002، ص 217.

الشعور العاطفي اتجاه الكيان، إلى الاشتراك في مجتمع سياسي وما ينتج عن ذلك من حقوق وواجبات[1].

نستخلص مما سبق أنّ المواطنة هي تلك الرابطة بين المواطن ووطنه، في إطار سيادة القانون على كل الفئات والشرائح المكوّنة للمجتمع، تعمل على حفظ الحقوق والواجبات لكل مواطن والدفاع عنه بشتى الوسائل، ترمي إلى احترام مختلف الخصوصيات الثقافية والحضارية لأفراد المجتمع، وإدماج كل فئاته باختلاف الانتماءات والآراء، ففلسفة المواطنة تبنى بشكل أساسي على احترام ومراعاة الاختلاف، وهي ليست مجرد قيم، وإنما هي فكر وتربية وأخلاق تتجسّد عمليا على أرض الواقع، في معاملات وسلوكيات الأفراد اليومية في شتى المجالات، من أجل تحقيق حياة متطورة وآمنة للجميع، والمواطنة كما "يرى جون ديوي أنّها لا تعني أكثر أو أقل من المشاركة في التجربة الحياتية أخذا وعطاءً، فهي ليست أقلّ من جعل العقل اجتماعيا، بحيث يجعل خبراته للانتقال إلى الأفضل له ولجماعته"[2].

2- أبعاد المواطنة

يتضح من خلال عرض تعريف المواطنة أنها مفهوم اجتماعي سياسي، يتأثر بمستوى النضج الفكري والتطور الحضاري وقيم المجتمع، ولا تقتصر على جوانب محددة؛ إنّما لها أبعاد متعددة ومتنوعة تختلف في التصنيف والتسمية من باحث إلى آخر.

حيث يشير علي خليفة الكواري إلى أنّ أبعاد المواطنة تتعدد لتشمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي إضافة إلى جانب الأبعاد القانونية والسياسية[3].

ويوجزها سكران محمد في ثلاثة أبعاد أساسية هي[4]:

[1] علي يوسف، المواطنون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية، دار المعارف الحكمية، بيروت، د ط، 2013، ص 16.

[2] ناصر إبراهيم عبد الله، المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطيّة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[4] سكران محمد، التربية وتنمية ثقافة المواطنة، مجلة رابطة التربية الحديثة، السنة 3، العدد 8، سبتمبر 2010، ص 162.

- **البعد الإنساني:** الذي يتطلب نظرة تستند على التسامح، والتعامل مع الآخر بذهنية أخوة المواطنة وأخوة الإنسانية معا.

والبعد التنموي: تتمثل في تنمية الوعي السياسي للمواطن كانسان مسئول عن المشاركة في الحياة السياسية، وتنمية حس النقد والبحث عن الحقيقة ليكون الخيار عقلانيا.

والبعد العالمي: يتمثل في الانفتاح على العالم والاهتمام بمختلف الثقافات، أي مواطنة عالمية تنشد العدل والسلام في كل مكان.

فيما يلخّصها طارق عبد الرؤوف عامر في ثلاثة أبعاد هي[1]:

البعد القانوني: يُعنى بالحقوق التي يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة، دون أي تمييز على أساس الدين أو الجنسية أو العرق أو الثروة، ويقابل هذا التنظيم القانوني الالتزامات التي يجب أن يفي بها المواطن تجاه الدولة وغيره من المواطنين، أي يقوم على تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، استنادا إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

البعد السلوكي: ويُعنى بجملة من الممارسات التي تعكس درجة النضج الثقافي، الذي يتمتّع به المواطنون وقدرة الدولة على أن توفر للفرد متطلبات الحياة الملائمة.

البعد الوجداني: ويُعنى بشعور الفرد بالانتماء والولاء للدولة، بما يؤدي إلى الاحترام والالتزام الطوعي للقانون، والاهتمام بالعمل العام، والرغبة في القيام بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع الذي يعيش فيه؛ حتى لو تطلّب الأمر تضحية بجانب من جوانب مصالحه الخاصة، وصولا إلى الاستعداد للتضحية بالنفس في سبيل الدفاع عن الدولة ضد ما تتعرّض له من تهديدات.

ويحدد السيّد عبد الفتاح جودة، وإسماعيل طلعت عدة أبعاد للمواطنة هي[2]:

البعد السياسي: الذي يتجلى في إحساس الفرد بالانتماء إلى الوطن.

---

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية "اتجاهات عالمية وعربية"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2011، ص31.

[2] السيد عبد الفتاح جودة، وإسماعيل طلعت، دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة الزقازيق، مصر، الجزء 2، العدد 66، يناير 2010، ص 30.

البعد الثقافي: ويتجلى فيما يوفّره الوطن من حقوق، تحافظ على الهوية الوطنية وتدعمها.

البعد الاقتصادي: ويستهدف إشباع الحاجات المادية الأساسية للأفراد.

البعد المعرفي الحضاري: ويتمثل في احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية.

البعد المهاري: ويقصد به المهارات الفكرية، مثل القدرة على التفكير الناقد، والتحليل، وحلّ المشكلات.

البعد الاجتماعي: ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم.

البعد الأخلاقي أو القيمي: ويقصد به إشاعة قيم العدالة، والمساواة، والتسامح، والحرية والشورى.

من خلال استعراض أبعاد المواطنة نستخلص أنّها ليست مجرّد حقوق وواجبات تُحدّد وتصان ضمن إطار قانوني، بل تشمل كافة مظاهر الحياة في المجتمع، بما فيها البعد الاجتماعي والاقتصادي اللّذان يعتبران أساسان مهمان في بناء مفهوم المواطنة، حيث "تتشكل من الحقوق المدنية التي تتضمن حرية التعبير والمساواة أمام القانون، والحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والحق في الانضمام إلى تنظيمات سياسية مشروعة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تحتوي على الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي"[1].

3-مقوّمات المواطنة

نستشف من خلال تحليل مفهوم المواطنة وأبعادها، أنّ هناك مقومات يجب توفرها، ليلتزم المواطن بممارسة قيم المواطنة، ووجود قصور في بعضها أو غيابها، يؤدّي إلى تدني مستوى تلك الممارسة، ومن بين هذه المقوّمات ما يلي:

[1] علي لية، المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص78.

3-1- الوعي

يساهم الوعي بشكل كبير في صياغة رأي المواطن وفي اختياره للسلوك الصائب، حيث "يلعب دورا كبيرا في عملية النقد، فلا يمكن التحايل عليه ولا هضم حقوقه ولا يكون محل سخرية، ومن هنا يشكل الوعي لُبّ المواطنة بحيث إذا فُقِد تصبح هذه المواطنة جسد بلا روح"[1].

لذا يجب على كل مواطن أن يدرك واجباته ليؤديها بأمانة، ويعي حقوقه سواء الاجتماعية أو السياسية وغيرها، ليتمتّع بها كاملة ويطلبها بطرق قانونية في حالة ظلم أو تقصير، وأن يكون ملمّا بأوضاع وطنه والتحديات التي تواجهه ليشارك بوعي ورشد في بنائه ورقيه. كما أنّ ضعف الوعي يشكّل عاملا خطيرا في الانحراف الفكري والسلوكي، حيث "تتأكّد أهمية وجود الوعي المناسب لدى الشباب، حيال خطر أحاسيس أو مشاعر المغالاة والغلوّ في الدين، أو في السلوك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي برمّته"[2].

ويتأتّى الوعي النّاضج عن طريق التنشئة الاجتماعية، فلا يمكن للمواطنة وقيمها أن تتجسّد في سلوكات أفراد المجتمع دون اكتسابها عن طريق التربية والتعليم، باستغلال كافة مؤسسات المجتمع وباستخدام مختلف الطرق والوسائل الممكنة.

3-2- الديمقراطية

إن المواطنة لا تترسخ في سياق مجتمع ما كقيمة سوسيو-ثقافية موجّهة للتفكير والوجدان الفردي والجماعي، إلا إذا توفرت شروط الدولة الديمقراطية[3]، التي تحمل في طياتها حسب جون ديوى "John Dewey" احتراما لذاتية الفرد، وتمنحه فرصة الاستقلال، والأخذ بزمام المبادرة في تسيير دفة التفكير، وأنّ الديمقراطية تتضمن ما هو أكثر من شكل الحكم، إنها أولا وقبل كل شيء

[1] سامح فوزي، المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] الخطيب محمّد بن شحات، الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدّولي، مكتبة الملك فهد، الرياض، د ط، 2006، ص ص 144-145.

[3] مصطفى محسن، اشكالية التربية على المواطنة وحقوق الانسان، مجلة عالم التربية، مطبعة الدار الجديدة، الدار البيضاء، العدد 15، 2004، ص245.

نظام وأسلوب من الحياة المشتركة، ومن الخبرة المقترنة بالاتحاد والتعاون والتفاهم المشترك بين أفراد المجتمع[1].

فكل من الديموقراطية والمواطنة تهدف إلى تقنين منظومة القيم والمبادئ والمعايير، لتنظيم العلاقات والتبادلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، "فالديمقراطية دائما ترتكز على المواطنة إذا انتفت الواحدة تنتفي الثانية، وواحدة محصلة للأخرى"[2].

3-3- التنظيم

إضافة إلى الوعي الذي يعدّ ضرورة لا غنى عنها، تتطلّب المواطنة تنظيم محكم ضمن فضاءات ومسارات قانونية، تتمثل في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي من المفروض تشكل بيئة نشطة وفعالة لنشر الوعي المجتمعي؛ باعتبارها "مؤسّسات وسيطة أساسية، بين المواطنين والسلطة السياسة داخل الأنظمة الديمقراطية"[3].

فالمواطنة في الدولة الديمقراطية تفرض على المواطنين الانخراط في الأحزاب السياسية، وفي مختلف التنظيمات الثقافية والاجتماعية التي تمثل المجتمع المدني، حتى يكون نشاطهم منظما وفعالا، "فمن خلالها يكتسبون ثقافة مدنية تقوم على النقاش والحوار وتقبل الآخرين. وفي هذه الحالة يستطيع الفرد المواطن أن يحقق ذاته، من خلال إيجاد وعاء مؤسساتي أوسع يعبر من خلاله على أرائه ومشاكله، ويناضل على أرض الواقع من أجل حلّها"[4].

وفي ذات السياق يؤكد روبير بيلو أنّه "لا يمكن الاستغناء عن منظمات المجتمع المدني وعن الأحزاب السياسية في المجتمعات الديمقراطية، لأنها تدفع المواطنين إلى أعمال الفكر وإلى التعبير عن آراءهم، فتصبح هكذا مدرسة حقيقية تعمل على تثقيف المواطنين بالمعلومات المدنية"[5].

---

[1] وين رالف، قاموس جون ديوى للتربية "مختارات من مؤلفاته"، ترجمة محمد علي العريان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، د ط، د ت، ص105.

[2] Jean-Pierre Dubois, Démocratie et Citoyenneté dans : refonder la citoyenneté, Editions Le Bord de l'eau, Bordeaux, 2003, p10.

[3] Le robert, dictionnaire de sociologie, Editions Seuil, Paris, 1999, p384.

[4] سامح فوزي، المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص71.

[5] روبير بيلو، المواطن والدولة، ترجمة نهاد رضا، منشورات عويدات، بيروت، ط 3، 1983، ص 163.

3-4- العدالة

تعتبر العدالة كرأسمال بالنسبة للمواطن الحديث، حيث تُلغى الفوارق بين المواطنين أمام العدالة، إذ يتساوى الجميع أمام القانون[1].

وفي هذا السياق ينطلق جون راولز John Rawals من أنّ العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، (...)، ترتكز هذه العدالة المنشودة على مبادئ يقبلها أفراد أحرار وعقلانيون يوجدون في موقف أصلي متشابه، ويرغبون في تحسين مصالحهم الخاصة، تفترض هذه المقاربة أن الأفراد في الوقت الذي يدخلون في تفاعل لإقرار القواعد الموجهة لسلوكهم، يتجرّدون من مصالحهم الخاصة للوصول إلى القواعد الأكثر عدالة. وتشكل الأسس الثلاثة التالية العقد الاجتماعي القائم بين الأفراد المجتمعين ضمن الدولة الواحدة.

-أن تكون الاستفادة من حقوق المواطنة مضمونة ومتاحة لكل المواطنين.

- أن يكون تقسيم الثروات في مصلحة جميع لمواطنين.

- يجب أن تكون مواقع السلطة والمسؤولية في متناول الجميع، أي أن تكون هناك مساواة في الفرص تسمح للكل بنفس فرصة الولوج إلى مختلف الوظائف في المجتمع[2]، التي يكون لهم فيها نفس الحظوظ للحصول عليها.

ولمفهوم العدالة ارتباط وثيق بمفهوم الحرية والمساواة[3]، بها يتلاشى الإحساس بالظلم، وينتشر الشعور بالإنصاف والأمان بين كل أفراد المجتمع، كما تسهر العدالة على تحقيق مقومات المواطنة الأخرى وتجسيدها.

---

[1] Sophie HASQUENOPH, initiation a la citoyenneté de l'antiquité à nos jours, op cité, p124.

[2] سيدي محمّد ولد يب، الدولة وإشكالية المواطنة، دار كنوز للمعرفة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص ص 99-100.

[3] عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية، مطبعة دار القلم العربي، سوريا، د ط، 2003، ص 908.

3-5- المساواة

تعدّ المساواة من أهمّ المبادئ الّتي ناضل الإنسان لأجلها عبر مختلف الحقب التاريخية، تُقرّها الدساتير الحديثة للتعبير عن مفهوم مؤداه، "أنّ الأفراد أمام القانون سواء، دون تمييز بينهم بسبب الأصل، أو الجنس أو الدين، أو اللّغة، أو المركز الاجتماعي في اكتساب الحقوق وممارستها"[1].

والمواطنة لا تتحقق إلا بتساوي جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، ويعني ذلك التساوي أمام القانون الذي هو المرجع الوحيد في تحديد تلك الحقوق والواجبات، وإذا كان التساكن والتعايش والشراكة والتّعاون من العناصر الأساسية التّي يفترض توفّرها بين المشتركين في الانتماء لنفس الوطن، فإنّها تهتزّ وتختلّ في حالة عدم احترام مبدأ المساواة[2]. لذا يجب أن تتعامل الأجهزة الأمنية أو المدنية أو الإعلامية مع المواطنين على قدم المساواة، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا محاباة جماعة على أخرى، كما لا يواجه البعض عنتًا، أو تمييزا بسبب انتمائه الديني أو السياسي أو الفكري[3].

ولحماية مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات داخل المجتمع الذي تتناقض فيه المصالح والأغراض، فإنه لابد من وجود ضمانات قانونية وقضاء مستقل وعادل، يتم اللجوء إليه من قِبَل كل من تعرضت حقوقه للمس أو الانتهاك[4].

3-6-الضبط الاجتماعي

يعرف الضبط الاجتماعي بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة، لتربية الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعاييره وقيمه، وهذه العملية موجودة منذ القدم في كافة المجتمعات البشرية، لأنها ضرورية وواجبة للحفاظ على استقرار أي مجتمع واستمراره. ويقع الضبط الاجتماعي على عاتق

[1] عبد المنعم فؤاد، مبدأ المساواة في الإسلام، مطبعة المكتب العربي الحديث، مصر، د ط، 2002، ص 17.

[2] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 5، 2006، ص 14.

[3] سامح فوزي، المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[4] إيريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ترجمة جهيدة لاوند، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2006، ص 38.

الدولة أو السلطة القائمة لتحقيق تماسك أفراد المجتمع، من خلال التوازن بين ممارسة السلطة وتحقيق العدالة[1].

ويتأتى الضبط الاجتماعي من التزام الأفراد بالقيم والمعايير السائدة في المجتمع طواعية دون إكراه، ومن نشر وتعزيز ثقافة الاحترام والتعامل مع الآخر، "من خلال التربية التي تعمل على مساعدة الفرد على إدراك ذاته الاجتماعية، لتفادي الصراع مع حاجاته الشخصية، وهذا يتحقق عن طريق التربية الخلقية باستدماج الفرد للقيم والمعتقدات الأساسية لمجتمعه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية"[2]، التي تتكفّل بها مؤسسات المجتمع بداية من الأسرة، ثم المدرسة، فالمسجد وغيرها...، تنسّق فيما بينها وتتعاون لتشكّل منظومة واحدة، ترسّخ وتعزّز قيم المواطنة لدى كافة فئات وشرائح المجتمع.

3-7 -الالتزام بأداء الواجبات

الالتزام بالواجبات هو التزام اجتماعي وضرورة أخلاقية، تعبر عن القبول بنظام يُخْضِع الإرادة، ويفرض على الفرد القيام بعمل ما أو الامتناع عن عمل آخر[3]، وواجبات المواطن متعددة منها الولاء للوطن والدفاع عن مكتسباته ومقوّماته إلى درجة التّضحية في سبيله، التّقيّد بالقوانين والأنظمة، المشاركة والتّعاون والتضامن...، والمواطنة لا تتحقق إلاّ من خلال تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات لأنّ كل حق يقابله واجب.

أما الكواري فيجمل مقومات المواطنة في أنّها ترتكز أساسا على الاحترام المتبادل بين المواطنين والتحلي بالتسامح، وتقوم على القانون الذي يجب أن يعامل كل الّذين يُعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة دون تمييز بأي شكل من الأشكال، وأن يعزّز ويحمي كرامة

[1] نعيم حبيب جعنيني، علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، د ط، 2009، ص ص 287-288.

[2] السيد سميرة احمد، علم اجتماع التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 1993، 27.

[3] ذبيان سامي وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، د ط، 1990، ص 471.

أفراد المجتمع، ويقدّم الضمانات القانونية لمنع أي انتهاك لحقوقهم السياسية والمدنية، ويمكّنهم من المشاركة في الحياة السياسية وقراراتها فيما يخصّ حاضرهم ومستقبلهم[1].

4- أبرز قيم المواطنة

على ضوء ما سبق يتّضح أنّ المواطنة منظومة تحوي جملة من القيم الإنسانية والاجتماعية، تسعى الدول من خلالها إلى تنمية وعي المواطن بحقوقه وواجباته، وإكسابه تلك القيم التي تعتبر من أهم محددات تشكيل سلوكه ضمن أطر نظامية، بغية إعادة بناء المجتمع وتوجيه أفراده نحو الغايات الكبرى المنشودة، للالتقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامة والارتقاء بالوطن.

نحاول في هذا المبحث التطرق لبعض القيم الأساسية، التي تضعف المواطنة دونها.

4-1-الحريّة

يعرّف مونتسكيو "Montesquieu" الحرية بأنّها "القدرة على فعل كل ما يسمح به القانون، فإذا أراد أي مواطن فعل كل ما يريد، لن تبقى هنالك حرية، لأنّ الآخرين كذلك لديهم القدرة على فعل ما يريدون"[2]. يربط هذا التعريف الحريّة بالقانون حيث تؤكّد عليها الدساتير وتحدد مجالاتها وترعى ممارستها. فبداية من حرية الفكر والتعبير التي تمثل أهمّ الحريّات التي يتمتّع بها الإنسان في حياته العامة؛ إذ تعني أساسا أن يكون لهذا الإنسان الحق في أن يفكر تفكيرا مستقلا في جميع ما يكتنفه من شؤون، وما يقع تحت إدراكهم من ظواهر، وأن يأخذ بما يهديه إليه فهمه، ويعبّر عنه بمختلف وسائل التعبير[3]، ما لم يعرقل حرية الآخرين ويتعارض مع القانون.

والمواطنة تستلزم وجود الحريّة بمستوياتها المتنوّعة، السياسية، والاقتصادية، وحريّة المعتقد والرأي كفالته وحمايته، فجميع المواطنين في إطار احترام القانون يمكنهم ممارسة معتقداتهم والتعبير عن أفكارهم وآرائهم بحرية واستقلالية. وفي هذا السياق يقول "كانت Kant": "أنّ هناك التزام

[1] الكواري علي خليفة، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] Le robert, dictionnaire de sociologie, op cité, p306.

[3] علي عبد الواحد وافي، الحرية في الإسلام، دار المعارف، مصر، ط 3، 1986، ص 91.

أخلاقي بالانتماء للمجتمع والامتثال لقوانينه، وفي نفس الوقت اعتراف الدولة بحق المواطنين وحريتهم في التعبير عن آرائهم، وتقرير مصيرهم، وتحديد ما هو صالح لهم"[1].

كما أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن يدعم الحريّة ويؤكّدها[2]، حيث تنصّ أول مادة منه على أنّ الناس يولدون أحرارا ومتساوون في الحقوق ويبقون كذلك...، والمادة الرابعة منه تقدّم تعريفا للحرية جاء فيها ما يلي: " إن الحرية تكمن في أن يستطيع المرء صنع كل ما لا يلحق الضرر بالآخرين، ولا يمكن تعيين حدودها إلا بالقانون". وتتحدث مواد أخرى عن الحرية الشخصية، وحرية الجسم، والحرية الفكرية، والحرية الدينية، بالإضافة إلى حرية التعبير التي تتجسد في حرية الكلام والكتابة والطباعة....

وفي شأنها يشير عبد الله العروي إلى أنّ كل منّا يعادل الحرية بمجموع الحقوق المخوّلة له، ويفهم من التحرّر انخفاض عدد الممنوعات وارتفاع عدد المباحات[3].

4-2-الانتماء

ورد في معجم العلوم الاجتماعية أنّ الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعة، حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية، يتقمّص شخصيّتها ويوحّد نفسه بها، مثل الأسرة أو النّادي أو الشركة[4].

ويعرّف الانتماء أيضا بأنّه النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معيّن، بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار، وبنصرته والدفاع عنه. في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى[5].

---

[1] Longstaff, S.A. Democratic Education and the Curriculum Safety - net: a tantalising illusion?, Journal of Philosophy of Education, 1998, Vol. 23, No. 1, PP. 96. 107

[2] روبير بيلو، المواطن والدولة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-26.

[3] عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، د ط، 1993، ص 7.

[4] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، د ط، 1978، ص 16.

[5] نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، مركز المحروسة للنّشر، القاهرة، د ط، 1999، ص 57.

ويعرّف كذلك بأنه شعور أو إحساس داخلي لدى الفرد، يتركز على الحاجات والدوافع الاجتماعية والنفسية، ويُعوِّد الفردَ الارتباط بلغة المجتمع، وثقافته، ونظمه، ومؤسساته المختلفة، باعتبار الفرد جزءاً من هذا المجتمع وعليه الالتزام بمعاييره وقوانينه عن اقتناع وحب، مع الاستعداد للتضحية من أجل نصرته والدفاع عنه والمساهمة في حل مشكلاته[1].

وفي ذات السياق ترى سناء حامد زهران أن الانتماء يشبع حاجة الإنسان إلى الارتباط بالآخرين وتوحده معهم، باعتباره شعور يتضمن الحب المتبادل، والقبول والتقبل، والارتباط الوثيق بالجماعة، ما يجعله–يشعر بأنّه فردا يستحوذ على مكانة متميّزة في الوسط الاجتماعي. وتتمثل أوجه الانتماء في تعلق الفرد بوطنه الذي يحيا فيه، وبمن يقيمون في هذا الوطن، ويظهر في تبنّي مجموعة الأفكار والقيم والمعايير التي تميز هذا المجتمع عن غيره[2].

من خلال ما تقدم تتّضح الصلة الوثيقة بين المواطنة والانتماء، حيث يعد مطلبا أساسيا لتحقيق المواطنة وأحد أهم قيمها؛ يساهم في انسجام الفرد مع جماعته، والتقيّد بقيمها والانصياع طواعية لقوانينها. كما يدفعه للمشاركة في بناء وطنه مقدّما المصلحة العليا للوطن على مصلحته الشخصية، ويأخذ الانتماء عدة أنماط، الانتماء للوطن، للدين، للعائلة، ...، ويتعزّز الشعور به ويتقوّى من خلال عملية التنشئة الاجتماعية عبر مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية.

4-3-الولاء

الولاء لغة من الولي أي القرب والدنو، ويقال: بينهما ولاء أي: قرابة، والوليّ: ضد العدوّ وهو المحب والصديق والنّصير، ووالى فلان فلانا إذا أحبّه، والوَلاية، والوِلاية: النّصرة[3].فالولاء لغة يعني النصرة والمحبّة.

[1] الرشيدي بشير صلاح وآخرون، الموسوعة العلمية للتربية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، د ط، 2004، ص70.
[2] سناء حامد زهران، إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب، عالم الكتب، مصر، د ط، 2004، ص 137.
[3] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مصدر سبق ذكره، ص 1732.

ويشترك المعنى الاصطلاحي للولاء مع المعنى اللغوي بأنّ كليهما يعني القرب والحبّ والنصرة والصداقة، ويمكن تعريف الولاء بمفهومه العام بأنّه مشاعر الفرد وأحاسيسه الإيجابية بالمحبّة والنّصرة تجاه موضوع معيّن[1].

وبالتالي الولاء للوطن هو مشاعر وأحاسيس المحبّة والنصرة تجاه الوطن، إضافة إلى وعي وقناعة كل مواطن بأنّه مسؤول ومعني بخدمة وطنه وحماية ترابه ومنجزاته، وصون مقوماته من دين ولغة وتاريخ وثقافة، والالتزام باحترام القوانين وحقوق وحريات الآخرين، والمشاركة في كل ما من شأنه أن يخدم الوطن وينمّيه.

كما يدفع الولاء الفرد إلى التضحية بنفسه في سبيل الحفاظ على وطنه ورفعته؛ حيث "من مظاهره تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصّة"[2]. إضافة إلى أنّه يدعم الهوية الذاتية للفرد، ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته التي يعتزّ بالانتساب إليها، وهو جوهر الالتزام بالنظم والقوانين والمعايير الاجتماعية[3].

يتبيّن أنّه إلى جانب الارتباط الوجداني بالوطن، يتجلى الولاء في إيمان المواطن بأنّ هناك واجبات نحو الوطن لا تتحقّق المواطنة دون التقيّد والالتزام طواعية بها.

4-4-الحوار

يعتبر الحوار أداة اتصال وتفاهم يسعى الأفراد والمجتمعات من خلالها إلى الانفتاح على الآخر، لتقريب الرؤى وإنتاج ثقافة مشتركة لخلق مساحة للتعايش، وإشاعة المحبة ونبذ التعصب والعنف. ويعرف "بأنه عملية تتضمن تبادل الحديث بين الأطراف المتحاورة حول قضية معينة، من أجل تبادل المعرفة والأفكار، ويغلب على هذه العملية الهدوء والبعد عن التعصب والخصومة، بإتباع أساليب تربوية وعلمية واجتماعيه، مع استعداد كل طرف بقبول رأى الطرف الأخر[4].

---

[1] السرحان محمود قظام، الولاء والانتماء، مطبعة التوفيق، عمان، د ط، 2003، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 46.

[3] المداح، محمود، في الانتماء لمصر، دار أماكو للنشر، القاهرة، د ط، 2000، ص 163.

[4] العبيد ابراهيم عبد الله، تعزيز ثقافة الحوار ومهاراته لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التربية جامعة الملك سعود، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، 2009، ص 42.

وهو بذلك يعتدّ من القيم الحضارية الأساسية لتجسيد المواطنة الفعالة، حيث يساهم في حلّ الخلافات وتقبّل الآراء المختلفة، من خلال التفاعل البناء بين أفراد المجتمع وشرح وجهات نظرهم وتقريبها. كما يؤدي الحوار إلى تنمية روح التعاون والعمل الجماعي، الذي يجمع كافة طاقات وقدرات الأفراد التي تتفاوت في اتجاهاتها وآرائها الفكرية، بما يسهم في اتجاه الرأي نحو الوسطية والبعد عن التطرف، فالحوار من الوسائل التي تعين على بناء الروح الجماعية "[1]، ما يساهم في حفظ تماسك المجتمع واستقراره.

4-5-المشاركة

يؤكّد العديد من الباحثين أن المشاركة والمساواة ركنان أساسيان للمواطنة، "فمن أهمّ مقوّمات المواطنة اكتمال نمو الدولة، من خلال قدرتها وامتلاكها للثقافة القائمة على المشاركة المجتمعية، والمساواة أمام القانون[2]. ويرى جون ديوي "أنّ المواطنة لا تعني أكثر أو أقلّ من المشاركة في التجربة الحياتية أخذا وعطاءً، فالمواطنة ليست أقلّ من جعل العقل اجتماعيا، بحيث يجعل خبراته للانتقال إلى الأفضل له ولجماعته"[3].

كما يشار إلى مفهوم المشاركة بمصطلح "السلوك الحضاري" باعتبار هذا السلوك من متطلبات المواطنة، ومظهر من مظاهر الشعوب المتمدّنة، فهو يعني المشاركة البناءة في إدارة أمور الوطن والمحافظة على سمعته في جميع الظروف، وتقديم المقترحات وكلّ ما من شأنه تحسين الأداء والإنتاجية في جميع المجالات[4].

ولهذا لا يكفي إقرار المساواة في الحقوق والواجبات في الدساتير والأنظمة، لتجسيد مبدأ المواطنة بل لابدّ من المشاركة الفعلية للمواطن، والانخراط التلقائي في مختلف مجالات الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تعبّر مشاركة الفرد طواعية عن صدق انتمائه الذي هو أساس المواطنة. وهذا ما "يؤكّده إميل دوركايم Emil Durkheim أحد علماء الاجتماع

[1] الدويش محمد بن عبد الله، تربية الشباب الأهداف والوسائل، دار الوطن للنشر، الرياض، د ط، 2002، ص 191.

[2] علي لية، المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[3] ناصر إبراهيم عبد الله، المواطنة، مطبعة مكتبة الرائد العلمية، الأردن، ط1، 2002، ص 48

[4] محارمة ثامر محمّد، سلوك المواطنة التنظيمية في أجهزة الحكومة القطرية، مرجع سبق ذكره، ص 169.

البارزين أهمية المشاركة الاجتماعية للفرد، حيث اعتبرها مطلب أساسي من مطالب تحقيق الانتماء"[1].

أمّا المشاركة السياسية فتعدّ أحد أهم أوجه المشاركة، يراها البعض عملية اختيارية يسعى الفرد من خلالها "للتأثير في القرار السياسي، من خلال بعض الأنشطة كالتصويت في الانتخابات لاختيار ممثليه، والمشاركة في المهرجانات ذات الطابع السياسي، ومتابعة كل ما يدور حوله من قضايا وشؤون عامة تؤثر في المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر"[2].

وتعدّ أيضا المشاركة عملية مكتسبة تتأثر كثيرا بالبيئة المحيطة بالفرد، ابتداء من ثقافة الأسرة وميولها السياسي، والمستوى الثقافي للفرد. إضافة إلى طبيعة النظام والمناخ العام السائد في المجتمع. وتختلف دوافع المشاركة السياسية للفرد بحسب شعوره بواجب المشاركة من خلال التعبير عن آرائه وطموحاته وموقفه من النظام السياسي، وإدراكه لأهميّة تلك المشاركة في تطوير المجتمع وتنميته. "الأمر الذي يتطلّب توفّر استعدادات حقيقية لدى كلّ المشتركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر إلا في حدود ضيقة في ظروف قمع الحريات (...)، فالأنظمة القمعية ولو اختفت وراء ديموقراطيات شكلية، مسؤولة عن تقليص فرص المشاركة، ومدمرة لقيم المواطنة؛ ولا يتأتّى نمو استعداد المواطنين والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة إلا في ظل حرية الفكر والتعبير[3].

ويمكن التمييز بين مستويات مختلفة من المشاركة مثل المشاركة في جماعة واحدة أو عدة جماعات، وقد تتّضح المشاركة في علاقة الفرد بالمجتمع ككل ومع مختلف قطاعاته، وتكون المشاركة الاجتماعية في مثل هذه الحالة مشاركة في الحياة الاقتصادية والثقافية والمسئوليات المدنية والسياسية[4].

---

[1] سميرة أحمد السيد، علم اجتماع التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 1993، ص 27.

[2] الحداد شعبان كمال، دراسة نفسية مقارنة بين عينات من الفلسطينيين المشاركين وغير المشاركين سياسيا، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة غزة، فلسطين، 2006، ص23.

[3] إيريك كيسلاسي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[4] ذبيان سامي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص415.

وضمن المشاركة تندرج المحافظة على البيئة وتثمينها، ما يسمى "بالمواطنة البيئية" ويقصد بالبيئة في المفهوم العام "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه"[1].

وأصبحت المواطنة البيئية Envirnmental Citzenship مجالا من مجالات المواطنة المستجدة، التي وردت في كثير من التقارير الدولية والعربية، مثل تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، حيث أورد التقرير الالتزام بحماية البيئة ضمن مجموعة القيم التي يرى أنّها تشكل مكونات المواطنة[2]. فالاهتمام بالبيئة ينعكس إيجابا على صحة الإنسان، ويساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة واستغلالها في التنمية المستدامة ويتحقق ذلك من خلال نشر الوعي بأهمية حمايتها من التلوث، وصون حياة عناصرها من ماء ونبات وحيوان، وترشيد استعمال مختلف مصادر الطاقة، إضافة إلى تنمية الميول نحو العمل الجماعي التطوعي. "فالمواطنة ليست قيمة مجرّدة، بل هي مفهوم يحمل معاني ومضامين المشاركة والممارسة العملية، التي يمارسها المواطن على أرض الواقع كفعل يومي متصل لا يمارس بشكل عشوائي، إنّما من خلال مرجعية قيمية أو قانونية معتبرة"[3].

يتضح مما سبق أن المواطنة لا يمكن أن تكتمل أركانها دون قيم تتجسّد في سلوك المواطن، وتصبح ممارسة تلقائية يومية، في ظل نظام ديموقراطي ومؤسسات توفّر مجموعة من الآليات والمقومات، الّتي تضمن فعليا ترجمة المواطنة على أرض الواقع.

5- أهمّية المواطنة وأهدافها

تعتبر المواطنة آلية فاعلة لتكريس الحقوق وتفعيل الواجبات، من خلال تعزيز منظومة قيم ومبادئ المجتمع، وتحويلها من مجرّد توعية نظرية ونصوص قانونية إلى سلوكات إيجابية يمارسها الأفراد في حياتهم اليومية. يعدّها الكثيرون مدخلا ضروريا لتنمية المجتمع وتحديثه في الوقت الحالي،

[1] عبد المقصود زين، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف، مصر، د ط، 2000، ص 11.

[2] ديلور جاك وآخرون، التعلم ذلك الكنز الكامن، "تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين"، ترجمة جابر عبد الحميد جابر، دار النهضة العربية، مصر، د ط، 1998، ص306.

[3] عبيد منى مكرم، المواطنة "مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، د ط، 2006، ص 18.

ويرونها الأساس الذي يجب أن تبنى عليه العلاقة بين الأفراد والدولة، حيث تساهم في تطوير المجتمعات والارتقاء بالدّولة من خلال بناء شراكة حقيقية بين المواطن ودولته قائمة على الثقة والعدالة القانونية.

ويعتبر إعداد المواطن الصالح الهدف العام للمواطنة؛ ذلك الفرد الذي يعرف حقوقه ويؤدي واجباته تجاه مجتمعه، قادر على مواكبة مستجدات عصره ومجابهة تحديات الحياة. ومن بين الأهداف والغايات الإيجابية التي تسعى المواطنة إلى تحقيقها ما يلي:

- تضمن المواطنة حقوق كلّ مواطن في المجتمع على أسس العدل والانصاف لتجسيد مبدأ المساواة، كما تحفظ للدولة حقوقها تجاه المواطن، حيث "تقوم على أساس الانخراط العميق في مبادئ عامة واحدة، قوامها الحقوق والواجبات التي يتساوى فيها المواطنون بوصفهم أفرادا قبل أن يكونوا جماعات وطوائف وأديانا[1]، ما يؤدي إلى رفع مستوى الثقة بين المواطن والدولة كل منهما تجاه الآخر. وبالتالي "تحفز المواطن على المطالبة بالحقوق مع أداء الواجبات في سيرورة الاستمرار والتطور، مما يجعل المواطن يرقى بنفسه إلى الوعي بمكانة المواطنة في حياته الفردية والمجتمعية؛ فهي قيمة أخلاقية واجتماعية وسياسية وسلوك ممارس قبل أن تكون معرفة وثقافة[2].

– تعزز الانتماء للوطن والولاء له والعمل من أجل تقدمه؛ من خلال غرس حب الوطن في نفوس المواطنين، "لأنّ هذه القيمة تحدد العلاقة الوطيدة بين الإنسان وتراب وطنه، والدفاع عنه وعن مقدساته وتراثه وعاداته وتقاليده"[3]. وبالتالي تعمل المواطنة على تعزيز الإجماع المجتمعي على ما هو وطني، وترسيخ الاعتزاز بتاريخ الوطن وموروثه ثقافي.

- تسعى المواطنة إلى غرس روح المبادرات التّطوّعية الخيرية، من خلال ترسيخ قيمتي التضامن والتعاون بين المواطنين بغية الوصول إلى بناء اجتماعي متماسك.

---

[1] غسان طه، المواطنة ومشروع الدولة العادلة في لبنان، بحث في كتاب المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت، د ط، 2010، ص21.

[2] محمد بن عبد الله السهلي، "دور القانون في تكريس المواطنة"، جريدة الرياض، السعودية، العدد 14193، 2007، ص ص 105-107.

[3] الكافي إسماعيل عبد الفتاح، موسوعة القيم والأخلاق الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، د ط، 2005، ص 41.

– تمكّن المواطن من المشاركة في إدارة الشأن العام من خلال العملية الانتخابية، وأيضا من خلال الانخراط والعمل الجاد مع منظمات المجتمع المدني، التي تعد إحدى الركائز الأساسية للنهوض بالمجتمعات عن طريق التوعية والعمل الجماعي.

– غرس احترام القانون والتقيّد بمعايير المجتمع لدى المواطن، كمظهرين أساسين للرقي والتّمدّن في المجتمعات الحديثة التعددية، حيث يصبح مفهوم المواطنة معيارا لدرجة التقدم والتحول والتطور في هذه المجتمعات، بمعنى كلما تعددت التكوينات والمكونات السياسية والثقافية والاجتماعية، تصبح المواطنة أساسا لبناء الدولة المدنية الحديثة، وبالتالي تكون المواطنة معيارا للحق والواجب، تتحدد عبرها العلاقة بين المجتمع والدولة[1].

– تساهم المواطنة في تخفيف حدّة الخلافات وتَجاوز الاختلافات الموجودة بين مكونات المجتمع في إطار الحوار، ما يحقق الانسجام ويساهم في تقوية لحمة المجتمع وتماسكه، وتحقيق الوحدة الوطنية التي تعد الحصن المنيع ضد مختلف الأزمات الداخلية والخارجية، ومن ثمّ تحقيق الأمن والاستقرار، "فتفعيل حق المواطنة في المجتمع هو الآلية الناجعة للحد من الفتن، والصراعات الطائفية والعرقية والجنسية في أي مجتمع، على قاعدة المساواة وعدم التمييز[2].

– تعترف المواطنة بالتعدد وتعمل على ترسيخ فكرة تقبل الآخر كإنسان، وتقديره كذات فاعلة واحترام خصوصياته وانتماءاته، وهو شرط أساسي ليكتمل مفهوم المواطنة وتتجسّد دولة ديمقراطية مدنية، تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيدولوجيات مواطنيها، بمعنى ألا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. كما أنها لا تمنح الحظوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية، في مؤسسة جامعة لكل المواطنين، وهي تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين[3].

[1] سامح فوزي، المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] حسين جمعة، الوطن والمواطنة، مجلة الفكر السياسي، سوريا، العدد 25، 2006، ص 30.

[3] نفس المرجع، ص 30.

– تسعى المواطنة في ظل ثورة الاتصالات والانفجار المعرفي إلى الحدّ من سيطرة قيم العولمة، وما يصاحبها من آثار سلبية نتيجة انهيار الحدود والحواجز بين الثقافات، وبالتالي حماية الخصوصية الثقافية والحضارية للمواطن والدولة وتعزيز الانتماء الوطني. وفي ذات الوقت تحاول مواكبة التجديد والتغيير العالمي، من خلال خلق نوع من التوازن بين ما هو محلي وما هو عالمي، وتجنّب التصادم مع ما هو جديد ومعاصر.

– تضمن المواطنة سيرورة المؤسسات والفكر المؤسساتي، القائم على احترام المؤسسات ووظيفتها في الدولة والمجتمع، ومدى أهميتها للمواطن من حيث كونها أدوات خدماتية لصالحه. وتضمن قيم المواطنة عدم انتهاك الحقوق والواجبات بجانب المحافظة عليها وعلى حقوق الإنسان، بل تؤدي إلى احترام القوانين والتشريعات المختلفة، لأن قيم المواطنة تصبح قيم ذاتية ومكوّن من مكونات الشخصية الفردية والجماعية للمواطن، وتكوّن نسق أخلاقي يضمن فعالية المواطنة في المجتمع بين مكوناته المتنوعة[1].

– تسعى المواطنة لإعادة الاعتبار إلى العلم والمعرفة وتنمية مهارات الاتصال والحوار، لبناء فرد متعلم ذو تفكير ناقد يؤمن بحرية الرأي والرأي الأخر، وهذا من خلال الاهتمام بالمنظومة التربوية وتطويرها وفقا للمتغيرات والمستجدات.

يتبين مما سبق أنّ المواطنة لا تقتصر على التعريف بمجموع القيم والمبادئ المكونة لها، ولا تنحصر في ترسيخ حب الوطن، والاعتزاز بمقومات هويته الوطنية وخصوصيته الثقافية، وإنّما هي الوعي بأهميّتها والاقتناع بفاعليتها، والمحافظة على استمرارها. وتعدّ كمشروع حضاري تنموي مدخلا ضروريا يؤسس لدولة قوية، من خلال تطوير مختلف قطاعات المجتمع وتحديثها. ويعتبر الفرد وسيلة تتوجّه إليه المواطنة لإعداده وفقاً للظروف والمتغيرات العالمية، وتعتمده لتحقيق غاياتها. ولا يمكن أن تتحقق هذه الغايات إلا بوجود تنسيق وتعاون بين مؤسسات المجتمع، من أسرة

[1] محمد أحمد عبد النعيم، مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري "دارسة تحليلية مقارنة "، دار النهضة العربية للنّشر، مصر، د ط، 2007، ص 97.

ومدرسة وجامعة ومسجد وغيرها، تعمل في اتجاه واحد من أجل تعزيز ثقافة المواطنة وترسيخها كسلوك وممارسة يومية.

6- المواطنة والتحدّيات الراهنة

تعد المواطنة البوتقة التي تسَع مختلف الانتماءات، وتكفل دمجها وانصهارها لصالح الوطن، تضع المعايير التي تلزم الأفراد بواجبات معيّنة، مقابل مزايا وحقوق يتمتّعون بها، يشرّعها القانون ويحميها، وهي أساس أيّ بناء ديمقراطي. إلاّ أنها في المجتمعات العربية ومن ضمنها المجتمع الجزائري، تتعرض لجملة من التحديات الداخلية والخارجية ما جعلها تعاني أزمة حقيقية، يتحمّل مسؤوليّتها أطراف المواطنة الثلاث؛ المواطن، الدولة والمجتمع، نتيجة "عوامل وتغيّرات مختلفة على كافة الأصعدة المحليّة والقومية والعالمية، أدّت إلى غياب أو تدني مواطنة الإنسان لوطنه، مما جعل مفهوم المواطنة بسبب هذه التغيّرات مفهوما إشكاليا، كما أصبحت المواطنة تعيش حالة هشّة أو تعيش الآن حالة أزمة"[1].

ومن بين التحديات والمعوقات التي تواجهها المواطنة، وتساهم في تدني مستوى ممارستها، وتحول دون تحقيق غاياتها نذكر ما يلي:

-غياب الوعي لدى المواطن أو العائق الفكري، حيث لازال الولاء للوطن يحتل المراتب الأخيرة في سلّم الأولويات لدى أفراد المجتمع، رغم ما أحدثته التحولات الاقتصادية في الجزائر في بنية وحركية المجتمع[2]، وينسحب الأمر ذاته على المجتمعات العربية.

فالمواطنة هي مشروع يسعى إلى تهذيب سلوك المواطن، من خلال تنمية فكره ووعيه بمعاني حقوقه وواجباته، لتكون مشاركته فاعلة في جميع المجالات، بالالتزام بأداء الواجبات واحترام الأنظمة والقوانين، والسّمو بالانتماء إلى الوطن. كما أنّ مفهوم المواطنة قبل أن يتشّكل أو يتجسّد كممارسة في الواقع، يحتاج إلى دعائم فكرية يقوم عليها، فالتحوّل الذي حصل في أوروبا ارتبط بتغيّرات فكرية وسياسية واقتصادية ودينية. فالشيء الذي جعل الفرد مواطنا من الناحية

[1] علي لية، المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] العياشي عنصر، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 ،1999، ص398.

الاجتماعية، هو تراجع ولاءه للتكوينات الاجتماعية التقليدية، مثل العائلة أو الجماعات الدينية أو الاثنية، فأصبح الناس كمواطنين متساوون في المجتمع أمام القانون[1].

ولهذا يعتبر أكبر عائق أمام قيام مبدأ المواطنة، هو العائق الفكري لأنّ سلوك الإنسان ينبع من فكره وتمثلاته.

– ضعف قيمة الانتماء للوطن والشعور بحالة الاغتراب نتيجة لتغيّرات وعوامل مختلفة، حيث أصبح الوطن بالنسبة للعديد من المواطنين، خاصة فئة الشباب هو المكان الذي يحقق لهم الرفاهية والثروة. ويتّضح ذلك من خلال بعض الأسئلة التي قام بطرحها بعض أهل الاختصاص[2].

أ: ماذا يفعل المواطن الذي يتقدّم لمسابقة عمل أو وظيفة حين يجد أنّ المواطن الآخر الأقلّ كفاءة، أو الأقلّ تمتّعا بشروط المسابقة قد قُبِل وهو غير مقبول؟ وما شعوره؟ وبأيّ جهة انتماء يستنجد؟

ب: ما نوع الانتماء والشعور الذي سيستمر لدى من هم يعيشون في أطراف المدن الكبرى وأطواق الفقر، عندما لا يجدون العمل، ولا يتمتّعون بالخدمات التي يتمتّع بها مواطنوهم في المدينة نفسها ...؟

– غياب المساواة أمام القانون بشكل مباشر أو غير مباشر، رغم أنّ القوانين تنصّ وتؤكّد على الحقوق المتساوية للجميع، إلاّ أنّ واقع الحال يؤكّد التمييز بين المواطنين، ما زعزع ثقة المواطن بالسلطات التي تشرف على تنفيذه، فتحقيق المساواة بين المواطنين في الحصول على الحقوق والامتيازات يساعد على غرس قيمة "احترام القانون" لديهم والدفاع عنه. وإذا أخلّت الدولة ولم تساو بينهم عمليا أمام القانون، كان من الطّبيعي أن يخفّ إحساس الأفراد بشعور المواطنة والولاء لقانون المجتمع، وأن يبحثوا عن مرجعية أخرى تحميهم، أو تقدّم لهم شعورا ولو كان وهميا بهذه الحماية، والعودة إلى الارتباط بالجذور الطائفية العائلية والقبلية والعرقية والإقليمية[3].

---

[1] علي لية، المرجع السابق، ص 93.

[2] حافظ سعيد، المواطنة حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، مصر، د ط، 2007، ص 12.

[3] حافظ سعيد، المرجع السابق، ص 11.

– الاستبداد والإقصاء الّذي يؤدي إلى تهميش غالبية أفراد المجتمع من المشاركة الاجتماعية، وبالتالي عدم المساهمة في تحقيق التنمية، ومن ثم وقوع الدولة فريسة حكم القلّة التي تستأثر بموارد ومقدّرات الشعوب وحدها دون البقية، وهذا يؤدّي بدوره إلى نتيجة طبيعية وهي تراجع الولاء والانتماء الوطني لصالح الولاء والانتماء إلى الجماعة أو القبيلة أو المذهب، ويكون سلوك المواطن لصالح هذه المواطنة الجديدة بدلا من العمل لصالح الوطن[1].

وبالتالي اختلال التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة خاصة؛ وهو أحد الأسس التي تقوم عليها الدول الديمقراطية، لأنّ استبداد أحد الأطراف على حساب مصالح الطرف الآخر سيؤدي إلى الإخلال بهذا التوازن، ومن ثم الإخلال بمقومات المواطنة التي هي مرتكز هذا التوازن، فعندما مثلا ينتشر الفساد والمحسوبية وغياب العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، ستميل الكفّة صوب الحكومة الاستبدادية، وستتدنى مواطنة الطرف الآخر[2].

– تفشّي الفقر وعدم توفير الحاجيات الأساسية للمواطن، حيث يعدّ الفقر أحد التحديات الخطيرة التي تهدّد ممارسة المواطنة، فمن لا يجد قوت يومه في وطنه لن يكون لديه الوقت الكافي للتفكير في المصلحة العامّة[3]. فالفرد يسعى لإشباع حاجاته الفسيولوجية، ومتى تحقق الإشباع لها ولو جزئيا بدأ يبحث عن إشباع الحاجات الأخرى الّتي تليها، وهذا حسب الترتيب الهرمي للحاجات الأساسية لماسلو maslow الذي تمثّل الحاجات الفيسيولوجية قاعدته، ثمّ الحاجة إلى الأمن، فالحاجة إلى الحب، والحاجة إلى الانتماء، وتحتلّ الحاجة إلى تقدير الذات قمّته. وإذا أصبح المجتمع والنظام هو الذي يحول بين الفرد وبين تحقيق رغباته، أي إذا لم تُحقق القيم والمعايير الاجتماعية المساواة بين المواطنين في توفير حاجاتهم وتحقيق رغباتهم ، ينحرفون نحو العنف ويسلكون الطرق غير المشروعة لتحقيقها، وهذا ما تحدثت عنه نظرية الأنومي أو اللامعيارية من وجهة نظر " دوركايم " الذي يرى أنّها حالة تصيب المجتمع عنما تصبح المعايير والقيم غير مؤثرة في المجتمع، و"ميرتون" الذي يرى أنّ الأنومي أو اللامعيارية حالة تعبّر عن التناقض الذي يعاني منه الأفراد في

[1] علي لية، المجتمع المدني، المرجع السابق، ص90.
[2] حافظ سعيد، المرجع السابق، ص 27.
[3] علي لية، المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص106.

المجتمع، فعندما يضع المجتمع عراقيل وحواجز أمام فئة دون أخرى ويمنعها من تحقيق رغباتها، وبذلك لا يعطي نفس الفرص للجميع ويجعلها صعبة التحقيق لفئة دون أخرى، مما يدفع بعض هؤلاء الأفراد إلى اتباع طرق غير قانونية أو غير مقبولة اجتماعيا لإشباعها وتحقيق الرضى، وبذلك يصبح الفقر بفضل المحيط الاجتماعي سببا في مخالفة القانون وظهور اللامعيارية.

لا يجب اعتبار الفقر سببا رئيسيا للسلوكات المنحرفة أو المحايدة عن قيم المواطنة، لأنه ليس بالضرورة أن يسلك كل محتاج أو فقير نهجا غير قانوني أو مناف لقيم المواطنة.

- انتشار البطالة التي أضحت تمثّل تحدّيا أساسيا للعديد من الدول، وتساهم من جانبها في تدني مستوى ممارسة قيم المواطنة، وتؤرّق الشباب الذي يرى مستقبله غامضا بدون عمل، "لأنّ أكثر المشكلات التي تواجه الشباب هي الحصول على عمل مناسب، يؤمّن بناء مستقبل وحياة كريمة لهم"[1]. وقد توصّلت دراسة صدرت لمؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان بالقاهرة سنة 2007 م، لمعرفة مدى التزام المواطنين بالواجبات القانونية والإلزامية التي تفرضها المواطنة، فوجدت أنّ الشباب العاطل عن العمل للفئة العمرية (21-30) سنة، هم أكثر المعتدين على المال العام والمرافق العامة، وأكثر الفئات العمرية ارتكابا للجرائم الأخرى وأكثر الفئات فقدانا لمعنى المواطنة[2].

- تفشّي الفساد الّذي تتعدّد مظاهره ليشمل جميع قطاعات الحياة، ويعتبر سببا رئيسيا لجميع الأزمات التي تعاني منها الشعوب والدوّل. في ظله تهدر الحقوق وتصبح العلاقات الشخصية والرشوة وسائل فاعلة للحصول على المناصب ومختلف الوظائف والترقيات الإدارية، دون كفاءات مهنية أو مؤهلات علمية، ما يساهم في تلاشي الشعور بالانتماء والولاء للدولة، نتيجة الإحساس بالظلم والاغتراب، ويؤدي إلى انتشار الانحراف الفكري والأخلاقي وتدني مستوى ممارسة المواطنة لدى الأفراد، "لأنّ ما يُفقِد المواطن شعوره بالانتماء لوطنه، الذي هو من أهمّ القيم التي تقوم عليه المواطنة، تزايد صور ومظاهر الفساد في جميع المجالات، بحيث يضطرّ المواطن أن يتحمّل أعباء

[1] علي بوعناقة، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[2] حافظ سعيد، المواطنة حقوق وواجبات، مرجع سبق ذكره، ص 29.

مستمرّة بنسبة تزيد عن قيمة الخدمة العامّة حتى يحصل عليها، رغم أنّ هذه الخدمة حق له كمواطن"[1].

ويشير علي لية إلى "إنّه من النتائج المدمّرة لهذه الآفة (الفساد) هو احتكار فئة الفاسدين القدرات السياسية والاقتصادية والخدمية للمجتمع، إنّ هذا الاحتكار أحد المتغيّرات الرئيسية المؤثرة سلبا على المواطنة "[2]. إذ يخلق هوة شاسعة بين المواطن وحكومته لفقدان ثقته بها، وشعوره بالظلم واليأس والإحباط ثم الاغتراب، الأمر الذي يجعله يتقوقع على نفسه ويعزف عن المشاركة في مختلف الأنشطة سواء كانت سياسة أو اجتماعية، رغم أن البعض يعتبر المشاركة عملية تطوعية اختيارية، إلاّ أنّ الكثيرين يرونها واجبا إلزاميا ومقوّما أساسيا لقيام المواطنة؛ تعكس مدى وعي المواطن وتوضّح طبيعة العلاقة بينه وبين النظام.

– تداعيات العولمة وما صاحبها من إعلام مفتوح، إذ تعدّ من أخطر التحدّيات التي تواجهها المواطنة، خاصة في ظلّ اتساع الهوّة بين العالم المتقدم والعالم النامي في مجالات العلوم والمعرفة، وسيطرة الدول الغربية على التكنولوجيا الحديثة؛ ما ألزم تبعية مكلفة للعالم النّامي خصوصا العربي، فوسائل الإعلام والاتصال الجديدة تؤثر بشكل مباشر على المتلقي، وتصنع فارقا كبيرا في توجيه الرأي العام وزيادة مستوى الوعي لديه، وتعد من أهم وسائل فرض الهيمنة الثقافية الغربية، وأبعدها أثرا وأكثرها خطورة. إذ "تعمل على خلق عالم إلكتروني يتجاوز العالم الواقعي، وهي تشكل نوع من المواطنة الكونية الجديدة من خلال التأثير والتفاعل المستمر معها، هذه المواطنة الكونية الجديدة هي بصدد تنميط الأذواق والتفضيلات والتوجهات"[3]، بما تمتلكه من تقنيات حديثة ومتطورة، وبفضل سرعتها في نشر المعلومة، وفتحها مجال الحوار والمناقشة أمامه لإبداء رأيه بحريّة، مقارنة مع وسائل الإعلام التقليدية، فخطورة هذه الوسائل والمستجدات التقنية تكمن في البعد الاجتماعي؛ حيث "مضامين المادة الإعلامية بما تحمله في طياتها من سمات ثقافية قد تهدد نسق الثقافة التقليدية،

[1] سامح فوزي، المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] علي لية، المجتمع المدني العربي، مرجع سبق ذكره، ص106.

[3] ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005، ص76.

كما تحدث تغييرات ملموسة في سلوكيات الجمهور"[1]، سعيا منها لعولمة الحياة الاجتماعية، ونشر أنماط سلوكية معظمها تتعارض مع قيمنا وثقافتنا ومفاهيمنا الاجتماعية، خصوصا في غياب المراقبة والوعي بخطورة مثل هذا الانتشار. فالتطوّر التكنولوجي السّريع مكّنها من لعب هذا الدور، من خلال تنامي عدد مستخدمي شبكة الانترنت "وما يصاحبه من آثار واضحة على اختراق الخصوصية، والسعي إلى تشكيل ثقافة جديدة تعرف بالثقافة العالمية، والتحول إلى مواطنة جديدة تعرف بالمواطنة العالمية مقابل تقويض الثقافة الوطنية[2].

الأمر الذي أدّى إلى تراجع واضح للشعور بالمواطنة خاصة لدى فئة الشباب، نتيجة التقليل من مكانة ودلالة الرموز الوطنية في المخيلة الثقافية الجماعية واستبدالها بما هو دخيل، فالعولمة تحمل في طياتها العديد من التّهديدات؛ تبدأ من تهديد فكر الإنسان وصولا إلى تهديد سيادة وطنه. فمن العوامل والتّحديات الخارجية التي تواجه المواطنة "اعتقاد بعض الشباب أنّ حكوماتهم تفتقد إلى الدّور المؤثّر في السياسة الدوّلية، خاصّة فيما يتعلّق بالقضايا العربية والإسلامية، كما تفتقد لاستقلاليتها في قراراتها، من غير إدراك من هؤلاء الشباب لأبعاد السياسة الدوّلية والعوامل العديدة المرتبطة بها"[3]، فبدافع "الحاجة إلى الفعل المشترك لتحقيق الأمن العالمي، ومواجهة الإرهاب ومكافحة الجريمة والمخدرات، تفرض على الدول تعاونا جماعيا، إضافة الى الارتباطات الاقتصادية المتمثلة في بعض المؤسسات مما يعيق الاستقلالية الاقتصادية للدولة"[4]. وهذا تحت شعار إرساء أسس الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ونشر قيم إنسانية يأملها الجميع، وهي في الأساس تهدف إلى افتعال الصّراعات واختلاق الحروب، ونهب الثروات أوّلها الطاقات الشبابية.

[1] دلال ملحس إستيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص90.

[2] Yves, P. Learning Spaces: an ICT-enabled Model of Future Learning in The Knowledge-based Society, European Journal of Education, Vol.42, No.2, Jun, 2007, p 187.

[3] الباز راشد بن سعد، أزمة الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة، مرجع سبق ذكره، صص 47-48.

[4] علي لية، المجتمع المدني العربي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

خلاصة الفصل الثاني

بعد محاولتنا توضيح وتحديد مفهوم المواطنة، والوقوف عند أبعادها ومقوماتها، إلى جانب إبراز أهم قيمها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والتّطرق إلى مختلف التحدّيات التي تعترض سبيل ترسيخها، كان أهم ما خلصنا إليه هو أنّ المواطنة تعد مشروعا واقعيا عمليا يسعى إلى إعداد مواطن صالح؛ من خلال تنمية وعيه وتثقيفه بحقوقه وواجباته، والسعي إلى ترشيد سلوكه بما ينسجم ويتماشى مع قيم العيش المشترك، إضافة إلى ضرورة وجود آليات قانونية تكفل ممارستها واستمرارها.كما تبيّن أنّ المواطنة تواجه تحديات تساهم في تدني مستوى ممارستها، وأنّ هناك مآخذ كثيرة على مؤسسات المجتمع، خصوصا المدرسة وبدرجة أقل الأسرة والمسجد وغيرها ...، التي لم تتمكن من أداء دورها في غرس قيم المواطنة وتعزيزها على الوجه المنشود، وجعلتها على محك تحديات داخلية وخارجية متعددة، ما يستدعي من الجهات المعنية التعامل معها بجدية، والعمل على تطوير استراتيجيات مدروسة وموضوعية لمواجهتها، بهدف بناء مجتمع يقوم على أسس المواطنة الفاعلة.

الفصل الثـــــالث

الخطب الدينية : الوظيفة، الرموز والبنية

1- الخطب الدينية: التعريف والمفهوم

2- عناصر الاتصال في الخطب الدينية (خطب الجمعة)

3- خصائص ومقومات الخطب الدينية

4- وظائف الخطب الدينية

5- الخطب الدينية وتحدّيات الواقع

6- ملامح الخطب الدينية (خطب الجمعة) في الجزائر

6-1-سمات الخطيب

6-2-البنية الداخلية للخطب الدينية (خطب الجمعة)

تمهيد الفصل الثالث:

تعدّ الخطب الدينية لاسيما خطب الجمعة، من أبرز المصادر والوسائل التواصلية التي تسهم في تشكيل الوعي الثقافي للمجتمع المسلم، تأخذ مكانتها في الجزائر من مكانتها في الإسلام، تهدف أساسا إلى تشكيل تصورات الجماهير المتلقية، وتوجيه أفكارهم ومشاعرهم، بما يسهم في الانتقال بهم من مجرد التلقي إلى المساهمة والمشاركة الفاعلة، إذ تمتلك من المؤهلات ما يمكّنها من إحداث الأثر المرجو وتحقيق التغيير المرتقب، رغم التّطورات والأحداث المعاصرة التي تشهدها المجتمعات الإسلامية.

يتناول هذا الفصل الموسوم بـــ " الخطب الدينية: الوظيفة، الرموز والبنية"، مجموعة من المحاور المتعلقة بطبيعة الخطب الدينية وأدوارها داخل المجتمع. ففي المبحث الأول تم التعرّف على مفهوم الخطاب والخطب الدينية، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا ثلة من الخصائص والمقوّمات الأساسية التي تميّز الخطب الدينية، وتطرّق المبحث الثالث إلى أبرز الوظائف التي تسديها الخطب الدينية (خطب الجمعة) للمجتمع، مع عرض أهم التحديات التي تواجهها في السياق المعاصر، أما في المبحث الرابع فقد تطرّقنا إلى الملامح العامة للخطب الدينية (خطبة الجمعة) في الجزائر، حيث استعرضنا أبرز سمات خطيب الجمعة، لننتقل بعد ذلك إلى تحليل البنية الداخلية للخطب الدينية (خطبة الجمعة) في الجزائر.

1- الخطب الدينية: التعريف والمفهوم

جاءت كلمة خُطبة في معجم العربية الكلاسيكية المعاصرة، بمعنى خَطابة، خِطاب، ما يُخطَب من الكلام، (جمع خُطَبْ)[1]. ونقرأ في لسان العرب في مادّة "خطب" ما يلي: "الخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان، والخطبة مصدر الخطيب... والخطبة عند العرب الكلام المنشور المسجع، والخطبة مثل الرسالة التي لها أوّل وآخر... ورجل خطيب حسن الخطبة"[2].

وتحمل الخطابة معنيين أحدهما: أنّه كالخطبة بضم فسيكون اسما للكلام المنثور، سجعا كان أو مرسلا وثانيهما: أنها إلقاء الكلام المنثور مسجوعا كان أو مرسلا، لاستمالة المخاطبين إلى رأي أو ترغيبهم في عمل، وهذا ما يريدونه في قولهم: فلان يقوم على الخطابة أكثر مما يقوم على الكتابة[3].

وهي مصدر كالخطاب، أي توجيه الكلام نحو الغير للإفهام. وفي اصطلاح الحكماء مجموع قوانين يقتدر بها على الإقناع الممكن في أي موضوع يراد، والإقناع حمل السامع على التسليم بصحة المقول وصواب الفعل أو الترك[4].

ويعرّفها "أرسطو طاليس" بأنها "قوة تتكلف الإقناع الممكن في كل واحد من الأشياء المفردة، ومعناها أن الخطاب ملكة يطيق صاحبه لإقناع المخاطبين في أي أمر يدّعي أنه غرض صحيح"[5].

أما بنيفينست "Benveniste" يعتبر "الخطاب كل نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم...وتفترض نية التأثير على السامع"[6].

---

[1] يوسف محمد رضا، معجم العربية الكلاسيكية المعاصرة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط 1، 2006، ص 624.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[3] علي محفوظ، فن الخطابة وإعداد الخطبة، مكتبة المعارف، الجزائر، د ط، د ت، ص14.

[4] المرجع نفسه، ص13.

[5] أرسطو طاليس، الخطابة، (ت) عبد الرحمان بدوي، دار القلم، بيروت، د ط، 1979، ص15.

[6] Benveniste. E, Problèmes de linguistique générale, Paris, Ed Gallimard, Vol. I, 1974, P13

والخطاب هو أيضا "مجموعة من المنتجات الفكرية، التي يراد إيصالها إلى متلق عبر نصوص مكتوبة أو مسموعة أو مرئية، والتي تقدّم موقفا شموليا أو جزئيا من قضية أو مشكلة قائمة أو مفترضة، أي ما يقدم من الفكر في وجهة نظر حول موضوع ما"[1].

أما بيار بورديو"P. Bourdieu" يرى "أنّ الخطاب ليس رسالة يجب فك رموزها فحسب، فهو كذلك منتوج نعرضه على تقييم الأخريين، وأن قيمته ستتحدد من خلال علاقته بمنتوجات أخرى أكثر ندرة أو أكثر رواجا. ويعتبر أن الخطابات فضلا عن كونها أوعية للمعنى، فإنّها تبلغ لكي تقوّم وتطاع، وأن البنية الاجتماعية حاضرة في الخطاب[2]، وعرّفها عبد الجليل عبده شلبي أنها "فن مخاطبة الجماهير بطريقة إلقائية تشتمل على الإقناع والاستمالة"[3].

وقد تبنّت الخطابة عدة أشكال وأصبحت علما يدرّس في الجامعات، تقوم على أسس متعدّدة، أوّلها الحجّة والدليل، وهذا ما يستوجب خطيبا متمكّنا وذا مستوى علمي ومعرفي جيّد، وعلى دراية بواقع جمهوره ليراعي أولويات حاجاتهم وأحوالهم، ويحترم أعرافهم وتقاليدهم، فيكتسب بذلك احترام الجميع ويتمتّع بثقتهم ويكون لهم قدوة. كما تتطلّب الخطابة معرفة توجهات الأفراد، لهذا فهي تقوم على وقائع وأحداث حقيقية، وإن "كانت تطعّم بعد ذلك بشيء من العاطفة والخيال البراق في بعض جوانبها، فغايتها الإقناع والاستمالة والانقياد لفكرة الخطيب التي يدعو إليها"[4].

أما الخطب الدينية (مفردها خطبة بضم الخاء) وهي كل خطبة مرجعيّتها الدين، وفي المجتمع المسلم مرجيّتها الدين الإسلامي، ومصادرها الأساسية القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة، وهي خطب دينية اجتماعية، من حيث أنّ مضامينها تحمل قيما وتوجيهات دينية وترتبط في ذات الوقت بحاجات المسلمين، وتحاول التكيّف مع مستجدات الواقع الاجتماعي وتتماشى معه وفق أولويات المتلقين.

[1] محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ط، 2006، صص81-82.

[3] عبد الجليل عبده شلبي، الخطابة وإعداد الخطيب، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1986، ص13

[4] توفيق الواعي، الخطابة وإعداد الخطيب، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، ط3، 1999، ص21.

ومنها خطب الجمعة وهي فريضة دينية تُلقى على المنابر يوم الجمعة، لقوله سبحانه وتعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ}** (سورة الجمعة، الآية 09).

ونظرا لأهمّيتها أعطى النّبي صلى الله عليه وسلّم توجيهات خاصّة بخطبة الجمعة في أحاديثه الشريفة، تأمر بوجوب الاستماع إليها، حيث نهى عن الحركة واللّهو والكلام، كما أمر باجتناب مسّ الحصا وهذا حتى يستفيد منها الجميع، وتكون أبغ تأثيرا في نفوس المسلمين وسلوكاتهم، حيث جاء في حديثه الشريف عن أبي هريرة –رضي الله عنه –عن النبي –صلى الله عليه وسلم – قال:"**إذا قلت لصاحبك: أنصتْ، يوم الجمعة، والإمام يخطب، فقد لغوت**"[1]. وذلك يعكس مترلتها ومقامها في الشريعة الإسلامية، ما يجعل الحرص على انتقاء مُرسِلها ومضامينها بعناية فائقة؛ من الضرورات الملحّة من أجل ضمان فاعليّتها وتأثيرها.

2–خصائص ومقومات الخطب الدينية (خطب الجمعة)

تعد خطب الجمعة وسيلة فعالة لتنشئة وتربية أفراد المجتمع المسلم؛ من خلال تأثيرها الإيجابي على أفكارهم وسلوكاتهم، حيث تعدّ منفذا مهما لنشر القيم السامية.

تمتلك ميزات خاصة أوّلها لصانع محتوى الخطب ومرسله (الخطيب) الذي يتمتّع بسلطة معنوية مقارنة مع بقيّة أفراد المجتمع، إضافة إلى جملة من المقومات والخصائص نجملها فيما يلي:

– تتميّز بأنّها شعيرة إسلامية مرتبطة بصلاة الجمعة.

– حكمها الوجوب فلا صلاة جمعة دونها، حيث يعتبر حضورها إلزامي على كل مسلم عاقل بالغ؛ مبني على رأي العلماء لقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: **{... وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُون}** (سورة الجمعة، الآية 09).

– تتمتع بوجوب الإنصات لها ونبذ اللّغو حينها.

[1] السيد سابق، فقه السنة، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت، ط4، 1983، ص264.

- تستقطب مختلف شرائح المجتمع بمستوياتهم العمرية والاجتماعية والثقافية، ما يجعلها أوسع رواجا وانتشارا.

- تتميّز بالاستمرارية (أسبوعيا) والدوام في كل الظروف والأحوال.

- تحظى بشرف المكان "المسجد بيت الله"، الذي يحظى بتقديس منقطع النّظير عن أي مكان آخر.

- تعدّ اتصلا مباشرا بين المرسل (الخطيب) والمستقبل(المتلقي) ما يزيد من فاعليتها في التأثير.

- تحتوي على عناصر ثلاث؛ مقدّمة ومن الجيّد أن تكون مشوّقة لجلب مسامع وأفئدة الجمهور المتلقي، ثم الدخول في العرض الذي يعتبر أساس الخطبة، ويتطلّب وحدة ودقة الموضوع المطروح، كما يتطلّب تنظيما للأفكار لتجنب تشتّت انتباه المتلقين، ويستلزم لغة سلسة ومفهومة من المتلقين، وأيضا يحتاج إلى طريقة إلقاء خاصّة تليق بالمكان والشعيرة، وأخيرا تختم بخاتمة تلخّص ما جاء في الخطبة، وهي الأثر المتبقي غالبا في أذهان المتلقين، تقتضي كلمات وعبارات مؤثّرة تترسّخ في ممارساتهم، وتفي ثقل مسؤولية الخطيب حقها ومنزلة الخطبة.

- تقتضي استعداد المتلقي لها، بالاغتسال والسواك والطيب، لقوله -صلى الله عليه وسلم-: "حق على كل مسلم الغسل والطيب والسّواك يوم الجمعة"[1].

- تعتد خطابا دينيا؛ حيث تتناول الدين الإسلامي بإسهاب من خلال توعية الناس وتثقيفهم بتعاليم دينهم، ونشر قيمه والحث على تمثلها والالتزام بها. حيث "ينتظر منها إعادة صياغة وجدان الإنسان المسلم، بما يجعله يعي حقيقة الإسلام ويتحرك في إطارها، ويعيشها فكرا وعقيدة وسلوكا، وفق تحولات الواقع المتغير والحاجات المتجددة"[2].

- لا تتعارض أهداف الخطب الدينية (خطب الجمعة) وفلسفتها التربوية مع أهداف المؤسسات الاجتماعية الأخرى، بل تتكامل معها وتساندها في المجتمع المسلم.

[1] السيد سابق، المرجع السابق، ص 252.

[2] عبد القادر فضيل، "منهجية بناء الخطاب المسجدي"، مجلة رسالة المسجد، العدد 2، سبتمبر2003، ص28.

– تتميّز بالانفتاح على العصر مع الحفاظ على أصول الدين والعقيدة، لأنّ لكلّ مجتمع وعصر خصائصه.

– تتميّز بالقدرة على الإقناع من خلال استشهادها بالنصوص الشرعية من القرآن الكريم والحديث الشريف، التي تكسبها مصداقية أكثر من غيرها من الخطب وتنمّي ثقة المتلقي بها.

–تتفاعل خطب الجمعة مع الشارع حيث تحاكي مواضيعها ما يعيشه الناس، ما يزيد من تفاعلهم معها، إذ تعمل على معالجة الأحداث بناء على تحليلها وتشخيصها في الواقع، لأنّ "الفكرة النظرية التي لا تستطيع أن تنزل إلى الأرض، وتلامس الواقع ولا تسهم في حل المشكلات لا قيمة لها"[1].

– تعتمد الخطب الدينية عدّة أساليب في طرح مواضيعها، أهمّها الموعظة وهو أسلوب كان له تأثيره وفاعليّته في النفوس ولازال من خلال التذكير وتقديم النّصح والإرشاد، خاصّة في ظل المتغيرات الراهنة، إذ " تمثل الموعظة في عالم المسلمين الراهن مخزونا للهوية المهدّدة، ومقاومة شرعية لعمليات الاستلاب الفظيع، التي تمرر علينا، وهي المغيث بالمعرفة الإسلامية لأغلب الشرائح، وحتى الفئة المثقفة منها (...)، ومن هنا تسدّ هذه الموعظة فراغا كبيرا ومساحة عظيمة لم تكن لتُملأ لولاها إنها –الموعظة الحسنة –"[2].

3 –عناصر الاتصال في الخطب الدينية (خطب الجمعة)

يرى المهتمون بالخطب الدينية أنّ خطبة الجمعة تعتبر وسيلة اتصال جماهرية، حيث تشمل على عناصر الاتصال الخمسة الأساسية وهي؛ المرسل (الخطيب) والمستقبِل (المتلقي)، الرسالة (مضمون الخطبة)، الوسيلة (اللغة)، التغذية الراجعة (مدى استجابة المتلقي)، حيث يعرف "كارل هوفلاند" الاتصال بأنّه "العملية التي ينقل بموجبها الفرد (القائم بالاتصال، المرسل) منبهات (رموز لغوية، رسالة) بقصد تعديل أو تغيير سلوك فرد أو أفراد آخرين (مستقبل الرسالة)[3].

[1] عبد القادر فضيل، المرجع السابق، ص 32.

[2] محمد أمير ناشر النعم، "خطبة الجمعة بين الواقع والمثال"، مجلة رسالة المسجد، العدد 2، سبتمبر 2003، ص39.

[3] عمر عبد الرحيم نصر الله، مبادئ الاتصال التربوي والإنساني، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2001، ص30.

أمّا توماس ستشدل "Thomas.S" فيعرّف الاتصال الخطابي، بأنه "العملية التي تحدث عندما يتفاعل المتكلم والمستمع، من خلال الرسائل اللفظية وغير اللفظية في محيطات اتصالية "[1].

3-1-المرسل (الخطيب)

يحظى الخطيب بتقدير واحترام أفراد المجتمع، وهو أحد أهم الفاعلين الاجتماعيين داخل المسجد، يعدّ من أهم الأسس التي ترتكز عليها عملية الاتصال فيه، باعتباره كاتب الرسالة ومُرسلها بصيغة مباشرة إلى متلقي خطبة الجمعة، ويتوقف نجاح عملية الاتصال بنسبة كبيرة على كفاءته وبراعته (الخطيب) في استمالة جمهور الخطبة وإقناعه بتبنّي محتواها في ممارساته، حيث يقتضي الأمر منه تبنّي أخلاق وميزات ومؤهلات، تليق بمكانة خطبة الجمعة كفريضة، وبمسؤولية منبرها الدينية والرسمية.

3-2-الرسالة (الخطبة)

الرسالة تعني المعلومات، أو الخبرات، أو الأفكار، أو الاتجاهات، أو القيم التي يرغب المرسل في توصيلها للمستقبل"[2]. وفي خطبة الجمعة هي المحتوى الذي يريد الخطيب إرساله للمتلقين على منبر الجمعة، مرجعيّتها الدين الإسلامي، وهي لا تتوفر لأية أمّة من الأمم الأخرى، يُقبل الفرد عليها لأداء فريضة، والإنصات للخطبة إذا سمعها وجوبا في أصح القولين، فإن تركه كان لاغيا، ومن لغا فلا جمعة له"[3]، ما يضفي عليها طابع القداسة بخلاف أية أداة إعلامية أخرى.

تتضمّن خطبتين وتسير بالشكل التالي: تفتتح الخطبة الأولى بالحمد لله ... ثم تليها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مسبقة بالشهادتين، ثم يوصي بتقوى الله سبحانه، ثم يشرع بالدخول في الموضوع الذي يريد أن يتحدث به في خطبته، مقسما إياه إلى فقرات مرتّبة، ثم ينهي خطبته الأولى

[1]Thomas. S, speech communication and human interaction, Glenview, Scott Foresman and company, 1976, p5.

[2]عمر عبد الرحيم نصر الله، المرجع السابق، ص34.

[3]ابن القيم، الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 27، 1994، ص365.

بخاتمة يختم بها الموضوع، وبهذا يكون قد حقق بناء موضوع خطبته بكامل مراحله. ثم يجلس بين الخطيتين جلسة صغيرة ليقوم إلى الخطبة الثانية، ويفتتحها كما هو الشأن في الخطبة الأولى"[1].

3-3-الوسيلة

الوسيلة أو القناة التي يعتمدها المرسل (الخطيب) لنقل رسالته في خطبة الجمعة هي اللّغة، وهي الجانب المهم الذي يجعل من الاتصال عملية اجتماعية"[2]. ويصدر الخطيب أثناء عملية الاتصال حركات وإشارات ذات دلالات، يريد بها زيادة توضيح أو تأكيد معنى معيّن، ويطلق عليه الاتصال غير اللفظي.

3-4-المتلقي (متلقي الخطب الدينية)

المستقبل هو الجمهور المتلقي للخطب الدينية (خطب الجمعة) ويعدّ بالملايين، غير متجانس معرفيا أو ثقافيا، ولا من حيث العمر، لكنه ملزم بالصمت والانصات استجابة لأمر شرعي، ما يسهل تحقيق هدف الرسالة. يعدّ سلوكه (المتلقي) مؤشرا على نجاح الرسالة أو فشلها.

3-5-التغذية الراجعة:

التغذية الراجعة أو الاستجابة هو ردّ فعل المستقبل (متلقي خطب الجمعة) على رسالة المرسل (الخطيب)، ويظهر أثرها في سلوكاته وممارساته اليومية، وبها يتبيّن للمرسل إذا حققت الرسالة غايتها أم لا.

وتتأثّر استجابة المستقبل (متلقي خطب الجمعة) بظروفه وأوضاعه الاجتماعية والنفسية، وثقافته ومعتقدات الدينية، وعاداته وتقاليده، إضافة إلى توجهاته وطموحاته.

4-وظائف الخطب الدينية (خطب الجمعة)

تعدّ خطب الجمعة من أسمى سبل التواصل بين أفراد المجتمع المسلم، تعمل على نشر قيم ومبادئ الدّين الإسلامي، وتسعى إلى إكسابهم السلوك الاجتماعي الذي يتماشى وتلك القيم، وأن

[1] نذير محمد مكتبي، خصائص الخطبة والخطيب، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2001، صص192 -193.
[2] عمر عبد الرحيم نصر الله، مبادئ الاتصال التربوي والإنساني، مرجع سبق ذكره، ص158.

يأخذ الإسلام موقعه ومقامه في المجتمع، تعتبر من أكثر الوسائل إقناعا واستمالة لأفئدة الناس مقارنة بمنابر أخرى، تمارس تأثيرا مباشرا في الضمير الجمعي للمسلمين، كونها تتضمّن نصوصا دينية مقدّسة إضافة إلى أنّها مباشرة وجها لوجه.

تتوزّع وظائفها على جوانب عدّة، ما بين نفسية وتربويّة وتعليمية، إلى اجتماعية وسياسّية.

4-1-الوظيفة النفسية

يشعر الناس في رحاب الدين بالاستقرار والسلام، حيث يعتبر الملاذ عند الكثير من الأزمات الانفعالية العاطفية والصدمات النفسية، إذ يسهم في طمأنة النفوس المنفعلة وإهماد الفتن وتهدئتها، "فكثير من الناس يكون بلسمهم الشافي لكثير من آلامهم النفسية في تذكرهم المفاهيم الدينية، مما يجعلهم يجدون في ذلك راحة نفسية وطمأنينة روحية"[1]. وهذا الجانب يزيد من فاعلية الخطب الدينية (خطب الجمعة) في تربية وتهذيب النفوس والرقي بها، بعيدا من الأنانية وحب الذات، ويؤكّد دورها الإيجابي في إصلاح المجتمع خلقيا ونفسيا، وبناء شخصية سوية ومتوازنة، حيث تعتمد الدين مرجعيّة لها، وتزوّد الأفراد بقيم دينية تقوّي لديهم المعاني الروحية التي تربطهم بخالقهم.

كما أنها بما تحمل من مواعظ وتوجيهات تسهم في حلّ وعلاج عديد المشكلات التي يقع فيها الفرد وتؤثر في نفسيته، ومن ناحية أخرى يساعد إرساء القيم والمعايير من خلال الخطب الدينية (خطب الجمعة) على تمكين الضبط الاجتماعي في المجتمع، وبالتالي صون المجتمع من الأفكار والسلوكات المنحرفة، والتقليل من العنف والفوضى.

4-2-الوظيفة التربوية والتعليمية

تعمل الخطب الدينية (خطب الجمعة) على تعليم الفرد أصول دينه وتفقهه أحكامه، وهي بهذا تسعى إلى تربيته وفق المبادئ والقيم سواء الدينية أو الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع المسلم، رسالتها التعليمية والتربوية فاعلة إلى اليوم، بما تحمله من مضامين تثقيفية تربوية ذات طابع توجيهي

[1] رشاد علي عبد العزيز موسى وآخرون، علم النفس الديني، مؤسسة مختار للنشر، مصر، د ط، 1996، ص425.

وإرشادي، تنشر الأخلاق الحسنة عن طريق الموعظة والتذكير بالمعاني الربانية، من "خلال التركيز على مثل أخلاقية الحلال والحرام، والخير والشر، والثواب والعقاب، إنّها تدخل بعمق في حياة المجتمع"[1].

ومع ظهور قضايا وأمور جديدة في العصر الحالي، ما تزال تعتدّ مصدرًا خصبًا للمعرفة الدينية، حيث أصبحت رؤية الشرع لقضايا العصر المستحدثة تشغل فكر واهتمام كل فرد مسلم، بحثا عن الإطار الشرعي للتعامل معها.

4-3-الوظيفة الاجتماعية

تسعى الخطب الدينية (خطب الجمعة) إلى التّأكيد على هوية أفراد المجتمع الدينية والثقافية، وعلى القيم والمفاهيم الإنسانية التي ترقى بالفرد والمجتمع، وهي بذلك تشترك إلى جانب المؤسسات الاجتماعية الأخرى في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد؛ من خلال تقديس أو تدنيس المعايير السلوكية، ومن ثمّ تعزّز القيم والممارسات الحسنة، وتنبذ السيئة التي تتنافى مع النصوص الشرعية ومع المنظومة القيمية للمجتمع. كما تعد خطب الجمعة إحدى أهمّ وسائل التنظيم المجتمعي، حيث "تعلّم الأفراد كيف يتعاملون مع بعضهم، وكيف يتعايشون مع الحياة بجوانبها المختلفة المادية والمعنوية"[2]. وتحدّد المسؤوليات المنوطة بالفرد وجماعته، وتحثه على التزام الجماعة وأنّه جزء منها يتأثر بها ويؤثر فيها، عن طريق لمّ شملهم ونشر التعاون بينهم بغض النظر عن أي اختلاف، "فتوجيهات الخطب الدينية المسجدية في مضمونها وأهدافها، ينبغي أن تكون دعوة إلى الاستقامة في السلوك الظاهري والباطني، مع كل الناس حتى مع المخالفين في العقيدة"[3].

وتحرص الخطب الدينية (خطب الجمعة) على تناول مختلف الأحداث والقضايا الاجتماعية المتعلقة بواقع الناس مباشرة، مثل الفقر والعنف والطلاق والبطالة وغيرها. كما أنّها لا تتجاوز القضايا الحديثة، حيث يجد الخطيب نفسه أمام أسئلة ومواضيع باتت تطرح نفسها بحدّة، مغايرة تماما لما اعتاد عليه وألفه من موضوعات، الأمر الذي دفعه إلى مسايرة العصر والتفاعل مع ما يحدث من

[1] صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998.ص243.
[2] عبد القادر فضيل،" منهجية الخطاب المسجدي"، مرجع سبق ذكره، صص27-28.
[3] المرجع نفسه، ص29.

حوله ومعالجة هذه الموضوعات في خطبه. وهذا ما يثبت أنّ العلاقة بين الدين والسلوك الاجتماعي والشخصي علاقة وثيقة الصلة، ويؤكّد الدّور الاجتماعي الذي تمارسه الخطب الدينية (خطب الجمعة)، بفضل القيم الإيجابية التي يوصي بها الدين الإسلامي، وتساهم في تقوية الرابط الاجتماعي وتعزيز التماسك بين الأفراد، والتي تسعى خطب الجمعة إلى تدعيمها من خلال التذكير بها عبر منبرها.

4-4-الوظيفة السياسية

تدعوا الخطب الدينية (خطب الجمعة) إلى الالتزام بالأخلاق والسلوكات التي تتوافق مع الدين ومع النّسق القيمي للمجتمع، وتنبذ كل فعل أو قول يضرّ الفرد في نفسه أو ماله أو عرضه، أو يهدّد وحدة وتماسك المجتمع، فتضع بذلك حدودا شرعية لأفق حرياته وتضبط تصرفاته، أي ترمي من خلال المواعظ والإرشادات التي تقدمها إلى إعداد مواطن صالح واع؛ يتحمّل مسؤولية أفعاله له حقوق يتمتّع بها وعليه واجبات يؤديها طاعة لله عزّ وجل، ما يعزّز رقابته الذاتية لتصرفاته، وبذلك يساهم كل في مجاله وضمن إطار حدوده، في استتباب السلم والسلام للمجتمع وحمايته استقراره، والمشاركة في تنميّته وازدهاره، وهذا يؤكد أنّ للخطب الدينية (خطب الجمعة) دورا في إقرار وضبط الحريات، والحفاظ على الحقوق العامة والخاصة، وبهذا تسهم بشكل فاعل في التربية السياسية.

بناء على ما سبق يتبيّن أن ما ترمي خطب الجمعة إلى تدعيمه وغرسه في أفراد المجتمع، من خلال الدعوة لقيم ومبادئ وأخلاق الدين الإسلامي، من أجل أن تحفظ الحقوق الفردية والجماعية وتحدد المسؤوليات، وترسم حدود حرية الأقوال والأفعال، يتقاطع مع أهداف وغايات المواطنة، التي تسعى إلى تحقيق حياة متحضرة ومستقرة وآمنة للأفراد والجماعات والمجتمعات.

5-الخطب الدينية وتحدّيات الواقع

يُجمِع المهتمون بشأن الخطب الدينية على الدور المهمّ الذي تلعبه في توجيه الأفراد والجماعات، ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، ويؤكّدون على أدوارها الحاسمة في استقرار المجتمع وبقائه، حيث تسعى إلى توحيد كل أطيافه و لمّ شملهم؛ خاصّة وأنّها تنطلق من أفضل بقعة وأقدس

محل يمكن أن تتم فيه تربية الإنسان المسلم وتنشئته، ألا وهو المسجد الذي يعطيها هويّة مميّزة عن غيرها من الخطب، ويزيد من عمق تأثيرها ومدّ فاعليّتها حيث "يفوق تأثير المؤسسة الدينية كل التأثيرات المختلفة في الأسرة والمدرسة، في الشارع، والإعلام"[1].

إلاّ أنّه مع تزايد البدائل المتاحة بفضل التطورات التكنولوجية وما صاحبها من تدفق معلوماتي، أصبح للمتلقي منابر أخرى مستحدثة ومتطوّرة يروي من خلالها شغفه المعرفي والعلمي، ما أدى إلى تراجع وتقهقر دور الخطب الدينية. فوسائل الإعلام والاتصال الحديثة بجميع أشكالها أمست تلعب دورًا إيجابيًّا هاما لا يمكن التنكر له؛ حيث تعدّ "الفضائيات ومختلف وسائل الإعلام الجماهيرية إحدى أهم الوسائل الفعالة في تثبيت قيم المجتمع، وهذا لقدرتها على إحداث تأثير خاص لدى أفراده"[2]، إلاّ أنّها في الوقت نفسه تلعب دورا سلبيّا خطيرا يجب الانتباه له والاحتراس منه، حيث تساهم في نشر أفكار وخلق اتجاهات جديدة، وتثبيت العديد من السلوكيات التي لا تمت بصلة إلى مبادئ وقيم المجتمع، ما أضحى يشوّش على محتوى رسائل الخطب الدينية ويحول دون تحقيق أهدافها. فوسائل الإعلام ذات الاتجاه الواحد تؤثر على سلوك وتفكير المتلقي، بحيث "تجعله مستقبلا لا مرسلا للأفكار والتصورات، ولعدم تفاعله معها فإنها تؤثر فيه ولا يؤثر بها"[3]. فالفضائيات تعتمد على حاستي السمع والبصر، وهي من أكثر الوسائل فاعلية وتأثيرا، "إذ تقدّر بعض الدراسات أن العقل البشري قادر على تذكر 15% مما يقرأ، و20% مما يسمع، و60% من المعلومات التي يراها ويسمعها في ذات الوقت"[4]، فهي تمتلك القدرة على تحقيق أقصى درجات الاستجابة لدى المتلقي.

أما شبكة الانترنت التي تنامت استعمالاتها اليوم، فقد فتحت آفاقا عديدة اتّسعت من خلالها الرؤيا، وصارت مرجعا ومقصدا للملايين من البشر الباحثين عن المعلومة سواء دينية أو دنيوية، كما ساهمت في طرح العديد من الأفكار والقيم والممارسات الجديدة، "وساعدت على

[1] الحارثي زايد، التنشئة الاجتماعية والسلوك المأمول للشباب، جمعية المعلمين الكويتية، الكويت، د ط، ،1999، ص10.

[2] محمد نوفق الغلاييني، وسائل الإعلام وآثارها في وحدة الأمة السعودية، دار المنارة، السعودية، ط1، 1985، ص39.

[3] معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، الأردن، د ط، 2000، ص129.

[4] Jefkins, F: Planned Press and Public Relations, International Text Book company, London, 1977 p.195.

تقليل درجة الاعتماد على القنوات الفضائية والإذاعات والصحف الكبيرة"[1]؛ نظرا لسهولة استخدامها وسرعة الوصول إليها وتميُّزها عن وسائل الاتصال الأخرى بما تملكه من أدوات تفاعلية، تمنح المتلقي القدرة على المشاركة في العملية الاتصالية، فلم يعد دوره منحصرا في تلقي المعلومات فقط؛ بل أصبح يسعى للحصول عليها ويختار منها ما يراه مناسبا. ويتبادل الآراء مع المرسل بخلاف النموذج التقليدي، ما يجذب الجماهير إليها ويزيد من فاعليتها وتقبّلها لدى المتلقي مقارنة مع الوسائل التقليدية. وهذا ما أكدته العديد من النظريات ابتداء من نظرية ويفر «Shannon & Weaver»، من أنّ وسائل الإعلام التقليدية وسائل اتصالية ذات اتجاه واحد، وتفتقر إلى رجع الصدى الفوري، في حين أن التفاعل الحقيقي يتطلب نموذجا اتصاليا ذي اتجاهين أو اتجاهات متعددة"[2]. كما أنّ ثقافة العولمة تتجاوز الثقافات المحلية وتتخطى كل الحدود، حيث تقوم بنقل رسائل ذات معنى إلى المتلقي، من خلال عملية مدروسة ودقيقة ومخطط لها بقصد التأثير فيه. فهي تملك كفاءة وفعالية كبيرة في توجيه الآراء والاتجاهات حول مختلف القضايا، بنشر قيم جديدة والعمل على ترسيخها، مُمَارِسَة بذلك فعلها الإيجابي والسلبي؛ إذ يتّفق علماء الاجتماع والاتصال على "الدور الذي يقوم به الإعلام في تكوين الأنساق المعرفية والفكرية للفرد العادي"[3]، وهي بذلك تسعى إلى تعديل أنماط السلوك وتثبيت القيم المرغوب فيها وتدعيمها على حساب القيم المحلّية، ما يولّد أيضا صراعا بين ما هو مألوف وبين ما هو جديد ودخيل، وهذا ما يؤكّده محمد عابد الجابري في قوله: "اليوم لا أحد ينكر بأن صراع القيم أصبح حقيقة قائمة في عالمنا المعاصر، نظرا لصغر العالم واختلاطه بالشعوب والثقافات الأخرى، التي تَعرِض قيما على وسائل الإعلام والاتصال"[4]، كما تُضعِف دور المؤسسات التربوية التقليدية، كالبيت والمدرسة والمسجد. حيث يشير أسعد وطفة إلى أنّ "وسائل العولمة تؤدي إلى تقليص فرص المؤسسات التعليمية ذات

[1] كاظم المقدادي، هل يغير الإنترنت الديمقراطية، مجلة تواصل، هيئة الإعلام والاتصالات، بغداد، العدد 30، 2009، ص12.

[2] شريف درويش اللّبان، الصحافة الإلكترونية "دراسات في التفاعلية وتصميم الواقع"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2 ،2007، صص 65-66.

[3] انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد "تطور الأداء والوسيلة والوظيفة "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط1، 2011، ص20.

[4] محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، دار الطليعة، لبنان، د ط، 1988، ص63.

الأداء التقليدي، مما يعني أن عليها أن تعمل على بناء منظومات فكرية جديدة قادرة على المواجهة المناورة في مختلف الاتجاهات والميادين"[1].

وبناء على ما سبق يتّضح أنّ وسائل الإعلام والاتصال الحديثة تعتبر أداة فعالة وسلاحا ذي حدّين، أصبحت تخطو عمليا باتجاه الأفراد المتلقين للخطب الدينية؛ مستخدمة مختلف أساليب الإقناع. الأمر الذي يعمل على تشتيت فكرهم ويبث الشك فيهم، بل ويزعزع قناعاتهم حول العديد من الأمور التي كانت تبدو وكأنّها من المسلّمات، ما يجعل المسجد مطالبا باسترداد وظائفه "كمرجع لترتيب سلم القيم، وخلق الانسجام وتوضيح الرؤية، وتوحيد المرجعية"[2]، وهذا من خلال خطب الجمعة التي لها دور كبير في تصحيح الأفكار المغلوطة، وتنمية وعي الأفراد وتعزيز قيم ومبادئ المجتمع.

6- ملامح الخطب الدينية (خطب الجمعة) في الجزائر

تسعى الخطب الدينية (خطب الجمعة) إلى تأسيس نسق قناعات لدى الفرد المسلم، وإكسابه أنماط من السلوك إذ تخاطب نفسه وعقله. كما تهدف إلى تنظيم الروابط والعلاقات لإقرار الانضباط داخل المجتمع، من خلال الوقوف على واقع جمهورها والنظر في انشغالاته، ومحاولة إيجاد حلول لها ضمن الإطار الديني، وفي الآن ذاته تحاول التكيّف مع المستجدات التي يفرزها الواقع المعاصر بتناولها قضايا مستحدثة، قصد مجابهة التّحديات التي تواجه الفرد والمجتمع، والبحث عن علاج يتناسب والخصوصية الجزائرية بكل مقوماتها الإسلامية والعربية والأمازيغية، في ظل الاختراقات التي تَطال البناء الاجتماعي بكل أنساقه.

نستعرض في هذا المبحث سمات الخطيب، الفاعل الأساسي داخل المسجد وصانع محتوى الخطب، الذي تقع على عاتقه مسؤولية توصيل المضمون وتحقيق هدف الرسالة، ثم نتطرق إلى البنية الداخلية للخطب الدينية (خطب الجمعة) في الجزائر.

[1] أسعد وطفة، التربية العربية والعولمة "بنية التحديات وتقاطع الإشكاليات"، مجلة عالم الفكر، أكتوبر/ ديسمبر2008، ص333.

[2] بوعلام الله غلام الله، " المسجد يسترد وظيفته"، رسالة المسجد، عدد 5، ماي 2009، ص5.

6-1-سمات الخطيب

تتوقف فاعلية الخطبة وتحقيق هدفها على إمكانات الخطيب وكفاءته؛ هو معدّها ومرسلها ، فرغم أنّه "المركز الرئيس في المسجد، يقوم بدور الإرشاد والوعظ والتوجيه، وله سلطة معنوية أخلاقية على بقية الأفراد"[1]، ويمتلك مهابة ووقار مستمدا من الدين الإسلامي، وهي أمور تلعب دورا هاما في التأثير، إلاّ أنّها لا تغنيه عن التدريب والتكوين الجيّد والمستمر لينجح في مهمّته؛ كون الخطبة تعتبر اتصال جمعي يقوم على المواجهة المباشرة مع الجمهور المتلقي، "والخطيب المتفوّق في ميدان تخصّصه والمؤهل مهنيا على نحو جيّد، هو الأكثر تأثيرا وفعالية"[2]. كما أنّ اختيار مواضيع الخطب وتحضيرها ليس أمرا عشوائيا ارتجاليا، إنّما هو عمل منظّم يسعى لتحقيق أهداف المجتمع، ويسير وفق خطة معيّنة وأساليب خاصّة.

يُكوَّنُ الخطيب في الجزائر عبر مسارين، أحدهما كلاسيكي يتمّ في المعاهد الإسلامية، لتخريج الإطارات الدينية برتبة إمام مدرّس، ومن مهامه إلقاء الخطب. والمسار الثاني حديث يتمّ على مستوى الجامعات في كليات العلوم الإسلامية والشريعة، لتخريج أئمة أساتذة في تخصصات متنوعة.

من خلال الاطلاع على منهاج تكوين الإطارات الدينية في المعاهد الإسلامية[3]، تبيّن أنّ التكوين العلمي للإمام المدرّس يكون من خلال عدّة مواد هي: مادة العقيدة، مادة الحديث، مادة الفقه، مادة علوم القرآن، مادة السيرة النّبوية، مادة التجويد، مادة أصول الفقه، مادة علوم الحديث، مادة التفسير، مادة الأدب العربي، مادة القواعد، مادة البلاغة، مادة التاريخ، مادة الحديث، مادة الفرائض، مادة المقاصد والقواعد الفقهية، مادة آيات وأحاديث الأحكام، مادة المدارس الفقهية المالكية، مادة علم النفس التربوي، مادة الخطابة، مادة منهجية البحث، مادة الثقافة القانونية، مادة الإعلام الآلي.

---

[1] مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2007، ص109.

[2] رشاد علي موسى وآخرون، علم النفس الديني، مرجع سبق ذكره، ص359.

[3] أنظر: منهاج التكوين في المعاهد الإسلامية لتكوين الإطارات الدينية، مديرية التكوين وتحسين المستوى، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2010.

يتّضح أن المنهاج مكثّف ويركز على الفقه المالكي والتفسير، أما التكوين الحديث في الجامعات فهناك عدّة تخصّصات، تخصص شريعة وقانون يركز على الشريعة، تخصص لغة ودراسات قرآنية يركز على الجانب اللغوي، تخصص دعوة يركز على الخطابة والدعوة، وتخصص حضارة يركز على التاريخ، تخصص فقه وأصول يركّز على الفقه المالكي.

تُسنَد الخطب الدينية إلى حملة الشهادات الّذين تلقّوا العلوم الشرعية بطريقة كلاسيكية أو حديثة كمعلومات نظرية وليس كمفاهيم تؤثر في السلوك، وقد تمّ إدماج وظيفة الإمام والخطيب في سلك الوظيف العمومي، وفق القانون الأساسي للأسلاك الخاصة بالشؤون الدينية، ما جعل الكثيرين يَرَونَها محاولةً للتّضييق على الخطيب والتّحكم في مضمون الخطب الدينية (خطب الجمعة)، وبالتالي أضحى منبر الجمعة مسؤولية شرعية ورسمية، يجب أن يَعيها الخطيب ويعمل على أساسها، بأن يضاعف من جهده للوصول بخطبه إلى مكانتها اللائقة، حتى يتأكّد الدور الوظيفي والأساسي لخطب الجمعة.

ومن المهام التي يخوّلها القانون للأئمة (إمام مدرس، إمام واعظ، إمام أستاذ، إمام خطيب، إمام خطيب أوّل) حسب مستوى كل واحد منهم ما يلي [1]:

- تعليم القرآن الكريم للصغار والكبار.

-ترقية الخطاب الديني المعتدل وتعزيز المرجعية الدينية الوطنية.

- السهر على حرمة المسجد وآدابه ورعاية النشاط الاجتماعي.

-إلقاء دروس في مختلف العلوم الإسلامية، ودروس الوعظ قصد تبليغ أحكام الشريعة الإسلامية.

-إعطاء دروس استدراكية للطلبة والتلاميذ في مختلف مراحل التعليم.

- المساهمة في الحفاظ على الوحدة الوطنية وثوابت المجتمع.

- المساهمة في الوقاية من الآفات الاجتماعية ومعالجتها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون الأساسي للأئمة، المادة 6 (تتمم وتعدل المادة 33 و34 من المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 26 ذي الحجة غام 1429الموافق ل 24 ديسمبر 2008م)، العدد 26، السنة 61، الأحد 05 شوال 1445ه الموافق 14 أفريل سنة 2024م، ص 7.

- المساهمة في إحياء الأعياد الدينية والوطنية.

- الإجابة على أسئلة واستفسارات المواطنين.

-تولي خطبة النكاح وترشيد الزواج والولائم.

- إصلاح ذات البين بين الأفراد.

وهذا فضلا عن مهمّتهم اليومية في إمامة الصلاة.

ومن أهمّ السّمات التي يفترض أن تتواجد لدى الخطيب بحسب المختصّين والمهتمين بشأن الخطب الدينية ما يلي:

✓ **حسن الخلق:**

التقدير وحسن السمعة للواعظ تلعب دورا مؤثرا في كلامه لجمهوره، فهي كالمقدمة للاقتناع بقوله، إذ أنّ مكانته الخلقية العالية تبعث على تصديقه[1]، لهذا يشترط أن تكون أخلاق الخطيب عالية وسيرته حسنة ليكون عند حسن ظن جمهوره به، فلا يرى منه أي نقص أو تهاون في عمله، ، وهذا بحكم مكانته كقدوة ومعلّم في المجتمع المسلم؛ يسعى إلى تبصيرهم بأحكام شريعتهم، وتصويب معارفهم وترقيتها، للوصول إلى تقويم سلوكاتهم، فجانب الاقتداء عامل حساس وحاسم في المجال الديني، وأي خطأ أو زلّة منه من شأنها أن تؤثّر على ثقة جمهوره به ونجاح مهمّته، ولهذا نجد أنّ أرسطو اشترط في الخطيب قدرا من الأخلاق، يبعث الثقة فيه ويوجب الاهتمام بما يقول، وعَدّ أخلاق الخطيب ذات أثر قويّ في إقناع سامعيه، وما أكثر ما يصح هذا في خطباء الاجتماع وخطباء المواعظ والنصح والإرشاد[2].

✓ **سعة الاطلاع:**

يستهدف الخطيب التأثير الإيجابي في جمهوره، وهذا ليس متاحا للجميع، لأنّه يتطلّب بعد التّفقه في الدين وأحكامه، سعة الاطلاع ليكون ملمّا بمختلف العلوم والمعرفة، خاصة في عصر

[1] رشاد علي عبد العزيز موسى وآخرون، علم النفس الديني، مرجع سبق ذكره، ص361

[2] محمد عبد الغني حسن، الخطب والمواعظ، دار المعارف، مصر، ط2، 1968، ص25.

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، حيث لم يعد المسجد المصدر الوحيد للمعلومة الدينية، وأصبح بإمكان الأفراد التواصل بسهولة مع مختلف القنوات للاستفسار والحصول على أجوبة لتساؤلاتهم حتى لو كانت غير مؤهلة، وبناء على دوره (خطيب) في إثراء المعرفة وتصحيح العديد من المفاهيم الخاطئة، يفترض بالخطيب الارتقاء بثقافته ومعرفته، حتى تكون موضوعاته دقيقة ما يجعله يكسب ثقة المتلقي؛ وبالتالي يصبح في نظره مصدر المعلومة الصحيحة، لأنّ أساس التأثير وإحداث التغيير في ممارسات المتلقين هو العلم، إضافة إلى ذلك يفترض به مواكبة الأحداث وأن يَفْقه الواقع الذي يعيشه المتلقين حتى تلامس موضوعاته حياتهم اليومية.

✓ **حسن الهيئة والفصاحة:**

من الأمور التي تلفت انتباه الجمهور المتلقي حسن هيئة الخطيب، ما يكسب إعجابهم واحترامهم، فالمظهر يعكس معلومات تُقرأ من خلال شخصية الخطيب وأخلاقه، وبالتالي يشكّل المتلقي انطباعه الأول عن الخطيب من خلالها ويحدد موقفه منه، فعندما يراه المستمع في صورة لائقة ترتاح لها العين، ولا تؤدي مشاعره قبل أن يبدأ حديثه حينذاك يعيره انتباهه وسمعه، وذلك لأن الصلة تتّحد بين الخطيب ومستمعيه بناء على ما تنقله الحواس والصور[1]. ولهذا يجدر به الاعتناء بهيئته كون له دورا قياديا وهو مطمح أنظار الجميع داخل المسجد وخارجه، "فالنفس تتغذى بحسن الحديث كما تتغذى بحسن الترتيب"[2]، والترتيب يشمل أيضا أفكار الخطيب وعباراته إضافة إلى حسن الأداء.

✓ **الاطلاع على أحوال الناس وواقعهم:**

حتى لا ينقطع حبل التواصل والاتصال بين واقع الخطب الدينية (خطب الجمعة) داخل المسجد وواقع المتلقي خارجه، يجدر بالخطيب أن يتناول الموضوعات القريبة من اهتمامات المتلقين، بحيث يكون المتلقي وواقعه محور موضوع خطبه، فمعرفة الخطيب لأحوال للناس ونفسيّتهم والتعامل معهم في إطار المعرفة الواعية يساعد على زيادة درجة انتباههم.

[1] رشاد علي عبد العزيز موسى وآخرون، المرجع السابق، ص 361.

[2] عز الدين فراج، فن الحديث " أدب الاستماع والمناقشة والإلقاء"، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، د ت، ص57.

ومن بين الجوانب المهمّة التي يجب على الخطيب عدم إهمالها، هي أن يراعي البيئة الخارجية والظروف المستجدّة التي يعيشها المتلقي.

✓ **صدق العاطفة:**

لاستمالة الناس والتأثير فيهم يجدر بالخطيب أن يكون عارفا بآمال وآلام المتلقين لخطبه، ليختار الكلمات والجمل وحتى القصص والأحداث الملاءمة التي تثير عواطفهم، فالمتلقي يتفاعل مع مشاعر الخطيب وانفعالاته الصادقة، ولهذا لا يكفي أن يوجّه الخطيب كلامه إلى جانبه العقلي فقط، إنّما عليه أن يثير مشاعر وميول المتلقي أيضا. ويكون صاحب حس مرهف؛ يشعر بما يشعر به الجمهور المتلقي، ما يجعله يتفاعل مع واقعه، فيبرز إخلاصه وصدق نيّته ليضرب على الوتر الحساس الذي يهزهم ويوصله إلى استمالتهم وإقناعهم.

فعلى المرسل أن يعرف خصائص المستقبل وطبيعته حتى يتمكن من مخاطبته، ويستحوذ على قلبه وعقله"[1]، ومن ثمّ يصوغ رسالته بحيث تحتوي على ما يضمن تشويق وجلب انتباه المتلقي واستمرار متابعته.

6-2-البنية الداخلية للخطب الدينية (خطب الجمعة)

يرتاد الجزائريون المساجد كل جمعة لأداء فريضة صلاة "الجمعة"، والإصغاء لخطبتها التي يُجمع العلماء على وجوب الإنصات لها. تستند خطب الجمعة في الجزائر إلى القرآن الكريم والسنّة النّبوية الشّريفة، إذ لا تخلو أي خطبة من نصّ قرآني أو حديث نبوي. تنطلق من ثوابت العقيدة وأصول الشريعة الإسلامية لتبيّن أوجه وأحكام العبادات، وتحضّ على المبادئ والقيم الدينية والإنسانية السامية، من تراحم وودّ وإيخاء... بين الأفراد.

يتابع الخطب الدينية (خطب الجمعة) في الجزائر حوالي عشرين مليون جزائري، بحسب تقارير وزارة الشؤون الدينية، تتنوّع فئات جمهورها من حيث العمر والمستوى الاجتماعي والعلمي، ويعدّ الشباب الفئة التي توليها الخطب الدينية (خطب الجمعة) اهتماما أكثر من غيرها، بتوعيتهم

[1] صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص103.

والاهتمام بمشاكلهم ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها، بهدف بناء شخصيتهم وتوجيه طاقاتهم لخدمة مجتمعهم.

تؤكّد مديريات الشؤون الدينية أنّه ليس على خطيب الجمعة قيودا، ولا تفرض عليه مواضيع محددة، كما يصرّح الخطباء أنّ وزارة الشؤون الدينية لا تكتب خطبهم أو تجبرهم على مواضيع معيّنة، بل هي اجتهاد فردي من طرفهم، وأنّ مديريات الشؤون الدينية تقدّم فقط توجهات عامة للخطيب خلال المناسبات، سواء كانت مناسبات دينية أو وطنية أو أحداث دولية، ويكون للخطيب مساحة من الحرية في التعبير عنها دون أن تجبره على الخوض في هذه المواضيع أو تتابعه إن رفض الاقتراح، وخارج هذه المناسبات والأحداث يكون الخطيب حرّا في اختياره لموضوع خطبه؛ بحسب ظروف بيئته وأحوال جمهوره التي تختلف من مدينة لأخرى أو حتى من شارع لآخر، ما يجعل توحيد خطب الجمعة أمرا مستحيلا.

وتعد خطب الجمعة واحدة من أنجع وسائل الدعوة والإصلاح في المجتمعات الإسلامية، تؤسّس على مبادئ دينية وأخلاقية نابعة من الدين الإسلامي، ما يمنحها القدرة على الإقناع والتغيير بالحكمة والدليل، تهدف إلى تشكيل نماذج سلوكية إيجابية وتحقيق التماسك الاجتماعي، الذي يعني من الناحية السوسيولوجية زيادة العلاقات الموجبة التي تدور في المحيط الداخلي، فالخطبة تعدّ عاملا مهما لتحقيق الوحدة الوطنية من خلال توحيد الاتجاهات الدينية والثقافية، وتساعد على خلق وحدة فكرية تيسّر التعاملات والتعايش بين أفراد المجتمع، فمن بين المهام المسندة للخطباء فيما يخص هذا المجال، والتي ينصّ عليها القانون الأساسي للأئمة على اختلاف رتبهم ما يلي[1]:

- ترقية الخطاب الديني المعتدل وتعزيز المرجعية الدينية الوطنية.

- المساهمة في الوقاية من الآفات الاجتماعية ومعالجتها.

-المساهمة في إحياء الأعياد الدينية والوطنية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون الأساسي للأئمة، مرجع سبق ذكره، صص 6-10.

– المحافظة على الوحدة الوطنية وثوابت المجتمع.

– المساهمة في رصد الظواهر الاجتماعية وتحليلها.

إلاّ أنّ المهتمين بشأن خطب الجمعة من مفكرين وأكاديميين، يؤكّدون أنها أصبحت تكتفي بالمعالجة الوعظية بعيدا عن التحليل البناء، وتجانب اهتمامات جمهورها، فالموضوعات التي أصبحت "تناقش لا تلامس الحياة اليومية المعيشة، مما يخلق هوّة وفراغا بين الخطيب وبين المتلقي، إذ لكلّ منهما عالم مختلف، وما إن يخرج المسلم من المسجد إلى معترك الحياة حتى يصطدم بعالم آخر وحياة أخرى"[1]. وهو نفس رأي المتلقي الذي بات يشعر أن هناك فجوة بين خطب الجمعة وما يحدث في الشارع، إذ "تتطرق أحيانا فقط لانشغالاته"[2]، ويرى أنّها تعيد نفسها من خلال تكرار نفس المواضيع ولا تسعى إلى التجديد، بل هي منشغلة بأمور وقضايا باتت بالنسبة إليه من المسلمات ما ولّد لديه الملل، فالنّاس تسأم من المواضيع المكررة، ومن طبع الإنسان البحث عمّا هو جديد في كل جوانب الحياة، وهذا ما جعل تأثيرها يصل إلى أفكارهم دون تغيير سلوكاتهم[3]، الأمر الذي يحتم على الخطيب عدم تجاهل المستويات الفكرية والثقافية للمتلقين، وجَعْل واقعهم محور موضوعات خطبه، لأنّ الخطيب الناجح ملزم بكسر أفق التوقع، وفق ما تنصّ عليه أحدث نظريات القراءة والتلقي، وذلك من خلال تجنّب تكرار المواضيع، وتنويع السندات التي تكون منطلقا للخطاب (آية قرآنية، حديث نبوي، مقولة صحابي، حادثة تاريخية، ظاهرة اجتماعية...)[4]، فمعرفة الخطيب للناس والتعامل معهم في إطار المعرفة الواعية يساعد على زيادة درجة انتباههم.

ومن بين الجوانب المهمّة التي لا تغفل عنها الخطب الدينية (خطب الجمعة) هو ربط نصوص ومبادئ العقيدة الدينية بوقائع ومقتضيات الحياة المعاصرة والضغوطات المستحدثة، التي فرضت نفسها وأضحت تُطرَح بشدة، ولا يمكن للخطيب التعامل معها بمنطق التجاهل، وإنّما بحكمة ودراية ليمكّن المتلقي من إيجاد إجابات عن تساؤلاته واستفساراته في خطبه. ولا يشعر بأنه يعيش

[1] محمد أمير ناشر النعم،" خطبة الجمعة بين الواقع والمثال"، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] نضيرة صحراوي، الخطاب المسجدي والتغيير الاجتماعي، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 77.

[3] المرجع نفسه، صص79_ 80.

[4] محمد خاين، "الآليات اللسانية لترقية الخطاب المسجدي"، مجلة رسالة المسجد، العدد 05، ماي 2009، ص29.

تناقضا وفصاما بين واقعه خارج المسجد وبين المثال الذي تتضمّنه مواضيع الخطب، فتنقطع خطوط التواصل والاتصال بينهما، "فالخطيب الذي يتناول موضوعات بعيدة عن اهتمامات الناس ومجردة قد لا نجدها في حياتنا اليومية، لا يستطيع أن ينفذ إلى أعماق المستمعين، ومن ثمّ لا يؤثر كلامه فيهم، ولا يؤدي ما كان يُنتظر منه"[1]، لإنّ الهدف من رسالة الخطيب إضافة إلى السّمو بعقيدتهم وتفكيرهم، هو معالجة موضوعات مستجدة تمسّ واقعهم الحالي، ما يجعلهم قادرين على استيعاب تحديات الواقع ومواجهتها، فالخطيب اليوم ملزم بقراءة الواقع المتجدّد وتحليله، ومن ثمّ يطرح المشاكل ويقدّم البدائل والحلول لاستمرار التأثير المطلوب وتعميقه، ومَنع الاستجابة للتأثيرات المضادة، أي أن يقدّم طرحا يستجيب لتحديات العصر ويتلاءم مع متطلبات الواقع، في إطار الثوابت الإسلامية، "فحين يقوم الخطيب في طيات حديثه بالإسقاط على الواقع المعاش، يَلحظ هو بنفسه أثر ذلك، لا في زيادة الوضوح فقط بل في زيادة الإقناع والجاذبية"[2].

ومن جانب آخر يتحكم في مستوى الخطب الدينية (خطب الجمعة) المستوى المعرفي للخطيب وثقافته، وما ينتج عنهما من إبداع لتقديم حلول معاصرة، خاصة مع التحاق الإشكالات المستحدثة بالمجتمع الجزائري، إضافة إلى مختلف توجهاته الإيديولوجية خاصة السياسية، التي تساهم في تشكيل حكم المتلقي على الخطبة، وتؤثر على درجة اقتناعه بمحتواها إنْ لمسها في كلام الخطيب ولو ضِمْنيا.

وتلقى خطب الجمعة انتقادات كثيرة، سواء من قبل الجمهور المتلقي أو الباحثين والمفكرين من أهل الاختصاص والمهتمين، فيما يتعلق بمواضيعها أو بمدى تأثيرها وممارسة دورها التربوي التنموي في المجتمع، لهذا يتعيّن على القائمين على الخطب الدينية (خطب الجمعة)، استرجاع موقعها الريادي بالاستعانة بمفكّرين ومختصّين بمجال الخطابة وعلم النفس وعلم الاجتماع ...، لتوجيه العقول فكريا واجتماعيا وسياسيا وحتى اقتصاديا، بالشكل الصحيح الذي يخدم الوطن، باعتبارها ركنا أساسيا لعملية التنشئة الاجتماعية في بناء الفرد وتحقيق التوازن للمجتمع.

---

[1] عبد القادر فضيل، "منهجية بناء الخطاب المسجدي"، مرجع سبق ذكره، صص34-35.

[2] إبراهيم محمد عبد الجابر، المفيد للخطيب الجديد، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2006، ص72

خلاصة الفصل الثالث

تم في هذا الفصل التطرق إلى الخطب الدينية (خطب الجمعة)، حيث حاولنا تعريف الخطبة، الخطاب وخطبة الجمعة، ثمّ عرضنا خصائص ومقوّمات الخطب الدينية (خطب الجمعة)، كما قدّمنا بعض وظائفها الأساسية، وذكرنا جملة من التحديات التي تواجها، وأخيرا حاولنا إبراز الملامح العامة للخطب الدينية (خطبة الجمعة) في الجزائر، حيث تناولنا بعض الصفات الّتي تميّز الخطيب، وتوقفنا عند البنية الداخلية لخطبة الجمعة في الجزائر.

وأهم ما استخلصناه من هذا الفصل هو أنّ خطب الجمعة يمكنها أن تساهم في تشكيل نماذج سلوكية إيجابية وتحقيق التلاحم بين أفراد المجتمع، حيث تتناول موضوعات تمسّ جوانب علاقاتهم ومعاملاتهم الاجتماعية وواقعهم المعيشي، كما تساهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال توحيد الاتجاهات الدينية والثقافية، حيث يؤكد القانون الأساسي للأئمة على أنّ من مهام خطباء الجمعة؛ المحافظة على الوحدة الوطنية وثوابت المجتمع، وتعزيز المرجعية الدينية. ويشدّد أيضا على المساهمة في الوقاية من الآفات الاجتماعية ورصد مختلف الظواهر الاجتماعية وتحليلها ومعالجتها.

الفصل الرابــع

الخطب الدينية والمـواطـنة

1–خصائص أفراد العيّنة

2– مساهمة الخطب الدينية (خطب الجمعة) في توعية المتلقين لها بقيم المواطنة.

2–1–واقع المواطنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة)

2–2–واقع المواطنة في الوعي الفكري لمتلقي الخطب الدينيّة (خطب الجمعة)

تمهيد الفصل الرابع

من أجل الإجابة على السؤال الإشكالي الذي صيغ كالتالي: هل تساهم الخطب الدينية (خطب الجمعة) في توعية المتلقين لها بقيم المواطنة، وإلى أيّ مدى تساهم في تبنّيهم لها في ممارساتهم؟ وما هي التحديات التي تواجهها وتؤثر على مستوى ممارسة المتلقي لقيم المواطنة؟، ومن أجل التحقق من صحّة الفرضيات المطروحة، قمنا بهذه الدراسة الميدانية التي تهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الخطب الدينية في توعية المتلقين لها بقيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة (الوحدة، المسؤولية، المشاركة)، وعلى مدى إسهامها في تبنّيهم تلك القيم في ممارساتهم، وكذلك الوقوف على التّحديات التي تواجهها وتؤثر على فاعليتها.

سنقوم بعرض المعطيات والمعلومات التي جمعناها من مجتمع البحث، وأيضا النتائج الناجمة عن تحليلها وتفسيرها من خلال فصلين، وانطلاقا منها سنقوم بالحكم على الفرضيات، وصياغة أهم نتائج الدّراسة.

في هذا الفصل الرابع سنقوم بعرض خصائص أفراد العيّنة (السن، المستوى التعليمي، المهنة...)، ثم سنعرض بيانات محور مساهمة الخطب الدينية (خطب الجمعة) في توعية المتلقين لها بقيم المواطنة، الذي يتضمّن بداية واقع المواطنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة)، ثمّ واقع المواطنة في الوعي الفكري للمتلقين لها.

1-خصائص أفراد عينة الدراسة

تميّزت مفردات عيّنة الدراسة بالعديد من الخصائص نتطرق إليها فيما يلي:

1-1-توزيع العيّنة حسب العمر

الجدول رقم (01) يوضّح توزيع أعمار عينة البحث

السن	التكرار	النسبة
[25-18]	50	% 20
[30-26]	70	% 28
[35-31]	50	% 20
[40-36]	30	% 12
[50-41]	50	% 20
المجموع	250	%100

يظهر من الجدول رقم (01) أنّ أعلى نسبة (28%) من أفراد العيّنة تتراوح أعمارهم بين 26 سنة و30سنة، تليها مباشرة الفئات العمرية [18-25] و[31-35] و[41-50] بنسب متساوية (20%) وأخيرا الفئة العمرية [36-40] بنسبة (12%).

يتبيّن من هذه المعطيات أنّ هناك تنوّع في أعمار أفراد عيّنة البحث، وأنّ فئة الشباب هي السائدة، وهو ما يعكس الواقع الديموغرافي في الجزائر. وتعرف هذه الفئة بأنّها أكثر جرأة على إبداء الرأي وأكثر رغبة في البحث عن التغيير والتحرّر. وتعتبر مرحلة الشباب في المنظور السوسيولوجي "حقيقة اجتماعية أكثر منها ظاهرة بيولوجية أو نفسية، تبدو خلالها علامات النضج الاجتماعية بصورة واضحة"[1]، حيث تنمو في هذه المرحلة ثقافته ويدرك المنظومة القيمية والأخلاقية، كما

[1] ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص40.

تتكون اتجاهاته وميولاته، وتتحدّد لديه من خلال ذلك حقوقه وواجباته، ومختلف العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي ينخرط بها في المجتمع، إذ يؤكّد فؤاد السيد أنّ في هذه الفترة من العمر "يبدأ الشباب في مراجعة علاقته بالكون كله؛ بالقيم السائدة والمعايير القائمة...، كما تبدأ اليقظة الدينية والجدل الديني"[1]. ويعدّ الشباب أهمّ ثروة لأيّ دولة، يؤخذ في المقام الأوّل كهدف في أيّ مشروع مستقبلي أو برنامج تنموي، باعتباره قاعدة أساسية في تحقيق التنمية، يمثّل طاقة وقوة للعمل والإنتاج، وهو " أكثر فئات المجتمع قدرة على العطاء السّخي في هدف تحقيق الذات، وإثبات القدرة على حمل المسئولية"[2]، لهذا ينبغي تأهيله وتكوينه ليكون مساهما إيجابيا تجاه مجتمعه ووطنه، وهذا بتوفير مناخ يسوده العدل والمساواة يضمن له حقوقه، لأنّ شخصية الشباب هي نتيجة حتمية للقيم التي نشأوا عليها ولامسوها.

1-2-المستوى التعليمي

الجدول رقم (02) يوضّح المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث.

السن	التكرار	النسبة
ابتدائي	8	% 03.2
متوسط	27	%10.8
ثانوي	66	%26.4
جامعي	149	%59.6
المجموع	250	% 100

يوضّح الجدول رقم (02) أنّ نسبة (59.6%) من المبحوثين هم من خريجي الجامعة، يليها ما نسبته (26.4%) مستواهم ثانوي، و(10.8%) مستواهم التعليمي متوسط، و(03.2%) مستواهم الدراسي ابتدائي.

[1] فؤاد السيد البهي، الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 1981، صص347-348.
[2] علي لية، العالم الثالث" قضايا ومشكلات"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1985، ص57.

يتبيّن من هذه النتائج أنّ أكبر نسبة من أفراد عيّنة البحث مستواهم الدراسي جامعي، ما يلفت إلى ارتفاع مستوى التعليم وهو عامل فعال وإيجابي، حيث كلّما يرتفع المستوى التعليمي للفرد يمتلك معايير علمية دقيقة للتقييم والنقد، ويزداد فهمه ووعيه ونضجه، ويصبح أكثر اهتماما بما يحدث من حوله، وفي هذا الصدد نستشف من دراسة مكروم عبد الودود[1]، أنّ الشباب الجامعي له سمات وخصائص تسهم في تكوين المواطنة الصالحة، إذ تتوفر لديه الديناميكية والفعالية والنّضج العقلي، الذي يمكّنه من استيعاب المتغيّرات المحيطة به على مختلف تياراتها ونظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

1-3- المهنة

الجدول رقم (03) يوضّح مهنة أفراد عينة البحث.

المهن	التكرار	النسبة
عامل	185	% 74
بطال	20	% 08
طالب	45	% 18
المجموع	250	% 100

من خلال الجدول رقم(03) يتّضح أن أعلى نسبة من أفراد العيّنة (74 %) يمارسون وظائف ومهن مختلفة، تليها فئة الطلبة بنسبة (18 %)، ثم أخيرا نسبة (08 %) من هم دون عمل.

[1] مكروم عبد الودود، الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

1-4-الحالة الاجتماعية

الجدول رقم (04) يوضّح الحالة الاجتماعية لأفراد عينة البحث.

الأجوبة	التكرار	النسبة
أعزب	124	% 49.6
متزوّج	120	% 48
مطلق	06	% 02.4
المجموع	250	% 100

يظهر من الجدول رقم (04) أنّ الحالة الاجتماعية الأعلى تكرارا لأفراد العيّنة هي (أعزب)، حيث بلغت 124 فردا، أي ما نسبته (49.6%)، تقاربها نسبة المتزوّجين (48%)، وأخيرا نسبة المطلّقين (02.4%).

1-5- المستوى المعيشي (المادي)

الجدول رقم (05) يوضّح المستوى المعيشي لأفراد عينة البحث.

المستوى المعيشي (المادي)	التكرار	النسبة
جيّد	20	% 08
متوسط	200	% 80
تحت المتوسط	30	%12
سيّء	0	%00
المجموع	250	% 100

يتّضح من الجدول رقم (05) أنّ أغلب أفراد عيّنة البحث نسبة (80 %) مستواهم المعيشي متوسّط، يليها ما نسبته (12%) مستواهم المعيشي تحت المتوسّط، وأخيرا نسبة (08 %) مستواهم جيّد.

1-6- مجالات اهتمام أفراد عينة البحث

الجدول رقم (06) يوضّح المجالات التي يهتمّ بها أفراد عيّنة البحث

المجال	التكرار	النسبة
الديني	155	%62
السياسي	5	%02
الاجتماعي	25	%10
ترفيهي	10	%04
علمي	55	%22
المجموع	250	%100

يتبيّن من الجدول رقم (06) أن المجال الديني يحظى باهتمام كبيرا من قِبل أفراد عيّنة البحث، وهذا بنسبة (62%)، يليه المجال العلمي بنسبة (22%)، ثمّ المجال الاجتماعي بنسبة (10%)، فالمجال الترفيهي بنسبة (04%)، وأخيرا المجال السياسي بنسبة (02%).

تشير هذه النتائج إلى تنوّع مجالات اهتمامات أفراد مجتمع البحث، في ظل التّطور المستمر لوسائل الإعلام والاتصال، وما صاحبه من انفتاح على مختلف المعارف والثقافات، إلاّ أنّ المجال الديني يستحوذ على اهتماماتهم، وهذا بحثا عن إجابات للعديد من تساؤلاتهم المرتبطة بدينهم ودنياهم، كما تُلفِت إلى أهمية ومكانة الدين لديهم.

1-7-مصادر الثقافة الدينية لأفراد عيّنة البحث.

الجدول رقم (07) يوضّح مصادر الثقافة الدينية لأفراد عيّنة البحث

مصادر الثقافة الدينية	التكرار	النسبة
خطبة الجمعة	85	% 34
الكتب الدينية	80	% 32
القنوات التلفزيونية	55	% 22
مواقع متخصصة في الأنترنت	30	% 12
المجموع	250	%100

يتّضح من نتائج الجدول رقم (07) أنّ ما نسبته (34 %) من أفراد العيّنة يعتمدون على خطبة الجمعة للحصول على الثقافة الدينية، ما يدلل على أنّ الخطب الدّينية (خطبة الجمعة) ما زالت تعدّ مصدرا مهمّا وأساسيا للحصول الثقافة الدّينية بالنسبة لغالبية أفراد عيّنة الدراسة. ويشير إلى أنّها أكثر مصداقية مقارنة بالوسائل الأخرى لأنّها ذات مرجعية دينية. ثم يليها بنسبة متقاربة (32 %) الأفراد الّذين يعتمدون الكتب كمصادر لثقافتهم الدينية، وهذا رغم أنّ الاهتمام بالقراءة في الوطن العربي يعتبر الأقل من غيره عبر العالم، "حيث ما زالت أمتنا لا تقرأ، وما زال عالمنا الإسلامي يعاني من كساد في الثقافة المطبوعة الكتابية لاعتماده على الثقافة المسموعة الشفهية"[1]، إلاّ أنّه عندما يتعلق الأمر بالمعلومة الدينية يلجأ العديد من الأفراد إلى الكتب، خاصّة أمهات الكتب الدينية التي يرون فيها موضع المعلومة الصحيحة بعد الخطب الدينية (خطبة الجمعة).

ثمّ تأتي نسبة الأفراد الذين يعتمدون على القنوات التلفزيونية كمصدر لثقافتهم الدينية (22%) حيث تتميّز هذه الأخيرة بتقريب الواقع لجمهورها من خلال الصورة والصوت، ما يدعم

[1] محمد أمير ناشر النعم، "خطبة الجمعة بين الواقع والمثال"، مرجع سبق ذكره، ص 39.

مصداقيتها ويجعلها أكثر قدرة على الإقناع، كما أنّ "التلفزيون أداة إعلامية تمكّن الفرد من خيارات متعددة، غير التي توجد في وسطه"[1].

وأخيرا نسبة الّذين يتّخذون من مواقع الأنترنت المتخصّصة مصادر للحصول على ثقافتهم الدينية (12%). "حيث تقوم اليوم بإنجازات اتصالية مهمة"[2]، إذ أصبح الطريق إلى المعلومة أسهل وأسرع، وبإمكان المستقبِل اختيار المناسب منها والتحكم فيها، كما منحته القدرة على المشاركة في العملية الاتّصالية والتواصل المباشر مع المرسل.

1-8-الواجبات الّتي يحرس المتلقي على القيام بها بشكل كبير

الجدول رقم (08) يوضّح الواجبات الّتي يحرس المتلقي على القيام بها أكثر من غيرها.

الواجبات	التكرار	النسبة
الواجبات الدينية	240	%96
الواجبات الوطنية	10	%04
المجموع	250	%100

يتّضح من الجدول رقم (08) أنّ نسبة (96 %) من أفراد العيّنة يحرسون على القيام بواجباتهم الدّينية أكثر من الواجبات الوطنية، فيما هناك نسبة (04%) يحرسون على القيام بالواجبات الوطنية أكثر.

نستخلص من هذه النتائج أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث يعطون الأولوية للواجبات الدينية ويحرسون على القيام بها أكثر، ما يؤكّد مكانة الدين لديهم ويوحي بالتزامهم الديني. وتتناسق هذه النتائج مع نتائج الجدول رقم (06) التي أشارت إلى أنّ المجال الديني يستحوذ على اهتمامات أفراد العيّنة.

[1] أليكس ميكشيللي، الهوية، مرجع سبق ذكره، ص143.

[2] كاظم المقدادي، هل يغير الإنترنت الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص12.

1-9-العامل الذي يقوّي انتماء أفراد عيّنة البحث للوطن وارتباطهم به

الجدول رقم (09) يوضّح العامل الذي يقوّي الانتماء للوطن وارتباطهم به حسب أفراد عيّنة البحث

الأجوبة	التكرار	النسبة
اللّغة	15	%06
الدّين	225	%90
التاريخ المشترك	10	%04
العادات والتقاليد المشتركة	00	%00
المجموع	250	%100

يظهر من الجدول رقم (09) أنّ (90 %) من أفراد العيّنة يعتبرون الدّين أهم عامل يقوّي انتماءهم وارتباطهم بالوطن، وما نسبته (06%) صرّحوا أنّ اللّغة هي الّتي تقوّي انتماءهم وارتباطهم بالوطن، وأخيرا صرّح ما نسبته (04%) أنّ التاريخ المشترك هو الذي يقوّي انتماءهم للوطن.

نستشف من هذه النتائج أنّ الدّين عامل أساسي وهام لتعميق انتماء غالبية أفراد العيّنة لوطنهم وارتباطهم به، فشعورهم الجمعي يتأثر بشكل كبير بالدين الواحد، وبذلك يمكن للخطب الدينية (خطب الجمعة) أن تستثمر في هذا الجانب من خلال التأكيد على القيم الإيجابية التي يوصي بها الدين، لتثبيت التماسك المجتمعي والتآلف الاجتماعي بين الأفراد. وتأتي بعد الدين اللّغة ثم التاريخ المشترك بدرجة أقل. في حين لم يُبد أفراد مجتمع البحث أيّ فاعلية وتأثير للعادات والتقاليد المشتركة على ارتباطهم وانتمائهم للوطن.

2- مساهمة الخطب الدينية في توعية المتلقين لها

2-1-واقع المواطنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة)

2-1-1-قيمة الوحدة

جدول رقم(10) يوضّح مدى تضمين خطب الجمعة لمؤشرات قيمة الوحدة حسب أفراد عيّنة البحث

المؤشرات / الأجوبة	نبذ العنف بكل أشكاله		نبذ التمييز بكل أشكاله		احترام الآراء والأفكار المخالفة		الحوار	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
كثيرا	155	%62	65	%26	75	%30	52	%20.8
أحيانا	65	%26	115	%46	65	%26	45	%18
لا	30	%12	70	%28	110	%44	153	%61.2
المجموع	250	%100	250	%100	250	%100	250	%100

يتّضح من الجدول رقم (10) أنّ أكبر نسبة من أفراد العيّنة (62%) صرّحت أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تتطرق كثيرا إلى نبذ العنف بكل أشكاله، وأكبر نسبة أيضا (46%) أكّدت أنها تتطرق أحيانا فقط لنبذ التمييز بكل أشكاله. أما بخصوص احترام الآراء والأفكار المخالفة، والحوار فقد أكّدت غالبية أفراد العيّنة (44%، 61.2%) أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) لا تتطرّق لهذين المؤشرين.

تشير هذه النتائج إلى أنّ مستوى تضمين وإدراج قيمة الوحدة في الخطب الدينية (خطب الجمعة) محدود، إذ تقتصر وتركز بشكل كبير على مؤشر نبذ العنف فقط رغم أهميّة المؤشرات الأخرى.

2-1-2-قيمة المشاركة

جدول رقم(11) يوضّح مدى تضمين خطب الجمعة لمؤشرات قيمة المشاركة حسب أفراد العيّنة.

المؤشرات / الإجابة	مساعدة المحتاجين		النظافة		عدم التبذير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
كثيرا	160	%64	120	%48	120	%48
أحيانا	65	%26	60	%24	75	%30
لا	25	%10	70	%28	55	%22
المجموع	250	%100	250	%100	250	%100

يوضّح الجدول رقم (11) أنّ الغالبية من أفراد عيّنة البحث صرّحوا أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تتطرّق كثيرا إلى مساعدة الآخرين (64%) وإلى النظافة (48%)، وتتطرق كثيرا أيضا إلى عدم التبذير (48%).

يتبيّن من هذه النتائج أنّ الخطب الدينية تتضمّن كثيرا قيمة المشاركة حسب غالبية أفراد العيّنة، حيث تهتمّ بشكل كبير بكل مؤشّراتها المحدّدة في هذه الدّراسة.

2-1-3-قيمة المسؤولية

الجدول رقم (12) يوضّح مدى تضمين خطب الجمعة لمؤشرات قيمة المسؤولية حسب أفراد عيّنة البحث

المؤشرات / الإجابة	الحفاظ على الممتلكات (العامة أو الخاصة)		احترام القوانين والأنظمة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
كثيرا	140	% 56	150	%60
أحيانا	43	%17.2	60	%24
لا	67	%26.8	40	%16
المجموع	250	%100	250	%100

يوضّح الجدول رقم (12) أنّ الغالبية من أفراد العيّنة (56%) أكّدوا أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تتطرق كثيرا إلى الحفاظ على الممتلكات (العامة أو الخاصة)، والغالبية (60%) صرّحوا أنّها تتطرق كثيرا أيضا إلى احترام القوانين والأنظمة.

ومنه نستخلص أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تتضمن كثيرا قيمة المسؤولية حسب تصريحات غالبية أفراد العيّنة، إذ تتطرّق بشكل كبير لمؤشراتها المحدّدة في هذه الدراسة.

نستنتج من المعطيات السابقة أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تتضمن كثيرا قيمة المسؤولية من خلال مؤشري الحفاظ على الممتلكات (العامة أو الخاصة) واحترام القوانين والأنظمة، وتتضمن كثيرا قيمة المشاركة في صورة مساعدة الآخرين، ونظافة المحيط والاهتمام بالبيئة، وعدم التبذير (ترشيد الاستهلاك). إلا أنّ قيمة الوحدة لم تحظى بنفس درجة الاهتمام على مستوى مضمون الخطب الدينية (خطب الجمعة)، حيث تهتم كثيرا بمؤشر واحد وهو نبذ العنف، وتتطرق أحيانا

فقط إلى نبذ التمييز، فيما تبيّن غياب مؤشر احترام الآراء والأفكار المخالفة والحوار من مضمونها بحسب تصريحات غالبية أفراد عيّنة البحث، رغم أهمية هذين المؤشرين، وبالتالي حضور محدود لمؤشرات قيمة الوحدة على مستوى مضمون الخطب الدينية.

2-2-واقع المواطنة في الوعي الفكري لمتلقي الخطب الدينيّة

بعد التعرف على واقع المواطنة في مضمون الخطب الدينية (خطب الجمعة)، حاولنا الوقوف على واقعها في وعي المتلقين لها، من خلال طرح جملة من الأسئلة تتجلّى من خلالها أفكاره ومستوى وعيه. فكان سؤالنا الأول حول أولوية الانتماء بالنسبة لأفراد عيّنة البحث، فجاءت ردودهم كما هي موضّحة في الجدول.

الجدول رقم (13) يوضّح أولوية الانتماء بالنسبة لأفراد عيّنة البحث

الإجابة	التكرار	النسبة
العالم الإسلامي	70	%28
الوطن العربي	00	%00
الجزائر	180	%72
المجموع	250	%100

يتبيّن من الجدول رقم (13) أنّ نسبة (72 %) من أفراد العيّنة أكّدوا أولوية الانتماء للوطن، وما نسبته (28%) أعطوا الأولوية لانتمائهم للعالم الإسلامي.

يتضّح من هذه النتائج أنّ غالبية أفراد العيّنة قدّموا انتماءهم للوطن على أيّ انتماء آخر، ما يشير إلى ارتباطهم بوطنهم، وهذا رغم ما تسعى العولمة إلى ترسيخه لتأسيس مواطنة كونية؛ من خلال تشكيل مواطن عالمي يحمل ويتمثّل قيما عالمية، تروّج لها مختلف وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام. ويعدّ هذا مؤشرا إيجابيا باعتبار الانتماء تعبير عن رابطة معنوية بين الفرد ودوائر مجتمعه

المختلفة، تقوم على أساس حاجة الفرد لتأكيد ذاته ضمن كيان أكبر يمنحه الأمن والحماية[1]، وهو الركيزة الأساسية التي تتشكل عليها المواطنة.

وحول ما يعنيه الوطن بالنسبة لأفراد عيّنة البحث، تحصلنا على النتائج الموضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14) يوضّح ما يعنيه الوطن لأفراد عينة البحث

الإجابة	التكرار	النسبة
الوطن هو البلد الّذي أقيم فوق أراضه	40	% 16
الوطن هو بلادي التي أضحي من أجلها	70	% 28
الوطن هو البلد الذي لديَّ فيه حقوق	05	% 02
الوطن هو البلد الذي لديَّ فيه حقوق وعليَّ واجبات اتجاهه	135	%54
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (14) أنّ نسبة (54%) من أفراد العيّنة أقرّوا أنّ الوطن هو البلد الذي لديهم فيه حقوق وواجبات اتّجاهه، وما نسبته (28 %) اعتبروا الوطن البلد الذي يضحّون من أجله. تليها نسبة (16 %) صرّحوا أنّ الوطن هو البلد الذي يقيمون على أرضه، وأخيرا نسبة (02%) يعتبرون الوطن هو البلد الذي لديهم فيه حقوق.

[1] مكروم عبد الودود، الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 61-65.

تدلّ هذه النتائج على أنّ الغالبية من أفراد عيّنة البحث تعتبر الوطن هو البلد الذي لديهم فيه حقوق وواجبات اتّجاهه، بمعنى أنّها تدرك أنّ لها واجبات تقوم بها مقابل حقوق تتمتّع بها، وهو مؤشر مهم يعبّر عن إقرارهم بالمسؤولية اتجه وطنهم، وعن مستوى الوعي والنضج فكري لديهم.

في نفس السياق ودائما بخصوص التعرف على واقع المواطنة في وعي أفراد عيّنة البحث، جاءت ردودهم حول نوعية الأشخاص الّتي يؤيّدونها كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): يوضّح نوعية الأشخاص الّتي يؤيّدها أفراد عيّنة البحث.

الإجابة	التكرار	النسبة
الذي يبقى في وطنه معتزّا ويعمل على تنميته مهما كانت الظروف	220	% 88
الذي يهاجر ولا يبالي بما يحدث في وطنه	15	%06
الذي يهاجر وينتقد من الخارج	15	%06
الذي يبقى في بلاده متذمّرا	0	% 00
المجموع	250	%100

يظهر من الجدول رقم (15) أنّ نسبة (88 %) من أفراد عيّنة البحث يؤيّدون الشخص الذي يبقى في وطنه معتزّا ويعمل على تنميّته مهما كانت الظروف، يليها بنسب متساوية (06%) الذين يؤيّدون الشخص الذي يهاجر ولا يبالي بما يحدث في وطنه، والذي يهاجر وينتقد من الخارج.

تشير هذه النتائج إلى أنّ أغلب أفراد العيّنة يؤيّدون الشخص الذي يبقى في وطنه معتزّا، ويعمل على تنميّته مهما كانت الظروف، ما يشير إلى الصلة الوثيقة بوطنهم وارتباطهم بأرضه. كما

تتناسق هذه النتائج مع معطيات الجدول رقم (11) حيث أكّد معظم أفراد العيّنة أولوية الانتماء لوطنهم.

وفي نفس الغاية قمنا بطرح سؤال على المبحوثين لمعرفة مستوى رضاهم عمّا قدّموه لوطنهم فكانت إجاباتهم كالتالي:

الجدول رقم (16) يوضّح مستويات رضى أفراد عيّنة البحث عما قدّموه لوطنهم

الإجابة	التكرار	النسبة
أنا راض قدّمت ما بوسعي لوطني	85	%34
أنا راض قدمت لوطني أكثر ممّا يستحقّ	15	% 06
أنا لست راض وطني يستحق أكثر	150	%60
المجموع	250	%100

يتّضح من الجدول رقم (16) أنّ نسبة (60%) من أفراد عيّنة البحث عبّروا عن عدم رضاهم عمّا قدّموه للوطن لأنّه يستحقّ أكثر. فيما صرّح ما نسبته (34%) أنّهم راضون عما قدّموه للوطن لأنّهم قدّموا ما بوسعهم، وأخيرا صرّح ما نسبته (06 %) أنّهم راضون لأنّهم قدّموا للوطن أكثر مما يستحقّ.

تشير النّتائج إلى أنّ أكبر فئة من المبحوثين غير راضية عمّا قدّمته للوطن لأنّه يستحقّ أكثر، وهو اعتراف بفضل الوطن عليها وأنّها لا يمكن أن توفيه حقه.

وفي نفس الغاية سألنا أفراد عيّنة البحث عن مدى رضاهم عما قدّمه لهم وطنهم، فكانت الإجابات الموضحة في الجدول كالتالي:

الجدول رقم (17) يوضّح مستويات رضى أفراد عيّنة البحث عما قدّم لهم الوطن

الإجابة	التكرار	النسبة
أشعر بالرضى لما قَدَّمَهُ لي وطني	85	% 34
أنا مَدِين لوطني له فضل كبير علي	30	% 12
لست راض لم يقدم لي وطني كل حقوقي	135	% 54
المجموع	250	100

يتّضح من الجدول رقم (17) أنّ (54 %) من أفراد عيّنة البحث غير راضين عن وطنهم لأنّه لم يقدّم لهم كلّ حقوقِهم، تليها نسبة (34 %) منهم صرّحوا أنّهم لا يشعرون بالرضى عما قَدَّمَهُ لهم الوطن، فيما صرّح ما نسبته (12 %) منهم أنّهم مدينون لوطنهم لأنّ له فضل كبير عليهم.

تدل هذه النتائج على أنّ أغلب أفراد العيّنة غير راضين عن وطنهم لأنّه لم يقدّم لهم كلّ حقوقِهم، وهذا رغم أنّ غالبيتهم (60%) غير راضين عمّا قدّموه للوطن لأن الوطن يستحقّ أكثر الجدول رقم (16)، ما يعني أنّهم غير راضين عن الحقوق التي يتمتّعون بها ولا عن أدائهم لواجباتهم تجاه وطنهم.

وفي نفس الغاية قمنا بطرح سؤال على أفراد العيّنة لمعرفة المبدأ الذي على أساسه يقومون بواجباتهم فكانت إجاباتهم كالتالي:

الجدول رقم (18) يوضّح المبدأ الذي على أساسه يقوم أفراد عيّنة البحث بواجباتهم

الإجابة	التكرار	النسبة
القيام بالواجب قبل التفكير في الحصول على الحقوق	160	% 64
على قدر الحقوق التي أتمتّع بها أقوم بواجباتي	90	% 36
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (18) أنّ نسبة (64 %) من أفراد العيّنة يقومون بواجباتهم قبل التفكير في الحصول على حقوقهم. وما نسبته (36 %) منهم يقومون بواجباتهم على قدر تمتعهم بحقوقهم، وتقدم هذه الشريحة الحقوق على الواجبات وهي نسبة معتبرة.

تدل هذه النتائج على أنّ غالبية أفراد العيّنة يقدّمون الواجبات على الحقوق، وهذا تفكير راقي يعبّر عن الوعي الناضج لديها، ويمكن اعتباره من أعلى مستويات المواطنة، لأنّها تدرك أنّ "الحق ليس هدية تعطى ولا غنيمة تغتصب، وإنّما هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب، فهما متلازمان"[1]؛ أي هناك علاقة ترابط بين الحقوق والواجبات، "لذلك على المواطن أيا كان موقعه أن يدرك أن قدرة الوطن على العطاء تتوقف أوّلا وأخيرا على ما يقدمه له أبناؤه والقائمون على إدارته من إخلاص وعطاء"[2].

وعن سؤال حول جوانب المواطنة، جاءت إجابات أفراد عيّنة البحث موضّحة في الجدول الموالي:

[1] مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2013 ص35.

[2] مكروم عبد الودود، الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الجدول رقم (19): يوضّح جوانب المواطنة في وعي أفراد عيّنة البحث

الإجابة	التكرار	النسبة
المواطنة شعور فقط	35	%14
المواطنة ممارسة فقط	00	%00
المواطنة شعور وممارسة معا	215	% 86
المجموع	250	%100

يوضح الجدول رقم (19) أنّ (86 %) من أفراد العيّنة صرّحوا أنّ المواطنة تجمع بين الشعور والممارسة معا، بينما صرّح ما نسبته (14%) أنّ المواطنة شعور فقط.

تفيد هذه النتائج أنّ المواطنة تَجمَع بين الجانب الوجداني الشعوري والجانب السلوكي حسب غالبية أفراد عيّنة البحث، وهذا يتناسق مع ما يشير إليه العديد من الباحثين والمفكرين من أنّ للمواطنة جانبان الأوّل عاطفي ويشار له بمصطلح الوطنيّة، والثاني سلوكي ويشار له بمصطلح المواطنة، ما يوحي بأنّ هناك وعي بجوانب المواطنة لدى هذه الفئة، وقد أوضح العديد من الباحثين هذين الجانبين في تعريفهم للمواطنة على أنّها حبّ الفرد لوطنه وانتماؤه له، والتزامه بمبادئه وقيمه وقوانينه، والتفاني في خدمته، والشعور بمشكلاته، والإسهام الإيجابي مع غيره في حلّها[1]، أي تجمع بين الجانبين العاطفي المتمثل في مشاعر حب الوطن والاعتزاز بالانتماء له، وبين الجانب العملي المتمثل في ممارسات فعلية تعكس حقوق الفرد وواجباته نحو مجتمعه ووطنه، واحترامه لقيمه وقوانينه وتقيّده بها.

وفي نفس السياق حاولنا معرفة رأي أفراد عيّنة البحث حول كيفية تجسيد المواطنة عَمَليا، فكانت إجاباتهم كالتالي:

[1] محمود جمال الدين إبراهيم، تقويم أثر منهج الدراسات الاجتماعية بالصف الأول الإعدادي في تنمية المواطنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين شمس، مصر،1997، ص 20.

الجدول رقم (20) يوضّح كيف تتجسّد المواطنة عَمَليا حسب أفراد عينة البحث

الإجابة	التكرار	النسبة
الخدمة العسكرية	05	%02
احترام القوانين	20	%08
الحفاظ على الممتلكات (العامة أو الخاصة)	10	%04
إتقان العمل	25	%10
المشاركة في الانتخابات	05	%02
الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته	65	%26
الاعتزاز بالهوية الوطنية واحترام الرموز الوطنية	120	%48
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (20) أن نسبة (48%) من أفراد العيّنة صرّحوا أنّ المواطنة تتجسّد عمليا من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية واحترام الرموز الوطنية (العلم، النشيد الوطني، ...)، يليها الذين أقروا أنّها تتجسّد من خلال الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته بنسبة (26%)، وما نسبته (10%) صرّحوا أنّها تتجسّد من خلال إتقان العمل، فيما أكّدت نسبة (08 %) أنّ المواطنة تتجسّد من خلال احترام القوانين. ونسبة (04%) صرّحت أنّها تتجسّد من خلال الحفاظ على الممتلكات، فيما أوضحت نسبة (02%) من أفراد العيّنة أنّ المواطنة تتجسّد من خلال الخدمة العسكرية، وأيضا أكدّ ما نسبته (02%) أنّها تتجسّد من خلال المشاركة في الانتخابات.

يتبيّن من هذه النتائج أنّه ليس هناك إجماع حول كيفية تجسيد المواطنة، إلاّ أنّ أغلب أفراد العيّنة يعتبرون الاعتزاز بهويتهم واحترام رموزها هو أكثر ما يجسّدها عمليا، وهم بذلك يركّزون أكثر على الجانب المعنوي الوجداني، يليه الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته، ثم الحفاظ عن الممتلكات، وإتقان العمل، ثم احترام القوانين، الذي يعدّ أبرز مظاهر التحضّر والوعي، وهو أحد أهم متطلّبات المواطنة، بل يعتبر الالتزام المطلق بالقوانين والانضباط بها ذروة المواطنة، وغيابه يعتبر من مؤشرات حالة اللامعيارية في المجتمع. وفي هذا الصدد يؤكد موسى علي أنّ المواطنة لا تقتصر على مشاعر الاعتزاز والحب للوطن الذي هو أمر فطري غريزي، بل تتعدى ذلك إلى المساهمة في حفظ أمنه وسمو مكانته، والتضحية في سبيل الدفاع عنه بالنفس والجهد والمال[1].

وفي نفس السياق حاولنا معرفة تصنيف أفراد عيّنة البحث لواجب الحفاظ على الوطن ومكتسباته، فجاءت إجاباتهم كما هي موضّحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): يوضّح تصنيف أفراد عيّنة البحث لواجب الحفاظ على الوطن ومكتسباته

الإجابة	التكرار	النسبة
واجب وطني	85	% 34
واجب ديني	110	%44
واجب ديني ووطني	55	% 22
المجموع	250	100

يتبيّن من الجدول رقم (21) أنّ نسبة (44%) من أفراد عيّنة البحث أقرّوا أنّ الحفاظ على الوطن ومكتسباته هو واجب ديني، فيما أفادت نسبة (34 %) منهم أنّ الحفاظ على الوطن

[1] موسى علي، العقيدة الإسلامية وعلاقتها بالوطنيّة وحقوق المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ومكتسباته هو واجب وطني، وأخيرا صرّح ما نسبته (22 %) أنّ الحفاظ على الوطن ومكتسباته واجب ديني ووطني.

نستخلص من هذه النتائج أنّ الحفاظ على الوطن ومكتسباته يعدّ واجبا دينيا لدى غالبية أفراد عيّنة البحث، ما يدلل على حضور الدّين على مستوى وعي المتلقي، ويلفت إلى مكانته في سلّم المعايير التي تحكم سلوكات الأفراد الفردية والجماعية ويؤكّد سلطته.

وعن سؤال حول موقف أفراد العيّنة من بعض السلوكات، جاءت إجاباتهم كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22) يوضّح موقف عيّنة البحث من بعض السلوكات

الإجابة / المؤشرات	أقبل		أرفض		دون إجابة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
التعصّب (التمسك بالرأي الشخصي في السياسة أو الدين...)	00	%00	220	% 88	30	%12	250	%100
العنف الجسدي واللّفظي	00	%00	225	%90	25	%10	250	%100
تخريب المنشآت والممتلكات	00	%00	235	%94	15	%06	250	%100
الوساطة (استغلال العلاقات الشخصية للحصول على منصب عمل أو غيره).	05	% 02	215	%86	30	%12	250	%100

الرشوة	00	%00	240	%96	10	% 04	250	%100
عدم احترام القوانين والأنظمة (المرور، الإدارات. الدّور، الانضباط في العمل)	05	%02	240	%96	05	%02	250	%100
رمي النفايات والقمامة في الطرق والشوارع	00	% 00	245	%98	05	%02	250	%100
مساعدة الآخرين	242	%96.8	00	%00	08	%03.2	250	%100

يوضّح الجدول رقم (22) أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث (88 %) ترفض التعصّب (التمسك بالرأي الشخصي في السياسة أو الدين ...)، ترفض العنف الجسدي واللّفظي (السّب والشّتم) (90%)، أي يرفضون السلوكات التي تناقض قيمة الوحدة. كما أنّ الغالبية ترفض تخريب المنشآت والممتلكات (94%)، وترفض الوساطة (86 %) والرشوة (96 %)، وترفض عدم احترام القوانين والأنظمة (المرور، الإدارات، الدّور، الانضباط في العمل) (96%)، أي يرفضون السلوكات التي تناقض قيمة المسؤولية. وأيضا عبّروا عن قَبولهم مساعدة الآخرين (96.8%)، وعن رفضهم رمي النفايات والقمامة في الطرق والشوارع (98%) أي رفضهم ما يناقض قيمة المشاركة. ومنه يتبيّن أنّ أفراد عيّنة البحث يرفضون الممارسات السلبية التي تعارض المواطنة.

نستخلص من المعطيات السابقة أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تتضمّن قيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة، من مسؤولية ومشاركة بدرجة كبيرة، فيما كان مستوى تضمين قيمة الوحدة محدودا.

وبخصوص واقع المواطنة في الوعي الفكري لمتلقي الخطب الدينية (خطب الجمعة) عكست المعطيات مستوى الوعي والنضج الفكري الذي يتمتّع به غالبية أفراد عيّنة البحث، حيث أكدّوا أولوية انتمائهم للوطن، واعتبروا الوطن البلد الذي لديهم فيه حقوق وواجبات اتجاهه، وهم بذلك يقرّون أنّ لهم واجبات عليهم القيام بها مقابل تمتعهم بحقوقهم، كما أيّدوا الشخص الذي يبقى في وطنه معتزّا ويعمل على تنميته مهما كانت الظروف، وعبّروا عن عدم رضاهم عما قدّموه للوطن لأنه يستحقّ أكثر، ما يشير إلى امتنانهم له واعتراف بفضله الكبير عليهم، وإقرار بتقصيرهم في حقه مهما بلغ عطاؤهم، كما أنّ المواطنة بالنسبة لهم شعورا وممارسة معا أي تتضمن جانب معنوي وآخر سلوكي، وغالبيّتهم يقومون بواجباتهم قبل التفكير في الحصول على حقوقهم، ويرفضون الممارسات السلبية المناقضة لقيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة من وحدة ومسؤولية ومشاركة، ما يوحي بالإيجابية التي يتمتعون بها فكريا. إلاّ أنّ غالبيّتهم تعتقد أنّ المواطنة تتجسّد من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية واحترام رموزها (العلم، النشيد الوطني، ...)، أي تعطي الأولوية للجانب الوجداني وتقدّمه على حساب الجانب العملي.

خلاصة الفصل الرابع

تمّ في هذا الفصل تقديم مختلف الخصائص الاجتماعية لعيّنة البحث من حيث تنوّع أعمارهم ومستوياتهم العلمية وتنوع مجالات اهتماماتهم ...، ثم قمنا بالبحث عن مدى تضمين الخطب الدينية لقيم المواطنة التي حدّدناها في الدراسة (وحدة، مسؤولية، مشاركة) من وجهة نظر المتلقين لخطب الجمعة، وأيضا الوقوف على واقعها في وعيهم الفكري، ومحاولة إعطاء صورة تعكس تمثّلاتهم وتعبّر عن مدى استيعابهم للمواطنة كمفهوم وممارسة. وقد تبيّن من خلال تحليل البيانات أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تتضمّن قيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة، من مسؤولية ومشاركة بدرجة كبيرة، فيما كان مستوى تضمين قيمة الوحدة محدودا، كما عكست المعطيات مستوى الوعي الفكري الذي يتمتّع به أفراد عيّنة البحث.

الفصل الخـــامس

واقع المواطنة : التلقي والممارسة

1-واقع المواطنة في ممارسات متلقي الخطب الدّينية (خطب الجمعة).

2-المواطنة بين ثقل الخطب الدينية (خطب الجمعة) وتحدّيات الواقع

2-1-التحديات المرتبطة بالخطب الدينية (خطب الجمعة)

2-2-التحديات المرتبطة بالواقع الاجتماعي للمتلقي.

تمهيد الفصل الخامس

استكمالا للجانب الميداني، سنقوم في هذا الفصل بعرض وتحليل البيانات المرتبطة بواقع المواطنة في ممارسات المتلقي، وأيضا المتعلقة بمدى تأثير ومساهمة خطب الجمعة في يتبنّي المتلقي قيم المواطنة، وكذلك سنبحث عن التحدّيات التي تواجهها خطب الجمعة والمتلقي معا، وتؤثر على فاعليتها في دفع المتلقي لممارسة قيم المواطنة من خلال عرض بيانات هذا المحور وتحليلها.

1-واقع المواطنة في ممارسات متلقي الخطب الدّينية

حاولنا في هذا المحور التّعرف على مدى تبنّي أفراد عيّنة البحث لقيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة (الوحدة، المسؤولية، المشاركة)، والوقوف على دور وإسهام خطب الجمعة في تبنّيهم تلك القيم في ممارساتهم. وذلك من خلال طرح جملة من الأسئلة حول بعض الممارسات التي اعتمدناها كمؤشّرات في الواقع.

1-1-قيمة الوحدة

الجدول رقم (23) يوضّح مدى استعانة أفراد عيّنة البحث بالعنف

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم كثيرا	20	%08
أحيانا	80	%32
لا	150	%60
المجموع	250	%100

يُظهر الجدول رقم (23) أنّ نسبة (60 %) من أفراد العيّنة لا يستعينون بالعنف، وما نسبته (32%) تضطر أحيانا للجوء إلى العنف، فيما أجابت نسبة (08%) أنها كثيرا ما تلجأ للعنف.

يتبيّن من هذه النتائج أنّ غالبية أفراد العيّنة لا يستعينون بالعنف، وهذا مؤشر إيجابي لما للعنف من تداعيات خطيرة على سلامة وأمن الأفراد والمجتمع، حيث يعدّ أحد تعبيرات حالة اللامعيارية ومظهرا من مظاهر أزمة المواطنة. وهو ما يفسَّر بوعي ونضج هذه الفئة.

وفي ذات السياق جاءت مبرّرات الذين لا يستعينون بالعنف كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (24) يوضّح مبرّرات أفراد العيّنة الذين لا يستعينون بالعنف

الأجوبة	التكرار	النسبة
لا أستعين بالعنف لأنه ليس حلاّ	60	%40
لا أستعين بالعنف لأنه ليس من دِينِنَا	80	%53.33
لا أستعين بالعنف خوفا من العقاب	05	%03.33
لا أستعين بالعنف احتراما للقانون	05	% 03.33
المجموع	150	%100

ملاحظة: المجموع 150 لأنّ السؤال كان موجها لمن لا يستعين بالعنف فكان عددهم 150 فردا.

يتبيّن من الجدول رقم (24) أنّ نسبة (53.33%) لا تستعين بالعنف لأنّها ترى أنّه ليس من الدِين، ونسبة (40%) لا تستعين به لأنها ترى أنّه ليس حلاّ. فيما أكّدت نسبة (03.33%) أنّها لا تستعين بالعنف خوفا من العقاب، وصرّحت نسبة (03.33%) أنّها لا تستعين به احتراما للقانون.

ودائما في نفس السياق بخصوص مدى تبنّي أفراد عيّنة البحث لمؤشرات قيمة الوحدة كان السؤال الموالي حول مدى اعتماد أفراد عيّنة البحث للحوار في حياتهم.

الجدول رقم (25) يوضّح مدى اعتماد أفراد عيّنة البحث أسلوب الحوار

الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم أعتمده دائما	205	%82
أحيانا أعتمده	45	%18
لا أعتمده	00	%00
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (25) أنّ نسبة (82 %) من أفراد العيّنة يعتمدون الحوار دائما، فيما نسبة (18%) منهم تعتمده أحيانا فقط.

يتبيّن أنّ غالبية أفراد العيّنة يعتمدون أسلوب الحوار في حياتهم، وهذا يعدّ مؤشرا إيجابيا باعتبار أنّ الحوار يؤدى إلى التفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع، والتوفيق بين المختلفين وتقريب وجهات نظرهم، من خلال تبادل الأفكار والآراء وشرحها وتصويب الخاطئ منها، ومن جانب آخر يسهم في عملية الانفتاح على المجتمعات الأخرى والتعرف على ثقافتها وإيجاد مساحة مشتركة للتعايش معها.

ويُنظر إليه على أنّه أحد القيم الاجتماعية اللازمة لتحقيق التفاهم الاجتماعي، الذي يصعب بدونه إقامة علاقات اجتماعية ناجحة بين الأفراد، من خلال احترام آراء الآخرين، والاستماع الجيّد لهم[1]. وفي اعتماده تتجسّد قيم أخرى. يبنى في إطار تربوي ثقافي عبر مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، انطلاقا من الأسرة التي تعتبر أهم هذه المؤسسات وعبر مختلف المراحل العمرية.

وبخصوص تبريراتهم جاءت إجابتهم كما هي موضّحة في الجدول التالي:

[1] منى صبحي الحديدي، الخطيب جمال محمد، التربية الوجدانية والاجتماعية لطلبة التعليم العام، مكتب التربية العربي، الرياض، د ط، 2007، ص 12.

الجدول رقم (26) يوضّح مبرّرات اعتماد أفراد عيّنة البحث للحوار

الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم أعتمده لأنه سلوك حضاري	73	%29.2
نعم أعتمده لأنه من قيم دِينِنَا	124	%49.6
نعم أعتمده لأني مضطر لأتجنب المشاكل	8	%03.2
أعتمده أحيانا لأني مضطر لأتجنب المشاكل	45	% 18
المجموع	250	%100

يظهر من الجدول رقم (26) أنّ نسبة (49.6%) من أفراد عيّنة البحث يعتمدون الحوار في حياتهم اليومية لأنّه من القيم التي يحثّ عليها الدين، في حين صرّح ما نسبته (29.2%) أنّهم يعتمدونه لأنّه سلوك حضاري. وما نسبته (03.2%) صرّحوا أنّهم يعتمدون الحوار لأنّهم مضطرون لتجنب المشاكل، وما نسبته (18 %) يعتمدونه أحيانا لأنّهم مضطرون لتجنّب المشاكل.

تدل النتائج على اعتماد غالبية أفراد العيّنة الحوار باعتباره من القيم التي يحثّ عليها الدِين الإسلامي، ما يدل على حضور الدّين كمرجعية يستنِد عليها أغلب أفراد عيّنة البحث في تعاملاتهم اليومية.

وعن سؤال حول تعامل أفراد عيّنة البحث مع من يخالفهم الرأي، كانت إجاباتهم موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (27) يوضّح موقف أفراد عيّنة البحث مِمَنْ يخالفهم الآراء والأفكار

الأجوبة	التكرار	النسبة
أحترم رأيه وأتعامل معه	190	% 76
أحترم رأيه وأتجنّبه	60	% 24
لا أحترم رأيه ولا أتعامل معه	00	%00
أنظر له بعداء	00	% 00
المجموع	250	% 100

بتبيّنّ من الجدول رقم (27) أنّ ما نسبته (76%) يحترمون من يخالفونهم الرأي ويتعاملون معهم، في حين ما نسبته (24%) يحترمون من يخالفونهم الرأي ويتجنّبون التعامل معهم.

تشير هذه النتائج إلى أنّ غالبية أفراد العيّنة يحترمون من يخالفونهم الرأي ويتعاملون معهم، ما يعني عدم تعصبهم وتقديرهم للحرية عامة ولحرية الفكر خاصة، كما تدل النتائج على تشبّعهم بثقافة تقبّل التنوّع.

وبخصوص مبررات احترامهم من يخالفونهم الرأي، فقد كانت إجاباتهم كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (28) يوضّح مبرّرات احترام أفراد العيّنة لمن يخالفونهم الآراء

الأجوبة	التكرار	النسبة
لأنّه من قيم ديننا	163	%65.2
لأنّه سلوك حضاري	87	%34.8
المجموع	250	% 100

يتّضح من الجدول رقم (28) أنّ ما نسبته (65.2%) يحترمون من يخالفونهم الرأي لأنّ ذلك من قيم الدين الإسلامي، بينما أرجع ما نسبته (34.8%) احترامهم لمن يخالفونهم الرأي إلى كونه سلوك حضاري.

تشير هذه المعطيات إلى أنّ الدّين يعتبر دافعا لاحترام غالبية أفراد عيّنة البحث من يخالفونهم الرأي والتعامل معهم.

نستنتج من تحليل المعطيات أنّ قيمة الوحدة تجسّدت في ممارسات غالبية أفراد عينة البحث من خلال مؤشر عدم استعانتهم بالعنف (60 %)، واعتمادهم الحوار (82 %)، واحترامهم من يخالفهم الرأي والتعامل معه (76 %). كما تُظهر النتائج أنّ الدين أهم مبرّر لعدم استعانتهم بالعنف (53.33%)، واعتمادهم الحوار في حياتهم اليومية (49.6%)، كما كان دافعا لهم لاحترام من يخالفهم الرأي والتعامل (65.2%)،

1-2- قيمة المسؤولية

الجدول رقم (29) يوضّح مدى احترام أفراد عينة البحث للقوانين والأنظمة في تعاملاتهم اليومية

الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	185	%74
أحيانا	45	%18
لا	20	%08
المجموع	250	%100

يُظهر الجدول رقم (29) أنّ (74 %) من أفراد العيّنة يحترمون القانون ويتقيّدون به دائما، فيما (18%) يحترمونه ويتقيّدون به أحيانا فقط، و(08 %) لا يحترمونه.

تشير هذه النتائج إلى أنّ أغلب أفراد العيّنة يحترمون القوانين ويتقيّدون بها، وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا لما لاحترام القوانين من دور وأهميّة في صون الحقوق، وتقليل التجاوزات والخلافات ونشر الاستقرار والأمن. حيث يذكر الكواري أنّ القانون إضافة إلى كونه يحمي ويعزّز احترام وكرامة الإنسان، يقدم الضمانات القانونية لمنع التّعديات على مختلف حقوقه[1].

وبخصوص مبرّرات احترام أو عدم احترام المبحوثين للقوانين، جاءت إجاباتهم كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (30) يوضّح مبرّرات احترام أو عدم احترام أفراد عيّنة البحث للقوانين والأنظمة

الأجوبة	التكرار	النسبة
أحترم القوانين خوفا من العقوبات	110	%44
أحترمها بدافع ديني	75	% 30
أحترمها لأن القانون فوق الجميع	00	%00
أحترمها لأنه سلوك حضاري	00	%00
أحيانا فقط أحترم القوانين لأنّ غيري لا يحترمها	09	% 03.6
أحيانا فقط أحترمها لأنها تعرقلني	10	%04
أحيانا فقط أحترم القوانين لأنها لا تطبّق على الجميع	26	%10.4
لا أحترم القوانين لأنها لا تطبّق على الجميع	20	%08

[1] الكواري علي خليفة، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

لا أحترم القوانين لأنها تعرقلني	00	%00
لا أحترم القوانين لأنّ غيري لا يحترمها	00	%00
المجموع	250	100

يوضّح الجدول رقم (30) أنّ نسبة (44 %) من أفراد عيّنة البحث تحترم وتتقيّد بالقوانين خوفا من العقوبات، ونسبة (30 %) تتقيد بها وتحترمها بدافع ديني.

أمّا الذين يتقيّدون بالقوانين ويحترمونها أحيانا، فقد برّر ما نسبته (10.4%) بأنّ القوانين لا تطبّق على الجميع، و(04%) برّروا ذلك بأنّ القوانين تعرقلهم، و(03.6%) برّروا سلوكهم بأنّ الآخرين لا يحترمون القوانين. فيما برّر ما نسبته (08 %) عدم احترامهم للقوانين بعدم تطبيقها على الجميع.

نستنتج من هذه المعطيات أنّ الغالبية تتقيّد وتحترم بالقوانين خوفا من العقوبات، ما يشير إلى أنّها لا تحترم من باب الإحساس بالمسؤولية أو كسلوك حضاري ومن باب ممارسة قيم المواطنة، وإنّما خوفا من العقاب. وهناك فئة تتقيّد بالقوانين وتحترمها بدافع ديني، أي تتخذ الدين ضابطا لممارساتها.

أمّا الذين لا يتقيّدون بالقوانين ولا يحترمونها، وغالبية الذين يتقيّدون بها ويحترمونها أحيانا فقط، فقد برّروا ذلك بعدم تطبيقها على الجميع، في إشارة إلى التحيّز واللامساواة عند تطبيقها. فرغم أنّها نسب لا تمثل الأغلبية إلاّ أنّ لها دلالتها وثقلها في مجال العلوم الاجتماعية، كما أنّ عدم سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون محاباة أو تمييز، يؤدي إلى تدني الشعور بالمواطنة وممارسة قيمها لدى الأفراد، فجوهر المواطنة هو أن يكون المواطنون متساوين أمام القانون، وهذا ما خلصت إليه دراسة مكروم عبد الودود من أنّ سيادة القانون من أهم سُبل تنمية قيم المواطنة وتحقيق الواجبات والحقوق لأطراف المواطنة الشاملة.

وبخصوص تدخل أفراد عيّنة البحث لحماية الممتلكات، فقد كانت إجاباتهم كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (31) يوضّح مدى تدخل أفراد عيّنة البحث لحماية الممتلكات

الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم أتدخل	175	% 70
أحيانا أتدخل	00	%00
لا أتدخل	75	% 30
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (31) أنّ نسبة (70 %) من أفراد العيّنة يتدخّلون لحماية الممتلكات (العامة أو الخاصة) فيما أكّد ما نسبته (30 %) أنّهم لا يتدخّلون.

يتبيّن من النتائج أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث يتدخّلون لحماية الممتلكات (العامة أو الخاصة).

وبخصوص مبرّراتهم والأسباب وراء ردود أفعالهم جاءت إجاباتهم موضّحة كما يلي:

أ _ مبررات الذين يتدخلون

نسبة (40%) تتدخّل لأنّها تعتبِر الحفاظ على الممتلكات (العامة أو الخاصة) مسؤولية الجميع، ونسبة (30%) تتدخّل لأنّها تعتبر ذلك واجبا دينيا.

ب _ مبررات الذين لا يتدخلون

صرّح ما نسبته (18 %) أنّهم لا يتدخّلون تجنّبا للمشاكل، في حين أكّدت نسبة (12 %) منهم أنّهم لا يتدخّلون لأنهم يعتبرون ذلك ليس من مسؤولياتهم.

وبخصوص استعانة أفراد العيّنة بالوساطة (المعرفة) أو الرشوة لقضاء حاجاتهم جاءت إجابات المبحوثين كما يلي:

الجدول رقم (32) يوضّح استعانة أفراد عيّنة البحث بالوساطة (المعرفة) أو الرشوة

الأجوبة	التكرار	النسبة
بالوساطة	20	%08
بالرشوة	00	%00
بالوساطة والرشوة	00	%00
لا بالوساطة ولا بالرشوة	130	%92
المجموع	250	%100

يتضح من الجدول رقم (32) أنّ نسبة (92 %) من أفراد مجتمع البحث لا تستعين بالوساطة ولا بالرشوة لقضاء حاجاتها، فيما صرّح ما نسبته (08%) منهم أنّهم يستعينون بالوساطة.

نستدلّ من معطيات الجدول أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث لا تلجأ للرشوة والوساطة وتتجنّب ممارسة هذا الضرب من الفساد، وهذا مؤشر إيجابي من شأنه أن ينمّي ويشيع الشعور بالعدالة وتكافؤ الفرص، ويحفّز الأفراد على ممارسة قيم المواطنة، في حين تؤثر الاستعانة بالرشوة والوساطة سلبا على الأفراد والمجتمع ككل وتعرقل ممارسة قيم المواطنة.

وعن سؤال حول مبرراتهم كانت إجاباتهم موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (33) يوضّح مبررات استعانة أفراد عيّنة البحث بالوساطة (المعرفة) أو الرشوة

الأجوبة	التكرار	النسبة
بالوساطة لأن غيري يستعين بها	20	%08
بالرشوة لأن غيري يستعين بها	00	%00
بالرشوة والوساطة لأن غيري يستعين بهما	00	%00

أستعين بهما لأنهما الطريق الوحيد لقضاء الحاجات	00	%00
لا أستعين بهما لأنهما ليستا من دِينِنَا	195	%78
لا أستعين بالوساطة ولا بالرشوة لأنهما مخالفان للقانون	35	%14
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (33) أنّ (78%) من أفراد عيّنة البحث لا يستعينون بالوساطة (المعرفة) أو الرشوة لقضاء حاجاتهم لأنّهما ليستا من الدين، وما نسبته (14 %) منهم لا يستعينون بهما لأنهما تخالفان القانون، وأكّد ما نسبته (08%) أنّهم يستعينون بالوساطة لأنّ غيرهم يستعينون بها.

تفيد النتائج الخاصة بمحور المسؤولية أنّ هناك حسّ بالمسؤولية لدى أفراد عيّنة البحث، حيث تتجسّد مؤشراتها في ممارساتهم؛ من خلال احترام القانون (74%)، التدخل لحماية الممتلكات العامة والخاصة (70 %)، عدم اللّجوء للرشوة أو الوساطة لقضاء حاجاتهم (92%).

وتشير مبرّراتهم إلى أنّ الخوف من العقاب هو ما يدفعهم لاحترام القوانين والتّقيد بها بالنسبة لغالبية أفراد العيّنة. في حين كان الدين دافعا للتقيّد بالقوانين واحترامها بالنسبة للفئة الثانية. وبالنسبة لتدخّلهم لحماية الممتلكات العامة والخاصّة، فإنّ غالبية أفراد العيّنة يعتبرون تدخلهم من باب المسؤولية، فيما اعتبرته النسبة المتبقية واجب ديني. وبخصوص عدم استعانة أفراد العيّنة بالوساطة (المعرفة) أو الرشوة لقضاء حاجاتهم برّر غالبيهم ذلك بأنّهما (الرشوة والوساطة) ليستا من الدين.

تلفت هذه النتائج إلى حضور الدين كدافع وحافز لفئة معتبرة من أفراد عيّنة البحث لممارسة مؤشرات قيمة المسؤولية، خاصة عدم استعانتهم بالوساطة والرشوة التي تحرّمها نصوص شرعية.

1-3-قيمة المشاركة

الجدول رقم (34) يوضّح مدى ممارسة أفراد عيّنة البحث لمؤشرات المشاركة

الإجابة	كثيرا		نادرا		لا أهتم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مساعدة المحتاجين (مال، مواد غذائية، ألبسة)	140	%56	110	%44	00	%00	250	%100
التبرّع بالدّم	55	%22	155	%62	40	%16	250	%100
النظافة (الأماكن العامة، الشوارع، الشواطئ والمساحات الخضراء).	30	%12	180	%72	40	%16	250	%100
عدم التبذير (تقتصد في استهلاك ماء، غاز، كهرباء)	145	%58	105	%42	00	%00	250	%100

يتّضح من الجدول رقم (34) أنّ نسبة (58%) من أفراد العيّنة يساهمون كثيرا في الحفاظ على (الماء، الكهرباء، الغاز) أي لا يسرفون في استهلاك مصادر الطاقة، وما نسبته (42%) يساهمون نادرا.

ثمّ تليها مساعدة المحتاجين بنسبة (56%) يساهمون كثيرا ونسبة (44%) يساهمون نادرا. ثم يأتي التبرّع بالدم نسبة (22%) من أفراد العيّنة يساهمون كثيرا وما نسبته (62%) يساهمون نادرا، ونسبة (16%) لا يساهمون. وبخصوص النّظافة (الأماكن العامة، الشوارع، الشواطئ والمساحات الخضراء)، أي الاهتمام بالبيئة والمحيط، تشير نتائج الجدول إلى أنّ نسبة (12%) يساهمون كثيرا، ونسبة (72%) يساهمون نادرا، وما نسبته (16%) لا يساهمون.

نستشف من هذه المعطيات أنّ أفراد عيّنة البحث يحرسون كثيرا في مشاركتهم على ترشيد استهلاك (الماء، الغاز، الكهرباء)، ما يوحي أنّ لديهم ثقافة اقتصاد (الماء، الغاز، الكهرباء)، وأيضا يحرسون كثيرا على مساعدة المحتاجين ماديا، مقارنة مع مساهمتهم في عملية التبرع بالدم والنظافة (الأماكن العامة، الشوارع، الشواطئ والمساحات الخضراء). أي إسهامهم في المحافظة على المحيط والبيئة، وهذا ما يعكسه الواقع، حيث أضحى الاهتمام بالبيئة مقتصرا على غرس الأشجار وتنظيف الشواطئ في بداية موسم الاصطياف من طرف جمعيات مهتمة بالبيئة، وهذا ليس كافيا لتحقيق مواطنة بيئية، لأن هذه النشاطات رغم أهميتها ما زالت مرتبطة بمناسبات سنوية، وفاعليتها تقتضي الاستمرارية والمشاركة الواسعة، على اعتبار أنّ الاهتمام بالبيئة والعناية بها يعكس مدى ارتباط الفرد بأرضه ووطنه وحرصه على المحافظة عليه. وقد ترجع قلة الاهتمام بالمشاركة من خلال النظافة (المحيط والبيئة) والتبرع بالدم إلى نقص وعي أفراد عيّنة البحث بأهمية هذين المؤشرين، وبكيفية ممارسة قيم المواطنة في الواقع، ما يشير إلى خلل في أداء مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية في هذا المجال، "لأن المحافظة على البيئة هي عملية بناء وتنمية اتجاهات ومفاهيم، وقيم وسلوكيات بينية لدى الأفراد، بما ينعكس إيجابا على حماية البيئة والمحافظة عليها وتحقيق نوع من العلاقات المتوازنة التي تحقق الأمان البيئي"[1].

[1] عبد المقصود زين، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف، مصر، د ط، 2000، ص14.

في ذات السياق حاولنا معرفة على أيّ أساس تكون مساهمة ومشاركة أفراد عيّنة البحث، فكانت إجاباتهم كالتالي:

الجدول رقم (35) يوضّح مبرّر مساهمة أفراد عيّنة البحث في مؤشرات المشاركة

الأجوبة	التكرار	النسبة
واجبات وطنية	10	%04
واجبات دينية	50	%20
واجبات دينية ووطنية معا	190	%76
المجموع	250	%100

يظهر من الجدول رقم (35) أنّ ما نسبته (76%) من أفراد عيّنة البحث يشاركون في هذه الأعمال لأنّها واجبات دينية ووطنية معا، فيما صرّح ما نسبته (20%) أنّ مساهمتهم فيها على أساس أنّها واجبات دينية، وأخيرا نسبة (04%) صرّحوا أنّهم يشاركون في تلك الأعمال باعتبارها واجبات وطنية.

تشير هذه النتائج إلى أنّ غالبية أفراد العيّنة تعتبر النظافة (الشوارع، الشواطئ، والمساحات الخضراء) وعدم التبدير أي ترشيد استهلاك (الماء، الغاز، الكهرباء)، والتبرع بالدم ومساعدة المحتاجين واجبات دينية ووطنية معا، وبالتالي مساهمتهم فيها ناجمة عن داع ديني ووطني، ما يدلل على مكانة الدين والوطن، ودورهما في تحريك مثل تلك المبادرات لدى أفراد المجتمع، وهو عامل يسهم في خلق رقابة ذاتية لديهم، ويؤكّد أن الدين يمتلك سلطة قويّة تفرض نفسها على الكثير من تمثلات وممارسات الأفراد، حيث أشار حسن علي مصطفى إلى أنّ تعريفات كلمة "الدين" لغة تدور كلها حول معنى لزوم الانقياد، أي تتضمن في طياتها معنى السلطة والإلزام[1].

[1] حسن علي مصطفى، نشأة الدين بين التصوّر الإنساني والتصور الإسلامي "دراسة في علم الاجتماع الديني"، مؤسسة الإسراء للنشر التوزيع، الجزائر، ط1، 1991، ص9.

نستنتج من النتائج المرتبطة بقيمة المشاركة أنّ مستوى ممارسة قيمة المشاركة متوسّط عموما لدى غالبية أفراد عيّنة البحث وهو أقلّ من قيمتي الوحدة والمسؤولية، باعتبار أنّ الغالبية تشارك كثيرا من خلال مؤشري مساعدة المحتاجين (مال، مواد غذائية، ألبسة) (56%) وعدم التبذير (الماء، الكهرباء، الغاز) (58%)، ونادرا ما يشاركون في حملات التبرّع بالدم والنظافة (الشوارع والشواطئ والمساحات الخضراء) (62%، 72%). وهذا رغم أهميّة قيمة المشاركة وتضمين الخطب الدينية كثيرا لها حسب إجابات غالبية أفراد العيّنة، إلاّ أنّها لم تحظ بالاهتمام اللّازم على مستوى ممارساتهم. وتتفق هذه النتائج مع ما توصّلت إليه دراسة محارمة "سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية" من أنّ مستوى ممارسة قيمة المشاركة أقل من غيرها من القيم.

ويشير محمد عمارة في هذا الجانب أنّ من القيم الهامّة التي تقوم عليها المواطنة، هي المشاركة والاهتمام بالشؤون العامة، والتكافل الاجتماعي الذي يصبح فريضة اجتماعية ومسؤولية عامة، يقع إثم التقصير فيها أو التفريط بها على الأمّة جمعاء، لذا يتعيّن على أفراد المجتمع التعاون للقيام بها للوصول إلى القدر اللاّزم من التوازن، الذي يحفظ البناء الاجتماعي سليما ومستقرا ومتكاملا[1].

بعد التّعرف على واقع المواطنة في ممارسات أفراد العيّنة، أردنا الوقوف على مدى مساهمة الخطب الدينية في تبنّيهم قيم المواطنة (المحددة في الدراسة) في ممارساتهم، حيث حاولنا التعرّف على مدى حرس أفراد عيّنة البحث على ممارسة ما تتضمّنه الخطب الدينية من قيم وواجبات نحو الوطن، فكانت إجاباتهم كما هي موضّحة في الجدول التالي:

[1] عمارة محمد، الإسلام وحقوق الإنسان ضرورات ... لا حقوق، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط 1، 2005، ص 97.

الجدول رقم (36) يوضح مدى حرس أفراد العيّنة على ممارسة قيم المواطنة المتضمّنة في خطب الجمعة

الإجابة	التكرار	النسبة
أحرس جدّا	79	%31.6
أحرس بشكل محدود	151	%60.4
لا أحرس	20	%08
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (36) أنّ ما نسبته (60.4%) من المبحوثين يحرسون بشكل محدود على ممارسة ما تتضمنّه الخطب الدينية (خطب الجمعة) من قيم وواجبات نحو الوطن، و(31.6 %) يحرسون جدّا على ممارسة ما تتضمّنه الخطب الدينية، وما نسبته (08%) لا يحرسون على ذلك.

يتبيّن من هذه النتائج أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث يحرسون بشكل محدود على ممارسة ما تتضمّنه وتدعو إليه الخطب الدينية (خطب الجمعة) من قيم وواجبات نحو الوطن، ما يعني أنّ تأثيرها على سلوكاتهم محدود. وبالتالي مساهمتها محدودة في تبنّيهم لقيم المواطنة في ممارساتهم حسب تصريحات الغالبية. وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن التحديّات التي تواجها الخطب الدينية (خطب الجمعة) والأسباب وراء التزام المتلقي المحدود بتجسيد ما تتضمّنه من قيم المواطنة.

2-المواطنة بين ثقل الخطب الدينية وتحدّيات الواقع

تعدّ ممارسات الأفراد المؤشر الذي يقاس به مدى تأثير أي رسالة ونجاحها، ويتأثر هذا النجاح بالعديد من التحديات المرتبطة بالرسالة ذاتها، وتمثّل في هذه الدراسة مضمون ومحتوى خطب الجمعة، ومرتبطة أيضا بواقع يعيشه الأفراد المتلقين لخطب الجمعة ويؤثر على استجابتهم، إما إيجابا فيدعم مضمون الخطب، أو سلبا فيشوّش على رسالتها ويشكّل عائقا يحدّ من فاعليّتها وتأثيرها.

سنحاول من خلال هذا المحور الوقوف على أهم الأسباب والمعوقات التي تؤثر على استجابة المتلقي لما تدعو إليه الخطب الدينية (خطب الجمعة) من قيم وواجبات اتجاه الوطن، وبالتالي تؤثر على مستوى ممارسة قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، وهذا من وجهة نظر جمهور خطب الجمعة.

2-1-التحديات المرتبطة بالخطب الدينية (خطب الجمعة)

الجدول رقم (37) يوضّح الرسالة التي يثق فيها أفراد عينة البحث

الإجابة	التكرار	النسبة
رسالة الخطب الدينية (خطبة الجمعة)	197	%78.8
رسالة القنوات الفضائية	28	%11.2
رسالة الإنترنت	25	%10
المجموع	250	%100

يُظهر الجدول رقم (37) أنّ (78.8%) من أفراد عيّنة البحث يثقون أكثر في رسالة خطبة الجمعة، تليها نسبة (11.2%) يثقون في رسالة الأنترنت، و(10 %) يثقون أكثر في رسالة الفضائيات.

تشير هذه النتائج إلى أنّه رغم البدائل المتاحة من وسائل الاتصال الحديثة من فضائيات وهواتف ذكية الملازمة للفرد والمرتبطة بشبكة الأنترنت، والتي أصبحت جزء لا يتجزأ من الأجهزة الإيديولوجية، الأكثر تأثيرا وفعالية في نشر أفكار وقيم وحتى سلوكيات جديدة، إلاّ أنّ رسالة خطب الجمعة لا زالت تستحوذ على ثقة أغلب أفراد عيّنة البحث لما تحوز عليه من قداسة ومكانة في المجتمع المسلم.

وعن سؤال حول تقييم أفراد عيّنة البحث لمواضيع خطب الجمعة الحالية، جاءت إجاباتهم كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (38) يوضّح تقييم أفراد عيّنة البحث لمواضيع خطب الجمعة

الإجابة	التكرار	النسبة
مواضيع متكرّرة تهتم بجانب العبادة	107	%42.8
مواضيع سطحية لا تعالج الواقع	80	%32
مواضيع جوهرية تعالج انشغالات الناس	63	%25.2
المجموع	250	%100

يتبيّن من الجدول رقم (38) أنّ ما نسبته (42.8%) من المبحوثين أقرّوا أنّ مواضيع الخطب الدينية الحالية متكرّرة وتهتم بجانب العبادة، فيما صرّح ما نسبته (32 %) أنّها مواضيع سطحية لا تعالج الواقع، وأخيرا نسبة (25.2%) منهم أكّدت أنّها مواضيع جوهرية تعالج انشغالات الناس.

تدلّ هذه النتائج على أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث ترى أنّ الخطب الدينية (خطبة الجمعة) متكرّرة ولا تتطرق لواقعهم، في إشارة منهم إلى أنّ هناك فجوة بين واقع يعيشونه وآخر ترويه مواضيع الخطب الدينية (خطبة الجمعة).

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة "الخطاب المسجدي والتغيير الاجتماعي" من أنّ مواضيع الخطاب المسجدي (خطب الجمعة) تفتقد إلى أهمّ مقوّمات النجاح التي حددّها المتلقي في ملامسة واقعه والتعرض لمشاكله الاجتماعية[1]، وهذا يؤثر على فاعليّتها لأنّ المواضيع التي لا تُعنى بحياة الناس اليومية لن تحظى باهتمامهم، وبالتالي لن تحقق الخطبة هدفها ولن يظهر وقع رسالتها في سلوك جمهورها، "أمّا حين يقوم الخطيب في طيات حديثه بالإسقاط على الواقع المعاش، يلحظ هو

[1] نضيرة صحراوي، الخطاب المسجدي والتغيير الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره، ص 81.

بنفسه أثر ذلك، لا في زيادة الوضوح فقط بل في زيادة الإقناع والجاذبية[1]، فتنجح رسالته وينعكس ذلك على سلوك المتلقين.

لنفس الهدف طرحنا سؤال عن مدى تنظيم المسجد لحملات التّطوع (تنظيف، تشجير، تبرع بالدم...) فكانت إجابات المبحوثين على النّحو التالي:

الجدول رقم (39) يوضّح مدى تنظيم المسجد لحملات التّطوع حسب عينة البحث

الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم ينظّم كثيرا	23	%09.2
نادرا ما ينظّم	81	%32.4
لا ينظّم	146	%58.4
المجموع	250	%100

يظهر من معطيات الجدول رقم (39) أنّ نسبة (58.4 %) من المبحوثين أقرّوا أن المسجد لا ينظّم حملات التطوّع، في حين صرّح ما نسبته (32.4 %) أنّه نادرا ما ينظّم، فيما أكّدت نسبة (09.2%) منهم أنّ المسجد ينظّم كثيرا حملات التّطوع.

بناء على هذه النتائج يتّضح أن غالبية أفراد العيّنة تؤكّد عدم تنظيم المسجد لحملات التطوّع، ما يدلّ على أنّه أقل حضورا في مختلف الإسهامات التطوعية والتفاعلات الاجتماعية، واعتماده على تلقين قيم المواطنة من خلال خطب الجمعة دون التشجيع على ممارستها؛ بتنظيم مبادرات جماعية تشارك فيها كافة شرائح المجتمع؛ من شأنها أن ترسّخ تلك القيم في ممارسات الأفراد وتعطيها بعدا دينيا يؤصّلها، لأنّ الأهم هو ترسيخ قيم المواطنة وممارستها بناء على الإيمان بها.

[1] إبراهيم محمد عبد الجابر، المفيد للخطيب الجديد، مرجع سبق ذكره، ص72.

وفي سؤال ذي صلة أكّد ما نسبته (82 %) من المبحوثين أنّه من الضروريّ أن ينظّم المسجد حملات تطوعية لأنّهم يعتقدون أنّ دوره مؤثر جدا، فيما صرّح ما نسبته (18 %) أنّ ذلك ليس ضروريا لانّ المسجد غير معني بها.

نستخلص من هذه النتائج أنّ المتلقي يرى ضرورة إشراك المسجد بصورة فعّالة في مختلف الأنشطة التطوعية، بصفته مؤسسة دينية لها وزنها وقدسيتها لدى جميع أفراد المجتمع، ليكون هناك تواصل جدّي وملموس بين الطرف الفعّال في المسجد وهو الخطيب وبين جمهور خطب الجمعة. فإذا تشارك معهم وساعدهم، وأظهر تقديره واحترامه لمجهوداتهم؛ ترقى مكانته عندهم وصار لهم قدوة، فينعكس ذلك على الأفراد بالولاء والطاعة، وتتعزّز بذلك قيمة المشاركة لديهم ويتزايد تضامنهم تلاحمهم.

وعن سؤال حول مدى متابعة أفراد عيّنة البحث لوسائل الإعلام الوطنية كانت إجاباتهم كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (40) يوضّح مدى متابعة أفراد عينة البحث لوسائل الإعلام الوطنية

الأجوبة	التكرار	النسبة
بشكل كبير	70	% 28
بشكل محدود	140	% 56
لا أتابعها	40	% 16
المجموع	250	%100

يتبيّن من الجدول رقم (40) أنّ نسبة (56 %) من أفراد عيّنة البحث يتابعون وسائل الإعلام الوطنية بشكل محدود، و(28 %) منهم أقرّوا أنّهم يتابعونها بشكل كبير، في حين صرّح ما نسبته (16%) أنّهم لا يتابعونها.

نستنتج من هذه المعطيات أنّ وسائل الإعلام الوطنية تحوز على متابعة محدودة من قبل غالبية أفراد عيّنة البحث، ما يشير إلى عدم الحرص الكبير على متابعة أخبار وأحداث المجتمع.

في نفس المجال حاولنا معرفة الوسيلة الإعلامية التي يتابعها أفراد عيّنة البحث بشكل كبير فتحصّلنا على الإجابات الموضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (41) يوضح الوسيلة الإعلامية التي يتابعها أفراد عيّنة البحث بشكل كبير

الأجوبة	التكرار	النسبة
الصحف المكتوبة	15	%06
القنوات الفضائية التلفزيونية	85	%34
الانترنت	150	%60
المجموع	250	%100

يظهر من الجدول رقم (41) أنّ الأنترنت تحظى باهتمام كبير من قِبَل المبحوثين، وهذا بنسبة متابعة تقدّر ب (60 %)، باعتبارها وسيلة العصر حيث فتحت آفاقا جديدة لمستخدميها فأصبحت المعلومة بفضلها ملكا للجميع، كما وفّرت إمكانية اختيار المناسب منها والتحكم فيها، ويسّرت للمستقبل التواصل المباشر مع المرسل، وإبداء رأيه بحرية وإيصال رسالته إلى جميع أنحاء العالم.

وحازت القنوات الفضائية التلفزيونية على المرتبة الثانية بنسبة متابعة تقدّر ب (34 %)، وهي تستحوذ على نسبة معتبرة من المشاهدة لما تتسم به؛ حيث تقوم بتقريب الواقع للمتلقي من خلال الصورة والصوت، ما يدعم مصداقيتها ويجعلها أكثر قدرة على الإقناع، "فالتلفزيون أداة إعلامية تمكّن الفرد من خيارات متعددة، غير التي توجد في وسطه"[1]. وأخيرا كانت نسبة متابعة الصحف

[1] أليكس ميكشيللي، الهوية، مرجع سبق ذكره، ص143.

المكتوبة (06%)، ما يعبّر عن الاهتمام الضئيل بالقراءة لدى أفراد عيّنة البحث والفرد الجزائري عموما، كما هو الشأن أيضا بالنسبة للفرد العربي مقارنة مع غيره.

وفي نفس السياق ونفس الغاية، حاولنا معرفة إذا يوجد تناقض بين ما يُعرض في مختلف وسائل الإعلام وما يقدّم في خطب الجمعة من قيم، فكانت النتائج الموضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (42) يوضّح إجابات عيّنة البحث حول التناقض بين ما تتضمّنه خطب الجمعة من قيم وما يُعرض في وسائل الإعلام

الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم يوجد تناقض كبير	148	%59.2
يوجد تناقض في بعض الأمور	102	%40.8
لا يوجد تناقض	00	%00
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (42) أنّ نسبة (59.2%) من أفراد العيّنة أكّدوا أنّ ثمة تناقض كبير بين ما تتضمّنه الخطب الدينية (خطب الجمعة) من قيم، وبين ما يعرض في وسائل الإعلام، فيما صرّح ما نسبته (40.8%) أنّ هناك تناقض في بعض الأمور.

نستنتج أنّ غالبية أفراد العيّنة أجمعوا على أنّ هناك تناقض كبير بين القيم المتَضمَّنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة) ومضامين وسائل الإعلام (الفضائيات، الأنترنت).

وعن سؤال حول تأثير وسائل الإعلام الحديثة على أخلاق وسلوكيات الأفراد، فقد كانت إجابات أفراد العيّنة كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (43) يوضّح إجابات المبحوثين حول تأثير وسائل الإعلام الحديثة على أخلاق وسلوكات الأفراد

الأجوبة	التكرار	النسبة
إيجابي أكثر	40	% 16
سلبي أكثر	210	% 84
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (43) أنّ نسبة (84 %) من أفراد عيّنة البحث صرّحوا أنّ وسائل الإعلام الحديثة تأثيرها سلبي أكثر على أخلاق الأفراد وسلوكاتهم، فيما صرّح ما نسبته (16 %) أنّ تأثيرها إيجابي أكثر على أخلاق الأفراد وسلوكاتهم.

نستنتج أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث يُقِرّون بالتأثير السلبي لوسائل الإعلام الحديثة ويدركون خطورتها على أخلاق وسلوكات الأفراد.

وتكمن خطورة وسائل الإعلام والاتصال الحديثة المزوّدة بخدمة شبكة الإنترنت في انفصال المتلقين لها عن الواقع والتعايش مع عالم افتراضي، خاصة وأنّها تحظى بانبهار وانجذاب الكثيرين نحو مضامينها الإعلامية، "حيث يتفق معظم المنظرين على أنّها بصدد خلق عالم إلكتروني يتجاوز العالم الواقعي، وهي تشكّل نوع من المواطنة الكونية الجديدة من خلال التأثير والتفاعل المستمر معها، هذه المواطنة الكونية الجديدة هي بصدد تنميط الأذواق والتفضيلات والتوجهات"[1]،.أي أنّها تهدد النسق الثقافي المحلي من خلال محتويات برامجها، وتشكّل تهديدا أيضا للتنوّع الثقافي، حيث تذكر فاطمة القليني ومحمد شومان، أنّ التدفّق الحرّ للمعلومات والأفكار الذي يخترق حدود الدول ولا يخضع لسيطرتها، لم يثري الثقافة الإنسانية من خلال تنوّع وتعدد الأفكار والآراء، بل يسعى إلى

[1] ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص76.

تغييب قيم وثقافة المجتمعات الضعيفة وانصهارها، وإعادة تنشئة جمهورها وصياغة فكره وفق نموذج قيمي عالمي موحد[1].

وبناء على ما سبق نستخلص أنّ استخدامها المفرط أدّى إلى اختلال في العلاقات الاجتماعية العائلية، وأفرز علاقات وتفاعلات جديدة افتراضية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي. وتؤكّد العديد من الدراسات أنّ التواصل عبر شبكة الإنترنت أسفر عن تلاشي قيمة التواصل وقيمة الحوار داخل الأسر، وهو ما أفقدها التأثير والفاعلية كمرجعيّة ضابطة للقيم والسلوك، وفي المقابل عزّز العزلة والوحدة ودفع نحو الاغتراب الاجتماعي، كما زعزع قيمة الانتماء الوطني ما أثّر على ممارسات قيم المواطنة الأخرى.

تتناسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة علي بوعناقة "الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية" من أنّ قيم الإعلام المفتوح لا تتوافق مع القيم الاجتماعية، ما أسفر عن تغريب الشباب بدلا من ترشيدهم، وهو ما نجم عنه غياب القيم الاجتماعية الإيجابية لتحلّ محلها قيم سلبية، مثل الفردية وعدم الشعور بالانتماء، وعدم التعاون وتحمل المسؤولية الاجتماعية في المجتمع.

وفي نفس السياق جاءت إجابات أفراد عيّنة البحث حول دور الأنترنت والقنوات الفضائية كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (44) يوضّح دور الأنترنت والقنوات الفضائية بالنسبة لأفراد عيّنة البحث.

الأجوبة	التكرار	النسبة
مصدر للحصول على المعلومات وزيادة الوعي	185	%74
مصدر لتطوير وتغيير سلوكي	65	%26
المجموع	250	%100

[1] فاطمة القليني، محمد شومان، الدعاية والإعلان بعد 11 سبتمبر، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، د ط، 2005، ص 196

يتّضح من الجدول رقم (44) أنّ غالبية أفراد العيّنة (74%) يعتمدون الأنترنت والقنوات الفضائية كمصادر للحصول على المعلومات وزيادة الوعي، فسهولة الاستخدام جعلت من هذه الوسائل أهم المصادر التي يستقي منها الفرد معلوماته ويحصل على ثقافته. في حين صرّح ما نسبته (26%) من أفراد العيّنة أنّهم يعتمدون الأنترنت والقنوات الفضائية مصدران لتطوير وتغيير سلوكاتهم، وهذا يتوافق مع نتائج الجدول رقم (41) التي أشارت إلى أنّ الأنترنت تحقق نسبة متابعة كبيرة من قِبل أفراد العيّنة، ثمّ أعقبتها القنوات الفضائية التلفزيونية بنسبة متابعة تقدّر ب (34 %). وفي هذا الصدد يُجمع الباحثون على الدّور الكبير الذي تؤديه هذه الوسائل في تعليم الأفراد وتوجيههم، وتكوين مواقفهم الفكرية والاجتماعية عن طريق "نشر المعرفة على نحو يعزّز النّمو الثقافي وتكوين الشخصية واكتساب المهارات والقرارات في مراحل العمر كافة"[1]. أي تساهم في صياغة البناء المعرفي والفكري للفرد، ما يساعده على تشكيل رؤيته اتجاه قضايا مجتمعه واستيعابها، وفي هذا الصدد حدد "ولبر شرام" أربع عشرة وظيفة أو مهمّة رئيسة أو فرعية لوسائل الاتصال الجماهيري وهي: مراقبة الناس والتعلم منهم، توسع آفاق التعرف على العالم، توسيع التركيز والاهتمام، ... يؤثر في الاتجاهات الضعيفة ويقوّيها، يعمل مدرّسا ويساعد في جميع أنواع التعليم[2].

كما أكّد "ولبر شرام" أيضا أنّ 70% من الصورة الذهنية التي يكوّنها الإنسان عن العالم من حوله هي مستمدّة من وسائل الإعلام[3].

وعن سؤال حول مدى تبنّي أفراد العيّنة لما يُعرض على وسائل الإعلام والاتصال، جاءت الإجابات كما يوضّحها الجدول التالي:

[1] مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة "الدور والتحديات الجديدة"، الدار الجامعية، بيروت، د ط، 1999، ص 49.

[2] مصطفى أحمد، أثر الإعلام في الحياة السياسية، دون دار نشر، سوريا، د ط، 1996، ص62.

[3] عاطف عدلي، العبد عبيد، صورة المعلم في وسائل الإعلام، دار الفكر العربي، مصر، ط2، 2001، ص 20.

الجدول رقم (45) يوضح مدى تبنّي أفراد العيّنة لما يُعرض على وسائل الإعلام والاتصال

الأجوبة	التكرار	النسبة
أَتَبَنَّى ما يعجبني	20	%8
أَتَبَنَّى ما يتناسب مع ديني وتقاليد وطني	205	%82
لا أَتَبَنَّى أبدا ما هو غربي	25	% 10
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (45) أنّ نسبة (82%) من أفراد عيّنة البحث يَتَبَنَّون ما يتناسب مع دينهم وتقاليد وطنهم، وما نسبته (10%) لا يَتَبَنَّون أبدا ما هو غربي، فيما صرّح ما نسبته (08%) من المبحوثين أنّهم يَتَبَنَّون ما يعجبهم.

نستدل من هذه النتائج أن غالبية أفراد العيّنة يَتَبَنَّون ما يتناسب مع دينهم وتقاليد وطنهم، ما يشير إلى أنّ هنالك تأثيرا تحدثه وسائل الإعلام والاتصال الحديثة على الأفراد، ليس على مستوى أفكارهم فقط، وإنّما على مستوى سلوكاتهم أيضا، ويتفاوت هذا التأثير من شخص إلى آخر إذ هناك فئة تتبنّى ما يتناسب مع دينها وتقاليد وطنها، وفئة أخرى تتبنّى ما يعجبها، وهناك شريحة لا تَتَبَنَّى أبدا ما هو غربي، وفي هذا الصّدد ينبّه كل من خير الدين عويس وعطاء الله عبد الرحيم إلى أنّ استمرار تلقي أفكار جديدة وقيم مختلفة من خلال التّعرض لوسائل الإعلام، يؤدي بالفرد إلى تبنّي بعض تلك الأفكار أو القيم، بدرجة تختلف من شخص إلى آخر، بحسب تركيبة شخصيته والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها[1].

فوسائل الإعلام تعاظم دورها بشكل استثنائي وتنامت القاعدة الاجتماعية المستخدمة لها، نظرا لإمكانياتها في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد، فأصبحت تُعتد مؤسّسة هامّة من مؤسسات

[1] خير الدين عويس، عطاء الله حسن عبد الرحيم، الإعلام الرياضي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، د ط، 1989 ص 29.

التنشئة الاجتماعية، لا تُنمّي وعي الأفراد وفكرهم فقط، إنّما يصل تأثيرها إلى قناعاتهم وسلوكاتهم، الأمر الذي ولّد لدى الكثيرين مخاوف من الآثار السلبية الثقافية والاجتماعية والنفسية الّتي تحدثها. حيث يذهب البعض إلى القول أنّ "التّغير الثقافي ما هو إلا ثمرة من ثمرات وسائل الإعلام"[1].

وتؤكد العديد من الدراسات أنّها لا تخلو من مخاطر متعددة، وتعتبرها سلاحا ذو حدّين تحفّز بصيغة أو بأخرى على التغيير في مسارين؛ أي تكوين اتجاهات إيجابية وأخرى سلبية، من خلال نقل أفكار وقيم جديدة والتأثير على قناعات ومعتقدات الأفراد، مثيرة بذلك تناقضات في حياتهم خصوصا الشباب؛ حيث تتوارى خطورتها في مضمون مادتها الإعلامية الذي يختزل المسافة والزمن، في ظل الفضاء المفتوح وغياب أي وعي لخطورة مثل هذا الانتشار، وتسعى بذلك وسائل الإعلام إلى إعادة إعداد وتهيئة الأفراد وفق قيم عالمية تزاحم قيم المواطنة المحلية.

ويذكر الغامدي أنّ التأثير السلبي لوسائل الإعلام مسّ النسق القيمي للمجتمعات الإسلامية والعربية، ما أنتج صراع قيم بين ما هو آت ومفروض من الخارج وبين ما هو أصيل وثابت من الثوابت، وأفضى إلى ضياع البعض بين توزيع الانتماء أو تشتته، وإلى التناقض وعدم الاتساق بين القول والفعل، وهو ما يعبّر عن حالة اللامعيارية السلوكية ويزيد من تفاقمها[2].

ويؤكد العسكري سليمان أنّ معظم علماء الاجتماع المعاصرين يتّفقون على أن ثورة تكنولوجيا عصر المعلومات والعولمة، قد غيّرتا السلوكيات والقيم الاجتماعية للبشر، إن لم تكن قلبتها رأسا على عقب (...) ولا يمكن لأحد أن يتنبّأ باتجاه تطور الأوضاع الحالية، خاصة في ظل تدفق سيول من المعلومات دون قيد أو مراقبة[3].

ومن ناحية أخرى لا تخلو وسائل الإعلام الحديثة من مزايا وإيجابيات، يمكن تحديدها من وجهة نظر المستخدم نفسه وهي:

[1] صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[2] الغامدي ماجد بن جعفر، الإعلام والقيم، مؤسسة خلوق للنشر، الرياض، د ط، 2009، ص 33.

[3] العسكري، سليمان، إعلام العولمة " قيم جديدة أم انكفاء عن الذات"، مجلة العربي، الكويت، العدد 517، ديسمبر 2001، صص 8_ 13.

-المشاركة في عملية الاتصال.

-فهم ما يحيط به من ظواهر وأحداث.

-تعلم مهارات جديدة.

-الاستمتاع والاسترخاء والهرب من مشاكل الحياة.

-الحصول على معلومات جديدة تساعده على اتخاذ القرارات والتصرف بشكل مقبول اجتماعيا[1].

2-2-التحديات المرتبطة بالواقع الاجتماعي للمتلقي

وفي نفس السياق حاولنا الوقوف على التّحديات المرتبطة بالواقع المعيشي للمتلقين، التي تحدّ من ممارستهم لقيم المواطنة وتؤثر بالتالي على فاعلية الخطب الدينيّة. فكان سؤالنا الأول حول مدى حصول أفراد عينّة البحث على ما طمحوا إليه، فتحصلنا على الإجابات الموضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (46) يوضّح مدى حصول أفراد عيّنة البحث على ما طمحوا إليه.

الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	20	% 8
إلى حد ما	110	%44
لا	120	% 48
المجموع	250	100

يوضّح الجدول رقم (46) أنّ نسبة (48 %) من أفراد العيّنة لم يحصلوا على ما طمحوا إليه. وما نسبته (44%) حصلوا إلى حدّ ما على ما طمحوا إليه، فيما صرّح ما نسبته (08 %) أنّهم حصلوا على ما طمحوا إليه.

[1] محمد البخاري، الإعلام وتحليل المضمون الإعلامي، دار علاء الدين، سوريا، ط2، 2008، ص 40.

يتّضح من هذه المعطيات أن أغلب أفراد العيّنة لم يحصلوا على ما طمحوا إليه، ونسبة مقاربة لهم حققوا طموحاتهم إلى حد ما فقط، ما يعني أنّ سقف طموحاتهم كان أعلى مما حققوه في الواقع، أي هناك عدم إشباع لحاجاتهم أو ما يمكن التعبير عنه بالحرمان، الأمر الذي يراه الباحثون المختصون يؤثر سلبا على سلوكات الأفراد، وقد يصل إلى حد العنف، حيث يذكر بركوفتز Léonard Berkowitz "أنّ الشعور الدائم بالحرمان يؤدّي إلى نوع من التمرّد نتيجة الشعور بالإحباط، ما يترتّب عنه العدوان ... ويؤدّي إلى مزيد من العنف، وبذلك يتولّد الصراع الذاتي وصراع الأنا مع الآخر"[1].

فالحاجة تؤثّر في سلوك الأفراد وهي أحد أهم العوامل التي تقف حاجزا أمام ممارستهم لقيم للمواطنة، فقد توصّلت الكثير من الدراسات والبحوث إلى أنّ هناك علاقة بين الظروف الاجتماعية كالحرمان من إشباع الحاجات وبين السلوكات اللامعيارية البعيدة عن المواطنة. فبقدر تمتع الفرد بحقوقه بقدر ارتباطه بوطنه وولائه له، وإذا فشل في الحصول عليها وإشباع حاجاته، قد يتنكّر لانتمائه لوطنه ويجحد فضله عليه ويتبنّى مواقف سلبية، وفي هذا السياق يؤكّد لية أنّ من التحدّيات والعراقيل التي تواجهها المواطنة عدم حصول المواطنين على مختلف حقوقهم[2].

وتتوافق هذه النتائج مع معطيات الجدول رقم (17) حيث أنّ أغلب أفراد العيّنة غير راضين عن وطنهم لأنّه لم يقدّم لهم كلّ حقوقِهم.

ودائما في إطار الأسئلة الخاصة بالتحديات المرتبطة بالواقع الاجتماعي للمتلقي، أردنا التّعرف على تقييم أفراد عيّنة البحث للخدمات (الصحيّة، معاملات إدارية...) المقدمة لهم، فجاءت الإجابات كما يوضّحها الجدول التالي:

[1] محمد حسن علاوي، شغب الملاعب في كرة القدم المصرية، جامعة حلوان، مصر، د ط، 1980، ص 156.

[2] علي لية، المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص106.

الجدول رقم (47) يوضّح تقييم أفراد عيّنة البحث للخدمات (الصحيّة، معاملات إدارية ...) المقدمة لهم.

الأجوبة	التكرار	النسبة
جيّدة	00	%00
متوسّطة	145	% 58
حسنة	10	%04
سيّئة	95	% 38
المجموع	250	%100

يوضّح الجدول رقم (47) أنّ ما نسبته (58 %) من المبحوثين صرّحوا أنّ مستوى الخدمات المقدّمة متوسّط، وما نسبته (38 %) صرّحوا أنّ مستواها سيّئ، في حين صرّح ما نسبته (04 %) أن مستوى الخدمات المقدمة حسن.

تفيد هذه النتائج أنّ غالبية أفراد العيّنة أقرّوا أنّهم يتمتّعون بخدمات متوسّطة، ونسبة معتبرة صرّحت أنّ الخدمات المقدّمة لهم سيّئة. وهو عامل آخر لا يدعم ممارسة قيم المواطنة، وفي ذات الوقت يعد تحدّ تواجهه الخطب الدينية (خطب الجمعة)، فمن مسبّبات أزمة المواطنة إلى جانب غياب المساواة أمام القانون والتهميش، هناك تدنّي مستوى الخدمات، لأنّ شعور الفرد بمواطنته يتأثّر بمدى استفادته من الخدمات المقدمة له وبمدى جودتها، بما يصون كرامته ويحفظ حقوقه. وسوء المعاملة ورداءة الخدمة يجعله يتذمر ويتمرد؛ فيتزوي عن مجتمعه ولا يتفاعل مع قضايا وطنه ولا يشارك في تنميّته.

وعن سؤال بخصوص الوسيلة المتاحة حاليا للحصول على منصب عمل، كشفت إجابات أفراد عيّنة البحث عن النتائج الموضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (48) يوضّح إجابات أفراد العيّنة حول الوسيلة المتاحة للحصول على منصب عمل

الأجوبة	التكرار	النسبة
المشاركة في مسابقات التوظيف على أساس الشهادة	45	%18
الوساطة (العلاقات الشخصية)	175	% 70
الرشوة	30	% 12
المجموع	250	100

توضّح نتائج الجدول رقم (48) أنّ نسبة (70 %) من أفراد العيّنة صرّحوا أنّ الوسيلة المتاحة للحصول على منصب عمل هي الوساطة (العلاقات الشخصية)، بينما صرّح ما نسبته (18%) أنّ المشاركة في مسابقات التوظيف هي الوسيلة المتاحة للحصول على منصب عمل، وأخيرا نسبة (12 %) ترى أنّ الرّشوة وسيلة المتاحة للحصول على منصب عمل.

يتبيّن من هذه النتائج أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث تعتبر الوساطة (العلاقات الشخصية) من أبرز الوسائل المتاحة للحصول على وظيفة، وهذا يعكس الواقع الاجتماعي، حيث يشير محمد نجيب بوطالب في هذا السياق أنّ ظاهرة الاستنجاد بالقرابة والتوسط بالمعارف في الحصول على العمل أو المنصب، بل حتى ضمان الحقوق المعيشية الأساسية، لا تختفي عن أي وسط اجتماعي عربي، كما أن التنافس لا يحقق دوما وفق القوانين والضوابط الرسمية؛ وإنما ضمن شبكة خفية أو شبكة علنية من الأعراف والتوسطات[1]. وتوحي هذه النتائج بغياب كل من المساواة وتكافؤ الفرص التي تعتبر حقوقا للمواطن، يعترف بها ويؤكد على ضمانها القانون؛ حيث يعد مبدأ تكافؤ الفرص من

[1] محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، د ط، 2002، ص14

التزامات التي تقع على عاتق الدولة من أجل رقي الوطن وتطوره وتحقيق الصالح العام[1]. كما تلفت هذه النتائج أيضا إلى حقيقة التناقض الذي يعيشه الأفراد في المجتمع، بين ما هو ممارس في الواقع وبين ما هو معلن.

وفي ذات السّياق جاءت إجابات أفراد عيّنة البحث عن السّبب الأساسي وراء عدم احترام القوانين والأنظمةكما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (49) يوضّح أهم سبب وراء عدم احترام القوانين والأنظمة حسب أفراد عيّنة البحث

الأجوبة	التكرار	النسبة
عدم الوعي بالقوانين والأنظمة	65	%26
التحيّز عند تطبيق القوانين وانتشار العلاقات الشخصية	120	%48
التهميش وعدم التعرف على مشاكل المواطنين	40	%16
عدم توفير فرص العمل	15	%06
عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة	05	%02
عدم توفير الخدمات الأساسية	05	%02
المجموع	250	%100

[1] عبيد منى مكرم، المواطنة، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

يتّضح من الجدول رقم (49) أنّ أكبر نسبة من أفراد العيّنة (48 %) تَعتبِر التّحيّز عند تطبيق القوانين وانتشار العلاقات الشخصية أهم سبب وراء عدم احترام القوانين والأنظمة، وهذا يتناسق مع مبرّرات أفراد العيّنة الذين لا يتقيّدون بالقوانين ولا يحترمونها، وغالبية الذين يتقيّدون بها ويحترمونها أحيانا، كونها لا تطبيق على الجميع، في إشارة إلى التمييز والتفريق بين المواطنين عند تطبيق القوانين.

وهذا يلفت إلى التأثير السلبي الذي يحدثه التحيّز وانتشار العلاقات الشخصية على ممارسة قيم المواطنة، ويؤكّد أهميّة سيادة القانون لاستتباب الشعور بالعدالة والمساواة التي تُعتبر حقا للمواطن وواجبا على الدولة، التي من واجبها السّهر على تأمينها وتحقيقها كأحد أسس وركائز قيام مجتمع المواطنة، تزرع الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وتشجّع على التحلّي بقيم أخرى، وغيابها سبب كاف لتفشّي الفوضى والسلوكات اللامعيارية. ويذكر الكواري في هذا الصدد أنّ من أهم حقوق المواطن سيادة القانون، لأنّه إضافة إلى كونه يصون استقلال واحترام الإنسان ويعزّز كرامته، يقدّم الضمانات اللّازمة لحماية حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

وتتفق هذه النّتائج مع ما توصلت إليه دراسة حمادة نجلاء "المواطنة والنوع الاجتماعي" من أنّ أهم المعوقات التي تحول دون تجسيد المواطنة، هي غياب سيادة القانون وعدم الموضوعية في تطبيقه لازدواجية المساءلة بين المواطنين، أي على أساس القرابة أو العشيرة أو الصداقة...، غياب العدالة الاجتماعية والمساواة.

ثم في المرتبة الثانية يأتي عدم الوعي بالقوانين والأنظمة بنسبة (26%) وهي نسبة معتبرة ومعبِّرَة، فالجهل بالقوانين يجعل الفرد لا يحترمها، جهلا بأهميّتها في تنظيم أموره ومجتمعه، كما أنّ "الوعي النّاضج هو السّلاح الحقيقي لجعل المواطن يتمتّع بالحصانة اللّازمة أمام المتغيّرات المعاصرة المختلفة"[2]، فكثيرا ما استُغِلّ جهل المواطن بالقوانين وحقوقه وعدم مطالبته بها لغير صالحه من قِبَل جهات انتهازية. كما أنّ مع الوعي يدرك الأشخاص أنّ المواطنة ليست شعارا مجرّدا بعيدا عن

[1] علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطيّة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] محفوظ محمّد وآخرون، المواطنة والوحدة الوطنية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، د ط، 2008، ص 144.

واقعهم المعيشي، وإنّما هي منظومة قيمية ذات أبعاد متعددة تسعى لمنحهم كلّ حقوقهم، مقابل للالتزام بكل واجباتهم ومسؤولياتهم.

وفي نفس السّياق توصلت دراسة مكروم الموسومة ب "الإسهامات المتوقّعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة" إلى أنّ غياب الوعي بقيم المواطنة يؤدي إلى تنامي العديد من المشكلات، ويهدّد المصالح الوطنية، ويفضي إلى انحلال منظومة القيم الاجتماعية بين الفرد والمجتمع والدولة.

وفي المرتبة الثالثة نجد التهميش وعدم التعرف على مشاكل المواطنين بنسبة (16 %)، فالتهميش يجعل الفرد يشعر بالإحباط ثمّ الاغتراب، ما يؤثر سلبا على سلوكه الذي يصبح مناف لقيم المواطنة وضد مصلحته ووطنه، حيث تشير النّتائج التي توصّلت إليها دراسة بوعناقة علي "الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية" إلى أنّ التّهميش وعدم التّعرف على مشكلات الشباب يؤدّي إلى السلوكات المنحرفة ويعد من معوقات ممارسة قيم المواطنة.

ثم يأتي عدم توفير فرص العمل بنسبة (06%)، فرغم الانتشار الواسع للبطالة وما تسبّبه من ضرر نفسي ومادي للأفراد، إلاّ أنّها حازت على المرتبة الرابعة كأحد الأسباب التي تجعل الفرد لا يحترم القوانين ولا يلتزم بها، وفي هذا الصدد يشير حافظ سعيد إلى أنّ الشباب العاطل عن العمل هو أكثر الفئات فقدانا لمعنى المواطنة[1].

وأخيرا بنسب متساوية (02%) عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة، وعدم توفير الخدمات الأساسية.

نستدل من هذه النتائج أنّ التّحيّز عند تطبيق القوانين وانتشار العلاقات الشخصية هو أهمّ سبب يجعل أفراد عيّنة البحث لا يحترمون القوانين والأنظمة، فرغم وجود عوامل الأخرى إلا أنّ وقعها وتأثيرها على الأفراد يقلّ بوجود الإحساس بالعدالة والإنصاف، الناجم عن سيادة القانون على الجميع دون تمييز أو استثناء، لأنّ جوهر المواطنة هو أن يكون المواطنون متساوين أمام القانون، "فازدواجية المساءلة تعدّ من أهم معوّقات ممارسة قيم المواطنة، حيث يتمّ تطبيق مبدأ

[1] حافظ سعيد، المواطنة حقوق وواجبات، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المساءلة على فئة دون الأخرى، وغض الطرف عن تجاوزات دائرة الأقرباء والأصدقاء، وأبناء العشيرة أو الطائفة، وتركيز المحاسبة وتطبيق الأنظمة على من هم خارج هذه الدائرة"[1]، وهذا كله ينضوي ضمن حلقة الفساد الذي يشكّل مصدر خطر على المواطنة وعلى المجتمع ككل، لأنّ سلامة المجتمعات واستقرارها يرتبط إلى حد كبير بطبيعة العلاقة بين الفرد ومؤسسات المجتمع.

وفي نفس السّياق حاولنا معرفة القيمة التي يراها أفراد العيّنة ضرورية لربطهم بالوطن من بين قيم العدل، العمل والحريّة، فكانت إجاباتهم كما هي موضّحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (50) يوضّح القيمة التي يراها أفراد العيّنة ضرورية لربطهم بالوطن وبقائهم فيه

الأجوبة	التكرار	النسبة
العدل	210	%84
العمل	25	%10
الحرية	15	%06
المجموع	250	%100

يتبيّن من نتائج الجدول رقم (50) أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث (84 %) يعتبرون العدل القيمة الضرورية التي تعزّز ارتباطهم بوطنهم، رغم مكانة وأهميّة الحرية والعمل في حياة الإنسان. فالعدل من القيم السامية التي دعت إليها مختلف الأديان وأكّدت عليها مختلف الدساتير والمواثيق الدولية، فبسيادة العدل يتعزّز لدى المواطن شعور الأمان والثقة بنفسه وبغيره من أفراد ومؤسسات، فينظر للآخر باحترام وتقدير ويتحلىّ بالعديد من القيم؛ كالمسؤولية والإخلاص والأمانة. كما يترسّخ ويتعمّق بوجوده الانتماء ويتقوّى الشعور بالمواطنة، ما يجعله يضبط تصرّفاته ليوازن بين الحقوق والواجبات، فيكون من أولويات أهدافه العمل على تحقيق مصالحه الشخصية وفقا للمصلحة العليا للوطن، إذ "كلما انتشرت العدالة زاد انتماء الناس لوطنهم، وحبّهم له وإخلاصهم وتفانيهم في

[1] فوت ريان، النسوية والمواطنة، ترجمة أيمن بك، سمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، د ط، 2004، ص 19.

سبيل رفعته، وحمايته والتضحية في سبيله في جميع الظروف والأوقات[1]، وفي غيابها يشعر الفرد بالظلم والقمع، ما يفضي إلى نشوب انقسامات وصراعات تدفع بالفرد للبحث عن انتماءات ضيقة والتعصب لها، بدلا من الانتماء للوطن. وهو ما يؤثّر على مستوى مشاركته وممارسته لقيم المواطنة، ويؤدي إلى جنوحه نحو سلوكات لامعيارية.

وتتناسق هذه النتائج مع معطيات الجدول رقم (49) الّتي تشير إلى أنّ غالبية أفراد العيّنة تَعتبِر التّحيز عند تطبيق القوانين وانتشار العلاقات الشخصية أهم سبب يجعلهم لا يحترمون القوانين والأنظمة. ولذلك ينبّه علي لية إلى أنّه على الدولة الرشيدة القيام بتطبيق العدالة من إتاحة الفرص بالتساوي بين أبناء ومناطق الوطن، على قدم المساواة دون أيّ تحيّز أو محاباة في جميع المجالات والخدمات[2].

ثمّ يأتي العمل بعد العدل بنسبة (10%) باعتبار أنّ العمل قبل أن يكون حقا أو واجبا، هو حاجة ضرورية في حياة الأفراد كمصدر للدخل المالي، لتلبية اللّوازم الأساسية وأوّلها الحاجات الفسيولوجية الفطرية التي تتوقف عليها حياته. ثم تأتي الحرية بنسبة (06%) وهي تعد مطلبا أساسيا ومبتغى كل فرد، تناضل من أجلها كافة الشعوب؛ فالإنسان يتوق للحرية ويبحث عنها في مختلف مستويات حياته، فعلى المستوى الشخصي يشعر في وجودها بالطمأنينة والأمان النفسي، وعلى المستوى الاجتماعي تدفع به إلى استغلال كامل طاقاته وإمكاناته لينتج ويبدع، نتيجة شعوره بالتحرر من القيود. كما أنّه في ظلّها يقرّر ويختار ممثليه في السلطة، فيشارك بذلك في تسيير الشأن العام للدّولة ويتحمل مسؤولية اختياراته وتبعاتها.

بعد أن تعرّفنا على القيمة التي يراها أفراد العيّنة ضرورية لربطهم بالوطن، حاولنا التعرف على مدى اهتمام أفراد عيّنة البحث بما يجري في مجتمعهم من أحداث، فجاءت إجاباتهم كما يلي:

[1] الكافي إسماعيل عبد الفتاح، موسوعة القيم والأخلاق الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] علي ليه، المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الجدول رقم (51) يوضّح مدى اهتمام عيّنة البحث بالأحداث التي تدور في المجتمع

الأجوبة	التكرار	النسبة
أهتم بشكل كبير	80	%32
أهتم لكن بشكل محدود	160	%64
لا أهتم	10	%04
المجموع	250	%100

يظهر من الجدول رقم (51) أنّ ما نسبته (64%) من أفراد عيّنة البحث يهتمّون بشكل محدود بالأحداث التّي تدور في المجتمع، فيما صرّح ما نسبته (32%) أنّهم يهتمّون بشكل كبير بما يحدث في المجتمع، وأخيرا صرّح ما نسبته (04%) أنّهم لا يهتمون بما يجري في المجتمع.

يتضح من هذه النتائج أنّ غالبية أفراد العيّنة يهتمّون بشكل محدود بالأحداث التّي تدور في مجتمعهم، وكأنّها أمور هامشية بالنسبة لهم، وهم غير معنيّين بها بشكل مباشر؛ وهو عامل لا يساعد على ممارسة قيم المواطنة، لأنّ لامبالاة الأفراد وعدم اكتراثهم بما يحدث من حولهم يدفع بهم إلى الانزواء والعزلة، وبالتالي عدم تقديم أي إسهام أو مشاركة في مجال من المجالات. وهذا مؤشر قد ينبّه إلى وجود إشكال على مستوى الشعور بالانتماء للوطن، وأيضا إلى وجود عوامل تدفع بهم في هذا الاتجاه.

وتتوافق هذه المعطيات مع نتائج الجدول رقم (40) التي أفادت أن غالبية أفراد عيّنة البحث (56%) يتابعون وسائل الإعلام الوطنية بشكل محدود.

ودائما في نفس السياق سألنا أفراد العيّنة عن مدى أهميّة دورهم في المجتمع فكانت إجاباتهم كالتالي:

الجدول رقم (52) يوضّح مدى أهمية دور أفراد العيّنة في المجتمع

الأجوبة	التكرار	النسبة
مهم جدّا	65	% 26
مهم إلى حدّ ما	150	%60
غير مهم	35	% 14
المجموع	250	%100

يُظهر الجدول رقم (52) أنّ نسبة (60%) من المبحوثين أقرّوا أنّ دورهم مهمّ إلى حدّ ما فقط، ونسبة (26 %) صرّحوا أنّ دورهم مهمّ جدّا في المجتمع، فيما صرّح ما نسبته (14 %) أنّ دورهم غير مهم في المجتمع.

نستخلص من هذه النتائج أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث ترى أنّ دورها مهمّ إلى حدّ ما فقط، ما يشير إلى أنّها غير مندمجة كليا في المجتمع و لم تحقق توافقا كاملا معه، قد يكون نتيجة لعدة عوامل كالتهميش والإقصاء ...، لأنّ الفرد الذي يحسّ أنّ مكانته في المجتمع في المرتبة الثانية أو الثالثة... يفقد ثقته بنفسه وبمن حوله، ومن الصّعب عليه أن يتفاعل ويندمج بشكل تام في مجتمعه ويكتسب شعورا بمواطنته. كما قد يكون مؤشّرا على ضعف الشعور بالانتماء الذي يتأثر بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ حيث كثيرا ما نرى أنماط سلوك يصعب تفسيرها أو تبريرها، تكون أحيانا نتيجة لعدم شعور الفرد بالانتماء وإحساسه بالعزلة عن الجماعة. وفي هذا السياق توصلت دراسة علي بوعناقة "الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية" إلى أنّ ما يولّد لدى الشباب شعورا بعدم الانتماء إلى وطنهم، ويؤدي إلى تهميشهم، ويحول دون سعيهم للعمل الجاد تجاه وطنهم، هو غياب العدالة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص للحصول على العمل.

كما تتناسق هذه النتائج مع معطيات الجدول رقم (51) حيث تهتمّ غالبية أفراد عيّنة البحث بشكل محدود بالأحداث التّي تدور في مجتمعهم.

أما النسبة (26 %) الّذين صرّحوا أنّ دورهم مهمّ جدا في المجتمع، فهي تقارب نسبة الذين يهتمون بشكل كبير بما يحدث في المجتمع (32%) الجدول رقم (51)، يبدو أنّ أفراد هذه الفئة أكثر اندماجا وتوافقا مع مجتمعهم وأكثر ثقة بأنفسهم من غيرهم.

ولمعرفة مدى رغبة أفراد عيّنة البحث في الهجرة خارج الوطن، طرحنا سؤالنا التالي: هل تفكر في مستقبل خارج حدود وطنك؟ فجاءت الردود الموضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (53) توضّح مدى رغبة أفراد العيّنة في الهجرة إلى الخارج.

الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	60	%24
لا	105	%42
دون إجابة	85	%34
المجموع	250	%100

يتبيّن من نتائج الجدول رقم (53) أنّ غالبية أفراد العيّنة (42%) لا يفكّرون في مستقبل خارج حدود وطنهم، وهذا رغم تصريحات أغلب أفراد العيّنة (48 %) بعدم تحقيق ما طمحوا إليه، و(44%) منهم حققوا طموحاتهم إلى حدّ ما الجدول رقم (46)، وغالبيتهم يعتبرون دورهم في المجتمع مهمّ إلى حدّ ما فقط (60%)، وتتّسق هذه النتائج مع ما خلص إليه الجدول رقم (15) من أنّ غالبية أفراد العيّنة (88%) يؤيّدون الشخص الذي يبقى في وطنه معتزّا ويعمل على تنميته مهما كانت الظروف، ما يشير إلى عمق العلاقة والارتباط بوطنهم.

فيما امتنع ما نسبته (34%) عن الإجابة وهي نسبة لها دلالاتها توحي بتردّد هذه الفئة التي لم تحسم أمرها بعد، وهي تلعب دورا حاسما في المستقبل لترجيح كفة الذين يفكّرون في مستقبل خارج حدود وطنهم أو الذين يفضلون البقاء فيه رغم كل الظروف. وصرّح ما نسبته (24%) أنهم يفكّرون في ذلك.

خلاصة الفصل الخامس

خلال هذا الفصل من الدراسة الميدانية قمنا بعرض وتحليل المعطيات والبيانات المرتبطة بمحور واقع المواطنة في ممارسات متلقي الخطب الدّينية (خطب الجمعة)، حيث حاولنا البحث عن مدى ممارسته لقيم المواطنة المحددة في الدراسة (الوحدة، المسؤولية، المشاركة)، وكذلك تمّ عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمحور التحدّيات التي تواجهها خطب الجمعة.

أوضّحت النّتائج أنّ أفراد عيّنة البحث يمارسون قيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة من وحدة ومسؤولية بشكل كبير، فيما كان مستوى ممارسة قيمة المشاركة متوسطا، كما تبيّن أنّهم يحرسون بشكل محدود على ممارسة ما تدعو إليه خطب الجمعة. وأيضا أفادت المعطيات أنّ هناك تحدّيات تواجهها خطب الجمعة والمتلقي تؤثر على مستوى ممارسة قيم المواطنة.

مناقشة النتـائج

والحكم على الفرضيات

مناقشة النتائج والحكم على الفرضيات

الفرضية الأولى:

من خلال مقترحنا الأوّل المتمثل في كون الخطب الدينية (خطب الجمعة) تساهم في توعية المتلقي بقيم المواطنة، حاولنا بداية التّعرف على واقع المواطنة في خطب الجمعة؛ أي مدى تضمينها لقيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة (الوحدة، المشاركة، المسؤولية) من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث. ثم الوقوف على واقع المواطنة في الوعي الفكري للمتلقي.

بناء على مناقشة وتحليل المعطيات المتحصّل إليها، يتبيّن أنّ خطب الجمعة تتضمن كثيرا قيمة المسؤولية، حيث تتطرق كثيرا إلى الحفاظ على الممتلكات (العامة أو الخاصة) (56 %)، وأيضا تتطرق كثيرا إلى احترام القوانين والأنظمة (60%).

كما تتضمن كثيرا قيمة المشاركة في صورة مساعدة الآخرين (64%)، والنظافة (48%) وعدم التبذير (48%).

وفيما يخص قيمة الوحدة لم تحرز على نفس درجة الاهتمام على مستوى مضمون خطب الجمعة مقارنة بالمشاركة والمسؤولية، حيث تهتم كثيرا بمؤشر واحد وهو نبذ العنف (62%)، وتتطرق أحيانا إلى نبذ التمييز (46%)، فيما تبيّن غياب مؤشر احترام الآراء والأفكار المخالفة (44%)، وكذلك الحوار (61.2%) بالرغم من أهمية هذين المؤشرين. وبالتالي حضور محدود لمؤشرات قيمة الوحدة على مستوى مضمون الخطب الدينية.

وبخصوص واقع المواطنة في وعي أفراد عيّنة البحث، أوضحت المعطيات أنّ غالبية أفراد عيّنة البحث بنسبة (72%) يمنحون الأولوية في الانتماء للوطن، ويؤيّدون الشخص الذي يبقى في وطنه معتزّا ويعمل على تنميته مهما كانت الظروف (88%). وغالبيّتهم يعتبرون الوطن هو البلد الذي لديهم فيه حقوق وواجبات اتّجاهه (54%)، وغالبيّتهم غير راضين عما قدّموه للوطن لأنه يستحقّ أكثر (60 %). كما أنّ غالبية أفراد العيّنة يقومون بواجباتهم قبل التفكير في الحصول على حقوقهم (64 %)، ويرون أنّ المواطنة تتضمّن جانبان شعور وممارسة معا وِفق ما عبّرت عنه

نسبة (86 %). تعكس هذه المعطيات وعي غالبية أفراد العيّنة وحسّهم الوطني، وتعدّ مؤشرات إيجابية توحي بعمق انتمائهم وقوة ارتباطهم بوطنهم.

وبخصوص مؤشرات قيمة الوحدة أكّد غالبية أفراد العيّنة رفضهم للتعصّب (التمسك بالرأي الشخصي في السياسة أو الدين...) (88%)، وللعنف الجسدي واللّفظي (السّب والشّتم) (90%). أمّا قيمة المسؤولية فقد عبّر غالبية أفراد عيّنة البحث عن رفضهم لتخريب المنشآت والممتلكات (94%)، ولعدم احترام القوانين والأنظمة (المرور، الإدارات، الدّور، الانضباط في العمل) (96%)، وللوساطة (86%) وللرشوة (96%). وفيما يتعلق بقيمة المشاركة فقد أكّد غالبية أفراد العيّنة قَبولهم مساعدة الآخرين (96.8 %)، ورفضهم رمي القمامة والمخلّفات في الطرق والشوارع (98%).

ومنه يتبيّن رفض غالبية أفراد عيّنة البحث للممارسات السّلبية التي تتعارض مع المواطنة، ودعمهم لقيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة (الوحدة، المسؤولية، المشاركة). وهذا مؤشر إيجابي وعامل مهم في إرساء تلك القيم في ممارساتهم، لأنّ الفكر هو أساس بناء سلوك الفرد، فمن منطلق تفكيره الواعي وإدراكه لدوره يحدّد سلوكه وعلاقاته مع غيره.

إلاّ أن غالبية الأفراد غير راضين عن وطنهم لأنّه لم يقدّم لهم كلّ حقوقِهم بنسبة (54 %)، وأيضا الغالبيّة بنسبة (48%) ترى أنّ المواطنة تتجسّد عمليا من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية واحترام رموزها (العلم، النشيد الوطني...)، يليها الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته (26%)، ثم اتقان العمل (10%)، فاحترام القوانين بنسبة (08 %)، ثم الحفاظ على الممتلكات العامة بنسبة (04 %). وأخيرا الخدمة الوطنية والمشاركة في الانتخابات بنسبة (02%) لكلّ منهما؛ ما يعني أنّ أفراد العيّنة يقدّمون الجانب المعنوي الوجداني على الجانب العملي وهو ما يؤثر على ممارسة قيم المواطنة، فرغم أهميّة الشعور بالاعتزاز والفخر بالانتماء للوطن واحترام الرموز الوطنية كأساس وقاعدة صلبة لبناء مجتمع المواطنة، إلاّ أن الجانب العملي السلوكي هو الأهمّ، حيث يُعتمَد كمؤشر لقياس مواطنة الشعوب وتحضّرها.

وأخيرا نستخلص أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تساهم في توعية أفراد مجتمع البحث بقيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة، باعتبار تضمينها لقيمتي المسؤولية والمشاركة بدرجة كبيرة، وأيضا تضمين قيمة الوحدة بدرجة محدودة، وبالتالي تحققت الفرضية الأولى، وأجبنا عن السؤال الأول والثاني لهذه الدراسة إذ تعرفنا على واقع المواطنة في خطب الجمعة، وعلى واقعها في الوعي الفكري لمتلقيها.

الفرضية الثانية:

بخصوص الإجابة عن الفرضية الثانية التي مفادها أنّ المتلقي يتبنّى قيم المواطنة المتضمّنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة) بشكل محدود في ممارساته، أظهر تحليل المعطيات أنّ قيمة الوحدة تجسّدت في ممارسات أفراد عينة البحث من خلال المؤشرات التالية: عدم استعانتهم بالعنف (60 %)، اعتمادهم الحوار (82 %)، احترام من يخالفهم الرأي والتعامل معه (76 %)، كما تجسّدت قيمة المسؤولية من خلال المؤشرات التالية، احترام القوانين (74%)، التدخل لحماية الممتلكات (70 %)، عدم الاستعانة بالرشوة أو الوساطة لقضاء حاجاتهم (92%)، أما قيمة المشاركة فقد كان مستوى ممارستها متوسّطا عموما لدى أفراد عيّنة البحث مقارنة بقيمتي المسؤولية والوحدة، باعتبار مشاركتهم تجسّدت بشكل كبير من خلال مؤشرين فقط، وهما مساعدة المحتاجين (أكل، ملابس، مال) (56%)، والاقتصاد في استهلاك (الماء، الكهرباء، الغاز) (58%)، وهذا يعبّر عن قلة اهتمامهم بقيمة المشاركة، الذي قد يرجع إلى عدم وعيهم بأهمية مؤشري التبرع الدم والنظافة (الشوارع والشواطئ والمساحات الخضراء)، وأيضا لعدم تلقيهم تكوينا عن آليات ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع، لأنّ الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها يرجع للوعي الإيجابي، وهي قضية تربوية بالدرجة الأولى تتكاثف لأجلها جهود عدة مؤسسات بداية من الأسرة والمدرسة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة راشد الباز "أزمة الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة" من أنّ المجتمع غير مقتنع بأهميّة المشاركة والتطوع وأنّ أغلب الشباب ليس لديهم مشاركة مجتمعية.

نستنتج من خلال ما سبق أنّ أفراد عيّنة البحث يمارسون قيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة، من وحدة ومسؤولية بشكل كبير، إلاّ أنّ مستوى ممارسة قيمة المشاركة متوسط.

وأكّدت النتائج أنّ الدين كان عاملا مهمّا لعدم استعانتهم بالوساطة (العلاقات الشخصية) أو الرشوة (78%)، وعدم استعانتهم بالعنف (53.33%). كما كان وراء اعتمادهم الحوار في حياتهم اليومية (49.6%)، واحترام من يخالفهم الرأي والتعامل معهم (65.2%). وبخصوص مشاركتهم من خلال عدم التبذير (ماء، كهرباء، غاز)، ومساعدة المحتاجين ماديا (مال، أكل، ألبسة)، والتبرّع بالدم، ونظافة البيئة والمحيط، برّر غالبية المبحوثين مشاركتهم فيها كونها واجبات دينية ووطنية معا (76%)، فيما اعتبرها نسبة (20%) واجبات دينية.

أما فيما يخصّ احترام القوانين والتقيد بها فقد أظهرت النتائج أنّ غالبية أفراد العيّنة (44 %) تحترمها وتتقيّد بها خوفا من العقاب، تليها (30 %) منهم تحترمها وتتقيد بها بدافع ديني، وهي نسبة معتبرة، كما تؤكّد غالبية أفراد عيّنة البحث (40%) أنّها تتدخل لحماية الممتلكات (العامة أو الخاصة) لأنّها تعتبر ذلك مسؤولية الجميع، ونسبة (30%) تعتبر ذلك واجبا دينيا.

تشير مبررات أفراد عيّنة البحث إلى حضور الدّين كضابط مهمّ لسلوكاتهم، وتثبت أنّ العلاقة بين الدين والسلوك الاجتماعي علاقة قويّة وعميقة، إذ يقوم بتقديس أو تدنيس المعايير السلوكية التي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد، وبذلك يعد من أهمّ عوامل التنظيم المجتمعي الفعالة.

وهذا ما تدعمه نتائج الجدول رقم (06) التي تشير إلى أنّ المجال الديني يحظى باهتمام كبير لدى غالبية أفراد العيّنة (62%)، وكذلك نتائج الجدول رقم (08) وهو حرسهم على القيام بواجباتهم الدينية أكثر من حرسهم على القيام بالواجبات الوطنية (96 %)، وأيضا نتائج الجدول رقم (09) التي تشير إلى أنّ الدّين الواحد هو الّذي يقوّي انتماءهم وارتباطهم بالوطن (90 %).

وبخصوص حرس أفراد العيّنة على ممارسة ما تتضمّنه الخطب الدينية (خطب الجمعة) من قيم وواجبات نحو الوطن، صرّح أغلب أفراد العيّنة (60.4 %) أنّهم يحرسون بشكل محدود على ممارسة ذلك، بمعنى ليس كل ما تدعو إليه خطب الجمعة يتبنّاه المتلقي في سلوكاته، حيث هناك قيم تركّز عليها ولا نجد لها صدى ووقعا في ممارساته، ما يوحي بأنّ تأثيرها محدود على مستوى

ممارسات وسلوكات متلقيها، أي أنّها تساهم بشكل محدود في تبنّي المتلقي لقيم المواطنة، ومنه يمكننا القول أنّ الفرضية الثانية تحققت.

وبهذا تمكنا من معرفة واقع المواطنة في ممارسات المتلقي، ومدى مساهمة خطب الجمعة في تبنّيه قيمها في سلوكاته، وأجبنا على السؤال الثالث.

الفرضية الثالثة:

فيما يخص المقترح الثالث المتمثل في كون الخطب الدينية (خطب الجمعة) والمتلقي يواجهان تحديات تؤثر على فاعلية الخطب الدينيّة وتحدّ من ممارسة المتلقي لقيم المواطنة، أظهرت النتائج أنّ أفراد العيّنة يثقون في رسالة خطبة الجمعة أكثر من أيّ رسالة أخرى (78.8%)، لكنّهم يعتبرون مواضيعها متكرّرة تهتم بجانب العبادة فقط (42.8%)، وسطحية لا تعالج الواقع (32 %)، بمعنى غير متجدّدة وتركز على العبادة وبعيدة عن واقعهم الاجتماعي وعن اهتماماتهم، ما يوحي بأنّ هناك فجوة بين ما هو مُتَضَمّن في خطب الجمعة وبين ما يعيشه المتلقين ويحدث في المجتمع، لأنّ الاعتماد على نفس المواضيع التي باتت مألوفة بالنسبة إلى المتلقي، إضافة إلى افتقارها إلى ما يلامس حياتهم اليومية ويشدّ انتباههم واهتمامهم، من شأنه أن يشعرهم بالملل وعدم جدوى الخطب. فالمتلقين يفضلون أن تتفاعل الخطب مع واقعهم الاجتماعي بطريقة فعّالة وأن تتطرّق إلى قضايا يعيشونها. وهم يؤيدون تنظيم المسجد للحملات التطوعية (تنظيف، تبرعات، ...) (82 %) ويرون أنّه ضروريّ، وأعربوا عن عدم قيام المسجد بذلك (58.4%)، فمثل هذه المبادرات من شأنها أن تغرس لدى المتلقي قيمة المشاركة من خلال العمل الجماعي، وتنمّي لديه قيما أخرى كالتّضامن، والوحدة وتعزز الانتماء.

في ذات الوقت تواجه الخطب الدينية عولمة فكرية وثقافية، يتعرّض لها الأفراد باستمرار من خلال وسائل إعلام عصرية ذات امتيازات تجلب الجماهير؛ حيث أوضحت النتائج أنهم يتابعون وسائل الإعلام الوطنية بشكل محدود (56%)، وفي المقابل تحظى الأنترنت باهتمام كبير من طرف أفراد عيّنة البحث بنسبة (60 %)، ورغم إقرار غالبيّتهم أنّ ثمة تناقض كبير بين ما تتضمّنه الخطب الدينية (خطبة الجمعة) وبين ما تعرضه تلك الوسائل (59.2%)، وأنّ وَقْع تلك الوسائل

أكثر سلبية على أفكار وسلوكيات الأفراد (84%)، إلاّ أنّ غالبيّتهم (74 %) تعتمدها كمصدر للحصول على المعلومات وزيادة الوعي، و(26%) من أفراد العيّنة يعتمدونها مصدرا لتطوير وتغيير سلوكاتهم، والغالبية منهم (82%) يتَبَنّون ما يتناسب مع دينهم وتقاليد وطنهم، وما نسبته (08%) من المبحوثين يتَبَنّون كل ما يعجبهم. وهي بذلك تزاحم الخطب الدينية وتشكّل تحدّيا كبيرا أمامها ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، إذ تقلّل من دورها كمؤسسات للضبط الاجتماعي نتيجة التعامل المستمر معها، حيث تعمل على تعديل نظرة الأفراد وقناعاتهم بمعتقداتهم وبالمعايير الاجتماعية، من خلال نشر قيم جديدة تجعل الفرد يعيش في صراع بين ما اكتسب ونشأ عليها من قيم وبين الوافدة المقدمة في قالب جذاب ومشوّق؛ يضع هذا الصراع والتناقض الفرد في حالة اللّبس والتشوش بخصوص قيم ومعايير مجتمعه، ما يساعد على ظهور اللامعيارية في سلوكه (anomie).

في نفس السياق وبخصوص التّحديات التي يواجهها المتلقي وتؤثر على مستوى ممارسته لقيم المواطنة، وتحدّ من فاعلية الخطب الدينية (خطب الجمعة) ومساهمتها في تبنّيه قيم المواطنة، أظهرت النتائج أنّ أغلب أفراد العيّنة لم يحصلوا على ما طمحوا إليه (48 %)، فيما حصل ما نسبته (44%) إلى حدّ ما على ما طمحوا إليه، وهذا يتوافق مع نتائج الجدول رقم (17) حيث صرّحت الغالبية من أفراد العيّنة نسبة (54%) بعدم رضاهم عن وطنهم لأنّه لم يقدّم لهم كلّ حقوقهم. كما أنّ مستوى الخدمات المقدّمة لهم يتراوح ما بين المتوسط (58%) والسيّئ (38 %). واعترف غالبيّتهم أنّ الوسيلة المتاحة للحصول على منصب عمل هي الوساطة (70%)، وهو ما يؤثر على مصداقية مسابقات التوظيف وعلى ثقة المواطن بمؤسساته. كل هذه المعطيات تعتبر عوامل تؤدي بالأفراد إلى الشعور بالإحباط والعزلة، والانخراط جزئيا في المجتمع، بدليل يعتبرون دورهم في المجتمع مهمّ إلى حدّ ما فقط (60%)، ويهتمّون بشكل محدود بالأحداث التّي تدور في المجتمع (64%) وكأنّها أمور ثانوية بالنسبة لهم، وتفضي أيضا إلى تدني مستوى الشعور بالانتماء الوطني، الذي يعدّ من القيم المهمة المؤَسِّسة للمواطنة ويستلزمها الوطن، لأنّ في غيابه كحافز ينحصر اهتمام الفرد في ذاته ومصالحه الخاصة دون المصلحة العامة.

كما أقرّ غالبية المبحوثين أنّ أهمّ سبب يجعلهم لا يحترمون القوانين والأنظمة هو التمييز والتّحيز عند تطبيق القوانين (48 %) أي غياب المساواة أمام القانون، وهو واقع يعيشه المتلقي حسب تصريحاته، ويعتبر أهم عائق يحول دون قيام الأفراد بواجباتهم وممارستهم لقيم المواطنة، وتتّفق هذه النتائج مع دراسة نجلاء حمادة "المواطنة والنوع الاجتماعي" في أنّ من معوقات المواطنة عدم العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، والازدواجية في المساءلة، فالمواطنة لا تتأتّى مع التّعسف والاستبداد الذي يلغي حقوق المواطنة أو بعضها، ولا يعترف غالبا إلا بالواجبات.

ثانيا عدم الوعي بالقوانين والأنظمة بنسبة (26%)؛ فالجهل يشكّل أحد أهمّ التحدّيات التي تضرّ بالمواطنة، وفي هذا السياق توصلت دراسة داينسن Dynneson "ماذا تعني المواطنة الفعالة عند الطلاب؟" إلى أنّ معرفة الأنظمة واللوائح تعدّ من خصائص المواطنة الصالحة. كما أنّ الوعي الناضج يشكّل الركيزة الأساسية للمواطنة، وبدونه تظلّ غير مؤثرة وفاعلة، حيث يمكّن الوعي المواطن من المعلومة وتحليلها ونقدها، قبل أن يتبنّاها فكرا ويتمثّلها سلوكا.

وفي المرتبة الثالثة التهميش (16%)؛ فاللامبالاة بالفرد وقلّة الاهتمام به من قِبَل السلطات المسؤولة يُشعره بالنقص وبعدم جدواه وأهمية دوره في المجتمع، ما يُضعِف مستوى شعوره بالانتماء لمجتمعه، فينحو للانعزالية ولا يهتم بما يحدث من حوله، ولا يساهم في تطوير وتنمية وطنه، بل هناك من يتمرد على كل ماهو نظامي وقانوني وينجرّ للقيام بأعمال تضره ووطنه، لأنّ الانتماء حاجة ضرورية في حياة الأفراد يتعمق بوجوده الاحساس بالأمن والسلام، حيث تؤكّد عدة دراسات أنّه يسهم في إرساء الاستقرار ويعزز قوة الوطن، عندما يترسّخ في نفوس المواطنين ويمارس كقيمة من قيم المواطنة.

ثم رابعا عدم توفير فرص العمل بنسبة (06%)، فالعمل أحد أهم الحقوق التي يسعى الفرد جاهدا للحصول عليها، يثبت ذاته من خلاله ويشعر بالأمان معنويا وماديا، وأخيرا غلاء المعيشة وعدم توفير الخدمات الأساسية بنسب متساوية (02%). وكلاهما يساهمان إلى حدّ كبير في تدني مستوى ممارسة قيم المواطنة لدى الأفراد، سواء غلاء المعيشة عندما لا يتناسب مع دخل الأفراد، أو

نقص الخدمات أو توفيرها بشكل سيّء، فالفرد قد يتخذ موقفاً سلبياً وحتى عدائياً للمجتمع إذا لم يسع هذا الأخير لإشباع حاجاته.

وبخصوص أهم ما يقوّي ارتباطهم بوطنهم اتّفق أغلب أفراد العيّنة بنسبة (84 %) على قيمة العدل، وتتناسق هذه النتائج مع معطيات الجدول رقم (49) التي تشير إلى أنّ العدل وعدم التّحيّز عند تطبيق القوانين يحفّز على احترام القوانين والأنظمة. ما يؤكّد أهمية وجود العدل في حياة الأفراد وضرورته لتعزيز الانتماء وبناء مجتمع المواطنة واستتبابه، لأنّ عاقبة غيابه الإحساس بالظلم والاغتراب، واختلال الشعور بالانتماء للوطن. ومن ثم الميل نحو أفكار وسلوكات منحرفة تعكس تدني مستوى ممارسة قيم المواطنة لدى الأفراد.

يتأكّد من هذه المعطيات أنّ هناك تحدّيات تواجهها الخطب الدينية (خطبة الجمعة) والأفراد المتلقين لها، تضعف من تأثيرها وتحدّ من ممارستهم لقيم المواطنة، ومنه تحققت الفرضية الثالثة وأجبنا عن السؤال الرابع.

من خلال تحليل ومناقشة كل المعطيات السابقة يتبيّن أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تتضمّن قيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة، حيث تتطرق كثيرا لقيمتي المسؤولية والمشاركة وبشكل محدود لقيمة الوحدة، ما يؤكد مساهمتها في التوعية بقيم المواطنة. وعكست النتائج النّضج والوعي الذي يتميّز به أفراد مجتمع البحث وعمق انتماءهم وارتباطهم بالوطن، وهي مؤشرات إيجابية تسهم في ترسيخ قيم المواطنة في أيّ مجتمع.

كما أوضحت النّتائج أنّ أفراد العيّنة يمارسون قيم المواطنة المحدّدة في هذه الدراسة، حيث تجسّدت قيمة الوحدة والمسؤولية بشكل كبير في ممارساتهم، فيما كان مستوى ممارسة قيمة المشاركة متوسطا.

وأظهرت النّتائج أنّ المبحوثين يحرسون بشكل محدود على ممارسة ما تدعو إليه الخطب الدينية (خطب الجمعة)، ما يعني أنّ تأثريها على مستوى سلوكاتهم محدود، وبالتالي تساهم بشكل محدود في تبنّيهم قيم المواطنة في ممارساتهم. كما دلّت على أنّ هناك تحدّيات تواجه الخطب الدينية وتعيق إسهامها وفاعليّتها في المجتمع، أهمّها انعزالها عن واقعهم وانشغالاتهم، وهذا رغم استحواذها على

ثقتهم وإقرارهم بتأثيرها (حسب تصريحات غالبيّتهم)، فالحديث عن أمور خارج دائرة اهتمام ومتطلبات المتلقي لن تجذبه ولن تؤثر فيه بالشكل المطلوب، لأنّ المضمون لن يكون ذا فاعليّة في التأثير إلاّ إذا لاقى قَبولا واستجابة عند المتلقي. ومن ناحية أخرى تواجه الخطب الدينية (خطب الجمعة) وسائل الإعلام والاتصال، التي أضحت تشكّل عائقا أمامها لتعزيز قيم المواطنة، إذ صارت هذه الوسائل من خلال مضمونها الفكري تشكّل ثقافات وذهنيات وحتى سلوكيات العديد من الأفراد.

إضافة إلى ذلك دلّت النتائج على أنّ المتلقي يتعرّض أثناء تفاعله الاجتماعي إلى مواقف تجانب قيم المواطنة وتناقضها؛ لها تداعياتها السّلبية على ممارسات الأفراد وعلى إسهامات الخطب الدينية (خطب الجمعة) في تدعيم قيم المواطنة، أبرزها غياب العدل والتمييز عند تطبيق القوانين، وانتشار الوساطة للحصول منصب عمل أي عدم تكافؤ الفرص، قلة الوعي بالقوانين والأنظمة، مستوى الخدمات، التهميش، البطالة، غلاء المعيشة. وهذه الأمور تغفل عنها الخطب الدينية وتهمّشها، وتركز على واجبات المواطن اتجاه وطنه وغيره من المواطنين، دون الإشارة إلى حقوقه أو الالتفات إلى واقعه المعيشي ومعاناته الاجتماعية، التي من المفترض بها كوسيلة ذات ثقل ديني ووزن اجتماعي، أن توازن في موضوعاتها بين حقوق المتلقي وواجباته.

كل هذه العوامل تُدخِل الفرد في حالة من القلق وعدم الاستقرار، وتثير لديه مشاعر الغضب والعداوة، ما يجعله أكثر عرضة للتصرف بحالة من اللامعيارية (anomie)، خاصة إذا عايش الكثير من الظروف التي تؤكّد أنّ القوانين والقيم التي من المفترض أن تنظّم المجتمع وتكفل العدل وترعاه، فقدت وزنها وفاعليتها في الضبط الاجتماعي.

وبناء عليه نستخلص أنّ الخطب الدينية تساهم من خلال مضمونها في توعية جمهورها بقيم المواطنة (المحددة في هذه الدراسة)، إلا أنها تساهم بشكل محدود في تبنّيهم تلك القيم في ممارساتهم.

ومنه نستنتج أنّ فرضيتنا التي اعتمدناها في هذه الدراسة والتي مفادها أنّ الخطب الدينية تساهم بشكل محدود من خلال مضامينها في تبنّي المتلقين لها قيم المواطنة (المحددة في الدراسة من وحدة، مشاركة، ومسؤولية) تحققت.

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

جاء بحثنا تحت عنوان "الخطب الدينية وخطاب المواطنة"، من خلاله حاولنا إجراء دراسة ميدانية بواسطة منهج علمي، يتيح تفسير الظاهرة انطلاقا من الإشكالية التي بيّناها سابقا.

من خلال تحليل وتفسير معطيات الدراسة الميدانية، المتحصّل عليها من تصريحات أفراد مجتمع البحث، تمكنا من الوقوف على جملة من النتائج ذات الصلة بموضوع الخطب الدينية وخطاب المواطنة في جانبيها النظري والميداني، نحاول عرضها فيما يلي.

1-خصائص عيّنة البحث

كشفت الدراسة أنّ أعلى نسبة من أفراد العيّنة تتراوح أعمارهم بين 26 سنة و30سنة، وأكبر نسبة منهم مستواهم التعليمي جامعي. كما أنّ أعلى نسبة منهم يمارسون وظائف ومهن مختلفة، تليها فئة الطلبة ثم فئة البطالين، وتبيّن أنّ الحالة الاجتماعية الأعلى تكرارا لأفراد العيّنة هي (أعزب)، وأكبر نسبة منهم مستواهم المعيشي متوسّط، تليها فئة المستوى تحت المتوسّط، وأخيرا ذوي المستوى المعيشي الجيّد. كما أظهرت الدراسة أنّ المجال الديني يستحوذ على اهتمامات الغالبية منهم، يليه المجال العلمي ثمّ المجال الاجتماعي، فالمجال الترفيهي، وأخيرا المجال السياسي، وأكبر نسبة منهم يعتمدون على خطبة الجمعة للحصول على الثقافة الدينية، تليها نسبة الأفراد الّذين يعتمدون الكتب كمصدر لثقافتهم الدينية، وأوضحت النتائج أنّ أكبر نسبة من أفراد العيّنة تحرس على القيام بالواجبات الدّينية أكثر من حرسها على الواجبات الوطنية، والغالبية تعتبر الدّين أهم عامل يقوّي انتماءهم وارتباطهم بالوطن.

2-نتائج محور واقع المواطنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة).

بخصوص قيم المواطنة المحددة في هذه الدراسة (الوحدة، المسؤولية، المشاركة) والمتضمّنة في الخطب الدينية من وجهة نظر أفراد العيّنة، أسفر تحليل المعطيات على النتائج التالية:

أ-نتائج قيمة الوحدة

- تتضمّن الخطب الدينية كثيرا نبذ العنف بكل أشكاله.

- تتضمّن أحيانا نبذ التمييز.

- لا تتضمّن احترام الآراء والأفكار المخالفة.

- لا تتضمن الحوار.

ب–نتائج قيمة المسؤولية

- تتضمّن الخطب الدينية كثيرا الحفاظ على الممتلكات.

- تتضمّن كثير احترام القوانين والأنظمة.

ج –نتائج قيمة المشاركة

- تتضمّن الخطب الدينية كثيرا مساعدة الآخرين.

- تتطرّق كثيرا إلى النظافة.

- تتطرّق كثيرا لعدم التبذير.

3_ نتائج محور واقع المواطنة في الوعي الفكري لمتلقي الخطب الدينيّة (خطب الجمعة)

- غالبية المبحوثين أكّدوا أولوية الانتماء للوطن.

- أكّد أغلب أفراد عيّنة البحث أنّ الوطن هو البلد الذي لديهم فيه حقوق وواجبات اتّجاهه.

- يؤيد غالبية المبحوثين الشخص الذي يبقى في وطنه معتزّا ويعمل على تنميّته مهما كانت الظروف.

- غالبية المبحوثين غير راضين عمّا قدّموه للوطن لأن الوطن يستحقّ أكثر.

- الغالبية غير راضين عن وطنهم لأنّه لم يقدّم لهم كلّ حقوقِهم.

- غالبية أفراد العيّنة يقومون بواجباتهم قبل التفكير في الحصول على حقوقهم.

- يتفق غالبية أفراد مجتمع البحث على أنّ المواطنة تشمل جانبان الأوّل شعور والثاني ممارسة.

- يرفض أغلب المبحوثين التعصّب (التمسك بالرأي الشخصي في السياسة أو الدين...)، العنف، تخريب المنشآت والممتلكات، ويرفضون الوساطة والرشوة، وعدم احترام القوانين والأنظمة

(المرور، الإدارات. الدّور، الانضباط في العمل)، كما يرفضون رمي القمامة والنفايات في الطرق والشوارع، وأعربوا عن قَبولهم مساعدة الآخرين (مال، أكل، لباس).

– تتجسّد المواطنة عمليا بالنسبة لغالبية أفراد عيّنة البحث أولا من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية واحترام رموزها (العلم، النشيد الوطني، ...)، ثمّ يليها الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته، ثم من خلال اتقان العمل، رابعا من خلال احترام القوانين، خامسا من خلال الحفاظ على الممتلكات، ثم سادسا من خلال الخدمة الوطنية والمشاركة في الانتخابات.

– غالبية الأفراد المبحوثين يعتبرون الحفاظ على الوطن ومكتسباته من الواجبات الدينية.

4–نتائج محور واقع المواطنة في ممارسات متلقي الخطب الدّينية

أ –نتائج قيمة الوحدة

– أكبر عدد من المبحوثين لا يستعينون بالعنف، توزّعت مبرراتهم كما يلي: أكبر شريحة منهم لا تستعين بالعنف لأنها ترى أنّه تصرّف يخالف الدِين، تليها فئة الذين يرون أنّ العنف ليس حلاّ، وأخيرا الذين لا يستعينون بالعنف خوفا من العقاب والذين لا يستعينون بالعنف احتراما للقانون بنسب متساوية.

– غالبية المبحوثين يعتمدون الحوار دائما، أكبر شريحة منهم تعتمده لأنّها تعتبره من أخلاق الدين، تليها نسبة الذين يعتمدونه لأنه أسلوب حضاري، وأخيرا نسبة الذين يعتمدونه لأنّهم مضطرون لتجنّب المشاكل.

– غالبية أفراد مجتمع البحث يحترمون من يخالفهم الرأي ويتعاملون معه، وغالبيّتهم برّروا سلوكهم بأنّه من الدّين، تليها فئة الذين يعتبرون ذلك سلوك حضاري.

ب–نتائج قيمة المسؤولية

– يحترم غالبية أفراد العيّنة القوانين ويتقيّدون بها دائما، أعلى نسبة منهم تحترم وتتقيّد بالقوانين خوفا من العقوبات، تليها نسبة الذين يتقيّدون بها وتحترمونها بدافع ديني.

– يتدخل غالبية أفراد عيّنة البحث لحماية الممتلكات (العامة أو الخاصة)، أكبر نسبة منهم تتدخل لأنّها تعتبر ذلك مسؤولية الجميع، تليها نسبة الذين يعتبرون تدخّلهم واجبا دينيا.

ـ غالبية المبحوثين لا يستعينون بالرشوة أو الوساطة لقضاء حاجاتهم، أعلى نسبة منهم لا تستعين بهما لأنهما تخالفان شرائع الدين، تليها فئة الذين لا يستعينون بهما (الوساطة والرشوة) لأنهما تخالفان القانون.

ج –نتائج قيمة المشاركة

– غالبية أفراد العيّنة يساهمون كثيرا في الحفاظ على (الماء، الكهرباء، الغاز) أي لا يبذرونها ويقتصدون في استهلاكها.

– غالبية المبحوثين يساعدون كثيرا المحتاجين (أكل، ملابس، مال)

– أغلب أفراد مجتمع البحث يشاركون نادرا في حملات التبرّع بالدم.

– أكدّ غالبية أفراد مجتمع البحث أنّهم يشاركون نادرا في عملية النظافة (الشوارع، الشواطئ والمساحات الخضراء).

– يبرّر غالبية أفراد العيّنة مساهمتهم في الحفاظ على (الماء، الكهرباء، الغاز) من خلال عدم التبدير، ومساعدة المحتاجين، والتبرّع بالدم، والنظافة لكوها واجبات دينية ووطنية معا.

– غالبية المبحوثين يحرسون بشكل محدود على ممارسة ما تدعو إليه الخطب الدينية (خطب الجمعة)، ما يشير إلى أنّ تأثريها على مستوى سلوكاتهم محدود.

5–نتائج محور المواطنة بين ثقل الخطب الدينية وتحدّيات الواقع.

– غالبية أفراد عيّنة البحث تثق في رسالة الخطب الدينية (خطبة الجمعة) أكثر من أيّ رسالة أخرى.

– أغلب المبحوثين أكّدوا أنّ مواضيع الخطب الدينية الحالية متكرّرة وتهتم بجانب العبادة فقط، يليها نسبة الّذين يرون مواضيعها سطحية لا تعالج الواقع.

- أعرب أغلب أفراد عيّنة البحث أنّ المسجد لا ينظّم حملات تطوعية (تنظيف، تشجير، تبرع بالدم).

- أتفق غالبيّة أفراد العيّنة على ضرورة تنظيم المسجد لحملات التطوع، وأكّدوا على أهميتها ودورها الفعال.

- غالبية أفراد مجتمع البحث يتابعون وسائل الإعلام الوطنية بشكل محدود.

- كشفت الدراسة أنّ الانترنت تحظى باهتمام كبير من قِبَل المبحوثين.

- معظم أفراد العيّنة يعترفون بأنّ هناك تناقض كبير بين ما تتضمّنه الخطب الدينية (خطب الجمعة) وبين ما يعرض في وسائل الإعلام.

- أجمعت غالبية أفراد عيّنة البحث أنّ تأثير وسائل الإعلام الحديثة أكثر سلبية على أخلاق الأفراد وسلوكاتهم.

- غالبية المبحوثين تعتمد الانترنت والقنوات الفضائية لزيادة الوعي والحصول على المعلومات، يليها نسبة الذين يعتمدونهما لتطوير سلوكاتهم.

- غالبية المبحوثين يتَبَنّون ما يتناسب مع دينهم وتقاليد وطنهم.

- غالبية أفراد العيّنة لم يحصلوا على ما طمحوا إليه، تليها نسبة الذين حققوا طموحاتهم إلى حدّ ما.

- اتفقت الأكثرية من أفراد مجتمع البحث على أنّ مستوى الخدمات المقدّمة لهم متوسّط، تليها نسبة الذين يرون أنّ مستوى الخدمات سيّئ.

- أجمعت الغالبية من أفراد عيّنة البحث أنّ الوسيلة المتاحة للحصول على وظيفة هي الوساطة أي العلاقات الشخصية.

- أظهرت الدراسة أنّ التّمييز والتّحيز عند تنفيذ القوانين هو أهمّ سبب يجعل غالبية المبحوثين لا يحترمون القوانين والأنظمة.

- اتفق غالبية المبحوثين على أنّ العدل هو القيمة الضرورية لربطهم بالوطن وبقائهم فيه.

- أغلب أفراد عيّنة البحث يهتمّون بشكل محدود بالأحداث التّي تدور في المجتمع.

- أجمع غالبية أفراد العيّنة على أنّ دورهم في المجتمع مهمّ إلى حدّ ما فقط.

_ غالبية أفراد العيّنة لا يفكّرون في مستقبل خارج حدود وطنهم، تليها نسبة الذين امتنعوا عن الإجابة، ثم نسبة الذين يفكرون في ذلك.

نستشف من هذه النتائج ما يلي:

- رغم تصريحات غالبية أفراد العيّنة بتضمين خطب الجمعة لقيم المواطنة (المحددة في الدراسة) إلاّ أنّ جلّهم يعتبرون مواضيعها الحالية متكرّرة، تهتم بجانب العبادة وبعيدة عن واقعهم المعيشي، ما يعني أن قيم المواطنة (المحددة في الدراسة) حاضرة في مضامين الخطب الدينية لكن ليست بالدرجة الّتي تؤثّر في سلوكات المتلقي.

- كشفت النتائج أنّ بعض القيم غائبة عن مضمون الخطب الدينية (خطب الجمعة) أو نادرا ما تتضمّنها، إلاّ أنها تجسّدت بشكل كبير في ممارسات المتلقي، في حين نجد قيما أخرى تركّز عليها خطب الجمعة وتعطيها حيّزا كبيرا من مضمونها، إلاّ أنّ مستوى ممارستها من طرف المتلقي كان محدودا أو متدنّيا، كقيمة المشاركة التي تتضمّنها الخطب الدينية (خطب الجمعة) بدرجة كبيرة، ورغم ذلك كان مستوى ممارستها محدودا، بينما تتضمّن قيمة الوحدة بدرجة محدودة، إلا أنّها تجسّدت بشكل كبير في ممارسات غالبية أفراد العيّنة.

- تُفصح النتائج عن وجود وعي وممارسة لدى غالبية مفردات عيّنة البحث بخصوص قيم المواطنة، لكن الواقع يُظهر تفاوتا وتناقضا بين ما تتضمّنه الخطب الدينية (خطب الجمعة) وممارسات المتلقين في مجال المواطنة، أي ليس هناك انسجام بين القيم ومظاهر سلوك الأفراد، وبين ما هو مصرّح به وما هو مُمارَس فعلا في الواقع فيما يتعلق بعديد المؤشرات؛ كعدم احترام القوانين والأنظمة، الاستعانة بالوساطة التي يعترف بوجودها غالبية أفراد العيّنة، القمامة المنتشرة أمام العمارات وفي الطّرقات، وأيضا النزاعات بين الأفراد في الشوارع والطرقات لأبسط الأسباب، ما يدلّل على عدم تجذر قيم المواطنة في ممارستهم. وهذا يرجع إلى كون غالبية أفراد العيّنة يعتقدون أنّ المواطنة

تتجسّد أولا من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية، فيما احتلّ احترام القوانين الّذي يعدّ الالتزام به قمّة المواطنة المركز الرابع، أي يهتمون بالجانب الوجداني على حساب الممارسة، ما يلفت إلى وجود التباس ونقص في الوعي المرتبط بتجسيد وممارسة قيم المواطنة. ويمكن تفسير التباين بين تصريحات المبحوثين وواقع ممارساتهم بالرجوع إلى نظرية المواجهة النّفسية الاجتماعية، التي تشير إلى أنّ هناك صنفان من السلوك، شفوي أي ما يقال وفعلي ويقصد به ما يطبّق ويمارس. في الدول المتقدّمة يتكامل ويتناسق الفعل مع القول، بينما في الدول المتخلفة يتباين هذان الصنفان من السلوك وقد يتضادان، يرتبط السلوك الشفوي بما هو معترف به ومتفق عليه اجتماعيا، فلا يسأل شخص ما على العلن إلا وصرّح بأنّه مع المصلحة العامة، واحترام القانون، ومع الوحدة، والتعاون، وإتقان العمل... فيما الممارسة أو الفعل الاجتماعي يرتبط بالظروف التي يعيشها الفرد وهي متغيرة، لذا تتغير الممارسة وتتعارض بدرجة متفاوتة مع الأقوال. ويدل هذا التناقض والتضاد على عدم الانسجام النفسي الاجتماعي، ما يؤدي إلى حالة اللامعيارية السلوكية.

- نستوضح من النتائج أن هناك عدة عوامل تعيق ممارسة الأفراد لقيم المواطنة، كالتهميش، البطالة، غلاء المعيشة وانتشار الوساطة، قلة الوعي بالقوانين والأنظمة، مستوى الخدمات، إلاّ أنّ غياب العدل والتمييز بين المواطنين يعدّ أكبر عائق وتحدّ تواجهه المواطنة، حيث يؤثر مباشرة على الانتماء الذي يعدّ الركيزة الأساسية لتأسيس مجتمع المواطنة، وبدونه تسقط العديد من القيم، حيث أكدّ غالبية أفراد العيّنة أنّه القيمة الضرورية لربطهم بالوطن وبقائهم فيه، وغيابه يجعلهم لا يحترمون القوانين والأنظمة.

- يبدو من النتائج حضور الدّين في حياة غالبية أفراد العيّنة كعامل ضبط للكثير من ممارساتهم، وهذا يدل على عمق التّأثير الديني لدى مفردات العينة، ويؤكد أنّ المنظومة القيمة التي يتأثر بها غالبية أفراد العيّنة هي القيم المستمدة من الدين الإسلامي، وهو ما يسهّل من مهام الخطب الدينية ويزيد من مسؤوليتها للتوعية بقيم المواطنة.

خـاتمة

خاتمة

في متمّة هذه الدراسة يمكننا الاستخلاص أنّ المواطنة تحظى باهتمام كبير من طرف مختلف المؤسسات الاجتماعية سواء كانت وظيفتها سياسية أو تربوية أو ثقافية، حيث تسعى إلى تزويد منتسبيها بجملة من القيم التي تشتملها المواطنة؛ تهدف من خلالها إلى تحديد سلوكاتهم وتوجيهها إيجابيا والسمو بها إنسانيا، لأجل ضبط التفاعلات وتنظيم العلاقات بين الأفراد ومحيطهم ودولتهم؛ كي يبقى المجتمع متماسكا ومندمجا بكل أطيافه. فالمواطنة غدت الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المشاركة الإيجابية للمواطن في مختلف أوجه ومجالات الحياة، ومعيارا يقيس تقدّم الشعوب ومدى الوعي الوطني لديها، وصار تعزيز الوعي بقيمها وترسيخها سلوكيا لدى المواطن من أنجع السبل لمواجهة المستجدات والتحديات الراهنة والحفاظ على مكونات المجتمع، في ظل مخاطر العولمة التي سلّطت الضوء على قوة الثقافة والتربية.

وبناء عليه أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بالدور التربوي والتثقيفي الذي يقوم به المسجد من خلال خطبة الجمعة، في التوعية بقيم المواطنة والعمل على تدعيمها، بصفتها تحمل مضمونا تربويا دينيا ذو طابع توجيهي وعظي، يهدف إلى بناء شخصية متوازنة من خلال القيم التي تدعو إلى أن يحملها الفرد المسلم ويحيا بها قولا وسلوكا. فخطب الجمعة مُلزَمة في إطار مسؤولياتها بعرض مفاهيم المواطنة وإظهار قيمها، وربطها بالمرجعيّة الدينية وعمقها الحضاري، لبناء وعي وطني تُعمَّق من خلاله محبة الوطن وواجب الدفاع عنه والحفاظ على استقراره. خاصّة وأنّها تلعب دورا أساسيا في توجيه المتلقين لها وإقناعهم بما تملك من عوامل تزيد من قوة تأثيرها.

ولهذا ركزت الدراسة على مدى مساهمة خطب الجمعة في ترسيخ قيم المواطنة في ممارسات المتلقين لها، إضافة إلى التوعية بها من خلال مضامينها. خاصة بعدما ظهرت الكثير من المظاهر التي تدل على غياب الوعي بقيم المواطنة في المجتمع، كالعنف اللفظي والجسدي، واختراق القوانين، والوساطة، وافتقاد روح العمل التطوعي، ...وغيرها، ما يعكس تراجع فاعلية القيم والمعايير الضابطة للسلوكات في المجتمع.

خلصت الدراسة إلى أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تساهم في توعية أفراد مجتمع البحث بقيم المواطنة؛ باعتبار تضمينها لقيمتي المسؤولية والمشاركة بدرجة كبيرة، وكذلك قيمة الوحدة التي كان مستوى تضمينها محدودا. وكشفت أنّ المتلقي حسب تصريحاته يمارس قيم المواطنة (وحدة، مسؤولية، مشاركة)، حيث تجسّدت قيمة الوحدة والمسؤولية بشكل كبير في ممارساته، فيما كان مستوى ممارسته لقيمة المشاركة متوسطا.

كما أظهرت النتائج أنّ الخطب الدينية (خطب الجمعة) تساهم بشكل محدود في تبنّي المتلقين لها لقيم المواطنة، رغم أنّ للدين أهميّة ودورا كضابط لممارساتهم.

وبخصوص الأسباب والتحدّيات التي تواجه الخطب الدينية وتعيق إسهامها وفاعليّتها في المجتمع، فقد تبيّن أنّ أهمّ سبب هو انعزالها عن واقعهم وانشغالاتهم، وهذا رغم استحواذها على ثقتهم وإقرارهم بتأثيرها، إضافة إلى تعرّض المتلقي أثناء تفاعله الاجتماعي إلى مواقف تجانب قيم المواطنة وتناقضها؛ لها تداعياتها السلبية على ممارسات الأفراد وعلى إسهامات الخطب الدينية (خطب الجمعة) في تدعيم قيم المواطنة، أبرزها غياب التمييز عند تطبيق القوانين وغياب العدل، وانتشار الوساطة وعدم تكافؤ الفرص، قلة الوعي بالقوانين والأنظمة، مستوى الخدمات، التهميش، البطالة، غلاء المعيشة.

ومما ينبغي الوقوف عنده في ختام هذه الدراسة هو أنّ الهدف الذي تسعى المواطنة إلى تحقيقه والمتمثل في الحفاظ على استقرار ووحدة البناء الاجتماعي، أكّد عليه الدين الإسلامي الذي حثّ على نبذ التعصب وعلى السلام والاحترام، وعلى التعاون والتضامن والعمل المشترك، وأسّس للوحدة الإنسانية على أساس من العدل والمساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو العشيرة، ما يسهّل مهمّة الخطب الدينية (خطب الجمعة) ويدعم فاعليّتها، من خلال استثمار البعد الديني واستغلاله كعامل محفّز للمتلقين لها.

توصيات الدراسة:

بناء على ما سبق يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- على الخطب الدينية الاهتمام بالواقع المعيشي للمواطن خاصة فئة الشباب، واستغلال ما تحظى به من امتياز ومنزلة وثقة لدى جمهورها. وتقديم مضامينها كمفاهيم لا تؤثر في وجدان الجمهور المتلقي فحسب وإنّما تحفّزه على ممارستها.

- لا يمكن للخطب الدينية (خطب الجمعة) أن تحمل مسؤولية رفع مستوى ممارسة قيم المواطنة وحدها دون التعاون مع مختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى، لأنّ المواطنة مشروع يُبنى بداية في عقل المواطن، وهي تتطلب أسسا ودعائم تربوية وثقافية ودينية تؤصلها.

- السعي إلى ترجمة القيم التي تتضمّنها إلى سلوكات، وتنزيلها إلى الواقع حيث يفترض بالمسجد تنظيم حملات التطوع (تنظيف، تبرّع بالدم أو ملابس، ...) باستمرار دون التّقيد بالمناسبات، وهذا بمشاركة الأئمة والخطباء، لأنّ المشاركة من خلال مساهمة المواطن تحقق المواطنة. فالمواطنة ليست تلقين الحقوق والواجبات، إنّما قيم تكتسب من خلال تزويد الأفراد بالقيمة كمفهوم وبآلية ومهارة ممارستها في الواقع، من أجل تعزيزها في وجدانهم وفكرهم وسلوكاتهم. وهذا نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها المبادرات التطوعية في تعزيز قيمة العمل التّطوعي، وتدريب الأفراد على العمل الجماعي والمشاركة. ومن شأن هذه المبادرات أيضا أن تساهم في تعميق الحسّ بالمواطنة وغرس قيمها وأسسها، وتحافظ على الضمير الجمعي للمجتمع.

- مساهمة المسجد من خلال العاملين فيه في مختلف الاحتفاليات التي تقام في المناسبات الوطنية تنظيما ومشاركة.

- ينبغي أن تتحمل السلطات مسؤوليتها في تدني ممارسة قيم المواطنة، لأنّ هناك أمورا لا تدعم ممارسة قيم المواطنة من طرف المواطن، كالانحياز عند تطبيق القوانين، انتشار الوساطة للحصول منصب عمل أي عدم تكافؤ الفرص، التهميش، رداءة الخدمات، ...، لها تداعياتها السلبية على المواطن وتتطلب معالجة ومتابعة، حيث لا يمكن بناء مجتمع مواطنة دون الالتفات إلى حقوق الأفراد

ومنحهم إياها وفق معيار المساواة. كما ينبغي على الخطب الدينية أن تلتفت إلى تلك الحقوق وتعطيها نصيبا في مضامينها، حتى لا تعطي انطباعا بأنّها منحازة.

- رغم هذه المحاولة لدراسة موضوع "الخطب الدينية وخطاب المواطنة" للوقوف على واقع المواطنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة) ومدى تأثيرها على ممارسات المتلقين لها؛ بغرض الوصول إلى نتائج دقيقة إلاّ أنّ الموضوع يحتاج لدراسات أخرى، لأنّ موضوع المواطنة والخطب الدينية (خطب الجمعة) يتضمن جوانب وزوايا متعدّدة منها؛ النص (الخطب) ومُعدّها أي الخطيب، وتحليل خطب الجمعة ذاتها (تحليل المحتوى) ومدى تضمينها لخطاب المواطنة، وأيضا متلقي الخطب والتصورات التي يحملها عن هذه الخطب في موضوع المواطنة.

- تكثيف الدراسات حول الاستخدام المفرط لوسائل الإعلام الرقمية الحديثة، والوقوف على التأثيرات التي يحدثها في حياة الأفراد والمجتمع ككل.

- وما نستخلصه أيضا من هذه الدراسة ويجب الوقوف عنده، هو رغبة نسبة من أفراد مجتمع البحث في الهجرة خارج الوطن، وهذا ما يلاحظه المتتبّع لما يحدث في المجتمع، حيث باتت ظاهرة "الحرقة" أي الهجرة غير الشرعية عن طريق القوارب، تستدعي البحث والاهتمام من طرف السلطات ومن جانب الباحثين للوقوف على أسبابها وإيجاد الحلول لها، حيث لم تعد تستقطب العاطلين عن العمل أو ذوي الدخل الضعيف فقط، بل جذبت إليها مختلف شرائح المجتمع رغبة في العيش خارج وطنهم ولو على هوامش الطرقات والشوارع.

قائمة المراجع المعتمدة

قائمة المراجع المعـــــــتمــدة

المصادر

* القرآن الكريم

* السنة النبوية الشريفة

المراجع باللّغة العربية:

1. ابن القيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 27، 1994.
2. إيريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ترجمة جهيدة لاوند، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2006.
3. طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية "اتجاهات عالمية وعربية"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2011.
4. إبراهيم محمد عبد الجابر، المفيد للخطيب الجديد، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2006.
5. أشرف سيّد أبو السعود، مشكلة الانتماء والولاء "مظاهرها، أسبابها، علاجها"، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د ط، 1425ه.
6. إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، الأردن، ط 2، 2009.
7. أرسطو طاليس، الخطابة، ترجمة عبد الرحمان بدوي، دار القلم، بيروت، د ط، 1979.
8. أليكس ميكشيللي، الهوية، ترجمة علي وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعة، دمشق، د ط، 1993،
9. انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد "تطور الأداء والوسيلة والوظيفة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط1، 2011.

10. برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 5، 2006.

11. توفيق الواعي، الخطابة وإعداد الخطيب، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، ط3، 1999.

12. جعنيني نعيم حبيب، علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، د ط، 2009.

13. الجوهري عبد الهادي، وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية " مدخل إسلامي"، مكتبة نهضة الشرق، د ط، 1996.

14. الحارثي زايد، التنشئة الاجتماعية والسلوك المأمول للشباب، جمعية المعلمين الكويتية، الكويت، د ط، ،1999.

15. حافظ سعيد، المواطنة حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، مصر، د ط، 2007.

16. الحديدى منى صبحي، والخطيب جمال محمد، التربية الوجدانية والاجتماعية لطلبة التعليم العام، مكتب التربية العربي، الرياض، د ط، 2007.

17. حسن علي مصطفى، نشأة الدين بين التصوّر الإنساني والتصور الإسلامي "دراسة في علم الاجتماع الديني"، مؤسسة الإسراء للنشر التوزيع، الجزائر، ط1، 1991.

18. الخطيب محمّد بن شحات، الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدّولي، مكتبة الملك فهد، الرياض، د ط، 2006.

19. الدجاني أحمد صدقي، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، د ط، 1999.

20. دلال ملحس إستيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2004.

21. الدويش محمد بن عبد الله، تربية الشباب "الأهداف والوسائل"، دار الوطن للنشر، الرياض، د ط، 2002.

22. دياب فوزية، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنّشر، بيروت، د ط، 1980.

23. ديلور جاك وآخرون، التعلم ذلك الكنز الكامن، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة جابر عبد الحميد جابر، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 1998.

24. راشد بن سعد الباز، أزمة الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة، بحث منشور، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2005.

25. رشاد علي عبد العزيز موسى وآخرون، علم النفس الديني، مؤسسة مختار للنشر، مصر، د ط، 1996.

26. روبير بيلو، المواطن والدولة، ترجمة نهاد رضا، منشورات عويدات، بيروت، ط 3، 1983.

27. سليمان مظهر، علم النفس الاجتماعي، "نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية، مصدر المجابهة"، منشورات تالة، الجزائر، د ط، 2010.

28. سليمان عبد الرحمان الحقيل، الوطنيّة ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام، مطابع التقنيّة للأوفست، الرياض، د ط، 1417 ه.

29. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، ليتراك للطباعة والنّشر، مصر، ط 4، 2004.

30. سميرة أحمد السيد، علم اجتماع التربية، دار الفكر العربي، مصر، د ط، 1993.

31. سناء حامد زهران، إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب، عالم الكتب، مصر، د ط، 2004.

32. سيد جاب الله السيد، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار الحضارة للطباعة والنشر، مصر، د ط، 1999.

33. سيدي محمّد ولد يب، الدولة وإشكالية المواطنة، دار كنوز للمعرفة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

34. شريف أمين فرج، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتب القانونية، مصر، د ط، 2012.

35. شريف درويش اللّبان، الصحافة الإلكترونية "دراسات في التفاعلية وتصميم الواقع"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2 ،2007.

36. شوقي جلال، الفكر العربي وسوسيولوجيا الفشل، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 2002.

37. صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998.

38. عاطف عدلي، العبد عبيد، صورة المعلم في وسائل الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 2001.

39. عايد الوريكات، نظريات علم الجريمة، دار وائل للنشر، الأردن، ط 2، 2013.

40. عبد الجليل عبده شلبي، الخطابة وإعداد الخطيب، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1986.

41. عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، إفريقيا الشرق للنشر، المغرب، د ط، 2010.

42. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، د ط، 1993.

43. عبد المقصود زين، قضايا بيئية معاصر، منشأة المعارف، مصر، د ط، 2000.

44. عبد المنعم فؤاد، مبدأ المساواة في الإسلام "بحث من الناحية الدستورية مع المقارنة الديمقراطية الحديثة"، مطبعة المكتب العربي الحديث، مصر، 2002.

45. عمر بن عبد الرحمان المفدى، الحاجات النفسية للشباب ودور التربية في تلبيّتها، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، د ط، 1993.

46. عز الدين فراج، فن الحديث "أدب الاستماع والمناقشة والإلقاء"، دار الفكر العربي، مصر، د ط، د ت.

47. علي الدين هلال، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2000.

48. علي بوعناقة، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2007.

49. علي عبد الواحد وافي، الحرية في الإسلام، دار المعارف، مصر، ط 3، 1986.

50. علي لية، العالم الثالث "قضايا ومشكلات"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1985.

51. علي لية، المجتمع المدني، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط 1، 2007.

52. علي محفوظ، فن الخطابة وإعداد الخطبة، مكتبة المعارف، الجزائر، د ط، د ت.

53. علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.

54. عمر عبد الرحيم نصر الله، مبادئ الاتصال التربوي والإنساني، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2001.

55. العياشي عنصر، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 ،1999.

56. غسان طه، المواطنة ومشروع الدولة العادلة في لبنان "بحث في كتاب المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات"، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت، د ط، 2010.

57. فاطمة القليني، محمد شومان، الدعاية والإعلان بعد 11 سبتمبر، دار الكتب العلمية للنّشر والتوزيع، مصر، د ط، 2005.

58. فؤاد السيد البهي، الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 1981.

59. فهمي هويدي، القرآن والسلطان، مطبعة دار الشروق، القاهرة، ط 5، 2002.

60. فوت ريان، النسوية والمواطنة، ترجمة أيمن بك، وسمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، د ط، 2004.

61. فوزي سامح، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، ط1، 2007.

62. لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ط، 2006.

63. مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2013.

64. ماجد بن جعفر الغامدي، الإعلام والقيم، مؤسسة خلوق للنشر، الرياض، د ط، 2009.

65. محفوظ محمّد وآخرون، المواطنة والوحدة الوطنية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، د ط، 2008.

66. محمد إبراهيم عيد، مدخل إلى علم النّفس الاجتماعي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، مصر، د ط، 2005.

67. محمد أحمد عبد النعيم، مبدأ المواطنة والاصلاح الدستوري " دارسة تحليلية مقارنة "، دار النهضة العربية للنّشر، مصر، د ط، 2007.

68. محمد البخاري، الإعلام وتحليل المضمون الإعلامي، دار علاء الدين، دمشق، ط2، 2008.

69. محمد حسن علاوي، شغب الملاعب في كرة القدم المصرية، جامعة حلوان، القاهرة، د ط، 1980.

70. محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، دار الطليعة، لبنان، د ط، 1988.

71. محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان ضرورات... لا حقوق، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط 1، 2005.

72. محمد عبد الغني حسن، الخطب والمواعظ، دار المعارف، مصر، ط2، 1968.

73. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري "استراتيجية التناص"، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1983.

74. محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، المؤسسة الجامعية للدراسات للجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 1983.

75. محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، د ط، 2002.

76. محمد نوفق الغلاييني، وسائل الإعلام وآثارها في وحدة الأمة السعودية، دار المنارة، السعودية، ط1، 1985.

77. محمود قظام السرحان، الولاء والانتماء، مطبعة التوفيق، عمان، د ط، 2003.

78. محمود سفر وآخرون، الوطنية كائن هلامي، رونا للإعلام، الرياض، د ط، 1421ه.

79. محمود عدلي السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2019.

80. محمود أمين العالم، الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن، قضايا فكرية للنشر والتوزيع، مصر، ط3، 1993.

81. محمود المداح، في الانتماء لمصر، دار أماكو للنشر، مصر، د ط، 2000.

82. مصطفى أحمد، أثر الإعلام في الحياة السياسية، دون دار نشر، سوريا، د ط، 1996.

83. معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، الأردن، د ط، 2000.

84. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

85. مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة "الدور والتحديات الجديدة"، الدار الجامعية، بيروت، د ط، 1999.

86. ناصر إبراهيم عبد الله، المواطنة، مطبعة مكتبة الرائد العلمية، الأردن، ط1، 2002.

87. نبيل عبد الفتاح وآخرون، علم النّفس الاجتماعي، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، د ط، 2000.

88. نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، مركز المحروسة للنّشر، القاهرة، د ط، 1999.

89. ندير محمد مكتبي، خصائص الخطبة والخطيب، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2001.

90. نصر حامد أبوزيد، نقد الخطاب الديني، سينا للنشر، القاهرة، ط 2، 1994.

91. نياز ملا، محمد قربان، التربية الوطنية، مطبعة دار المنارة للنشر والتوزيع، جدّة، د ط، 1991.

92. منهاج التكوين في المعاهد الإسلامية لتكوين الإطارات الدينية، مديرية التكوين وتحسين المستوى، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2010.

2-المراجع باللغة الأجنبية:

1. Benveniste. E, Problèmes de linguistique générale, Paris, Ed Gallimard, Vol, I, 1974.
2. Book company, London, 1977.
3. Dynneson, T. L. What Does Good Citizenship Mean to Students?. Social Education, 1992.
4. Jean-Pierre DUBOIS, Démocratie et Citoyenneté dans : refonder la citoyenneté, Editions Le Bord de l'eau, Bordeaux, 2003.
5. Jefkins, F: Planned Press and Public Relations, International Text Book Company, London, 1977.
6. Le Pors Anicet, la citoyenneté, PUF, paris, 2004.
7. Le robert, dictionnaire de sociologie, Editions Seuil, Paris, 1999.
8. Longstaff, S.A. Democratic Education and the Curriculum Safety - net: a tantalising illusion?, Journal of Philosophy of Education, Vol. 23, No. 1. 1998.
9. Samovar, Larry A. et al, Understending Intercultural communication, Blemont, Wadswarth Publishing Company, 1981.

10. Sophie HASQUENOPH, initiation a la citoyenneté de l'antiquité a nos jours, Editions ellips, 2000.

11. Thomas. S, speech communication and human interaction, Glenview, Scott Foresman and company, 1976.

12. Yves, P. Learning Spaces: an ICT-enabled Model of Future Learning in The Knowledge-based Society, European Journal of Education, Vol.42, No.2, Jun, 2007.

3-المعاجم والموسوعات:

1. ابن منظور الإفريقي المصري (جمال الدين ابن مكرم)، لسان العرب، ذار صادر، بيروت، ط1، 1997.

2. أحمد مهدي الشويخان وآخرون، الموسوعة العربية العالمية، مجلد 24، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996.

3. أنيس إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د ت.

4. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1992.

5. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المركز العربي المصري، المجلد 3، ط 1، 2001.

6. سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، 1990.

7. الرشيدي بشير صلاح وآخرون، الموسوعة العلمية للتربية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004.

8. مصطفى الزيات، عبد القادر النجار، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، اسطنبول، 1980.

9. الفيروز أبادي، محمّد بن يعقوب تحقيق يوسف البقاعي، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، 1420ه.

10. الكافي إسماعيل عبد الفتاح، موسوعة القيم والأخلاق الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005.

11. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

12. المنجد الأبجدي، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ط2، 1980.

13. يوسف محمد رضا، معجم العربية الكلاسيكية المعاصرة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط 1، 2006

14. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال للنّشر والتوزيع، الرياض، 1996، ص 110.

15. ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل الهواري وسعد مصلوح، الكويت، مكتبة الفلاح، 1994.

16. عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية، مطبعة دار القلم العربي، سوريا، 2003.

17. وين رالف، قاموس جون ديوى للتربية مختارات من مؤلفاته، ترجمة محمد علي العريان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، د ت.

11- المجلات والدورات:

1. بوعلام الله غلام الله، " المسجد يسترد وظيفته"، رسالة المسجد، عدد 5، ماي 2009.

2. عبد القادر فضيل، "منهجية بناء الخطاب المسجدي"، مجلة رسالة المسجد، العدد 2، سبتمبر2003.

3. محمد خاين "الآليات اللسانية لترقية الخطاب المسجدي"، مجلة رسالة المسجد، العدد (05)، ماي 2009.

4. محمد أمير ناشر النعم، "خطبة الجمعة بين الواقع والمثال"، مجلة رسالة المسجد، العدد 2، سبتمبر 2003.

5. حسين جمعة، "الوطن والمواطنة"، مجلة الفكر السياسي، سوريا، العدد 25، 2006.

6. حسين فريجة، " المواطنة تطورها ومقوماتها "، مجلة المنتدى القانوني، العدد 7، أفريل 2010.

7. كاظم المقدادي، "هل يغير الإنترنت الديمقراطية"، مجلة تواصل، هيئة الإعلام والاتصالات، بغداد، العدد 30، 2009.

8. أسعد وطفة، "التربية العربية والعولمة بنية التحديات وتقاطع الإشكاليات"، مجلة عالم الفكر، أكتوبر/ ديسمبر2008.

9. سكران محمد، التربية وتنمية ثقافة المواطنة، مجلة رابطة التربية الحديثة، السنة الثالثة، العدد الثامن، سبتمبر 2010.

10. السيد عبد الفتاح جودة، إسماعيل طلعت حسيني، دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 66، ج2، يناير 2010 م.

11. مصطفى محسن، اشكالية التربية على المواطنة وحقوق الانسان، مجلة عالم التربية، مطبعة الدار الجديدة، المغرب، العدد 15، 2004.

12. ثامر محمّد محارمة، "سلوك المواطنة التنظيمية في أجهزة الحكومة القطرية"، دراسة ميدانية، مجلّة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، قطر، المجلد 48، عدد 2، 2008م.

13. محمد بن عبد الله السهلي، "دور القانون في تكريس المواطنة"، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 14193، 2007م.

14. سليمان العسكري، إعلام العولمة " قيم جديدة أم انكفاء عن الذات"، مجلة العربي، الكويت، العدد 517، ديسمبر 2001.

15. راضية بوزيان، "المواطنة والمؤسسة التعليمية في الجزائر"، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 6، 2009م.

16. موسى علي، "العقيدة الإسلامية وعلاقتها بالوطنية وحقوق المواطنة"، مجلّة البحوث الأمنية، العدد 31، كلية الملك فهد، السعودية، 2005م.

17. عبد الودود مكروم، "الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة"، مجلة مستقبل للتربية العربية، مجلد 10، العدد 33، المركز العربي للتعليم والتنمية، 2004م.

12- الدراسات والرسائل الجامعية:

1. أسماء بن تركي، النظام السياسي الجزائري، ودوره في تفعيل قيم المواطنة، والانتماء لدى الشباب، مذكرة دكتوراه، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، فسم العلوم الاجتماعية، 2012م/2013م.

2. الأحمد عبد العزيز وآخرون، قضايا الشباب الواقع والتطلعات، دراسة منشورة، مركز الملك عبد العزيز للحوار، السعودية، 2008م.

3. إبراهيم عبد الله العبيد، تعزيز ثقافة الحوار ومهاراته لدى طلاب المرحلة الثانوية الدواعي والمبررات والأسباب، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التربية جامعة الملك سعود، الناشر مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، 2009.

4. محمد رستم حسين رستم، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحياة السياسية المصرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2012.

5. محمود جمال الدين إبراهيم، تقويم أثر منهج الدراسات الاجتماعية بالصف الأوّل الإعدادي في تنمية المواطنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 1997.

6. ياسين خذايرية "تصوّرات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري" مذكرة ماجستير فرع علم النفس الاجتماعي من جامعة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونيا للسنة الجامعية 2006.

7. أحمد خالدي، مناهج التربية المدنية ومفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2005.

8. نضيرة صحراوي، الخطاب المسجدي والتغيير الاجتماعي، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

9. عائشة رحوي، المدرسة والمواطنة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2010.

13- الملتقيات والمؤتمرات:

1.عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، دراسة منشورة، دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، السعودية، 1426ه.

2.رضوان أبو الفتوح، التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها) المؤتمر الثقافي العربي الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960م.

الملاحق

استمارة الدراسة

في إطار الإعداد لرسالة التّخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع الثقافي الموسومة ب:"الخطب الدينية وخطاب المواطنة". نرجو منكم التعامل بجديّة مع أسئلة الاستبيان ولكم منا جزيل الشكر.

البيانات الشخصية

1. السن :

2. المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي☐ جامعي ☐

3. المهنة: عامل☐ بطال ☐ طالب☐

4. الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ طلق ☐ أرمل☐

5. كيف تقيّم مستواك المعيشي (المادي): جيّد ☐ متوسط ☐ تحت المتوسط ☐ سيّء ☐

6. ما هو المجال الّذي تهتمّ به أكثر؟ .

الديني ☐ السياسي ☐ الاجتماعي ☐ ترفيهي ☐ علمي ☐

7. من خلال ماذا تحصل على الثقافة الدينية؟

الخطب الدّينية المسجدية☐ القنوات التلفزيونية والإذاعية☐ مواقع متخصصة في الأنترنت☐ الكتب الدينية☐.

8. ما هي الواجبات الّتي تحرس على القيام بها أكثر؟

الواجبات الدينية ☐ الواجبات الوطنية ☐

9. ما الّذي يقوّي انتماءك لوطنك؟

اللّغة الواحدة ☐ الدّين الواحد ☐ التاريخ المشترك☐ العادات والتقاليد المشتركة ☐

الأسئلة:

10. هل تتطرق خطب الجمعة؟

نبذ العنف بكل أشكاله نعم كثيرا ☐ أحيانا ☐ لا ☐

نبذ التمييز بكل أشكاله نعم كثيرا ☐ أحيانا ☐ لا ☐

احترام الآراء والأفكار المخالفة (دينية، سياسية، ثقافية) نعم كثيرا ☐ أحيانا ☐ لا ☐

الحوار نعم كثيرا□ أحيانا □ لا □

11. هل تتطرق خطب الجمعة إلى؟

مساعدة المحتاجين نعم كثيرا □ أحيانا □ لا □

النظافة نعم كثيرا □ حيانا □ لا □

عدم التبذير نعم كثيرا □ أحيانا □ لا □

12. هل تتطرق خطب الجمعة إلى؟

الحفاظ على الممتلكات (العامة أو الخاصة) نعم كثيرا □ أحيانا □ لا □

احترام القوانين والأنظمة (العمل، المرور، الإدارات، الدّور) نعم كثيرا □ أحيانا □ لا□

13. ما هي أولوية انتماءك؟

العالم الاسلامي□ الوطن العربي□ الجزائر□

14. ماذا يعني لك الوطن؟

البلد الّذي أقيم فوق أراضه □ بلادي التي أضحي من أجلها□ البلد الذي لديَّ فيه حقوق□ البلد الذي لديَّ فيه حقوق وعليَّ واجبات اتجاهه□

15. أيّ الأشخاص تؤيد؟

الذي يبقى في □ الذي يبقى في وطنه معتزّا ويعمل لتنميته مهما كانت الظروف □بلاده متذمّرا

الذي يهاجر ولا يبالي بما يحدث في وطنه□ الذي يهاجر وينتقد من الخارج□

16. هل أنت راض عما قدمتَ لوطنك؟

نعم أنا راض قدّمت ما بوسعي لوطني□ أنا راض قدمت لوطني أكثر ممّا يستحقّ□

أنا لست راض وطني يستحق أكثر□

17. هل أنت راض عما قدّمه لك وطنك؟

أشعر بالرضى لما قَدَّمَهُ لي وطني□ أنا مَدِين لوطني له فضل كبير علي□ لست راض لم يقدم لي وطني كل حقوقي□

18. هل أداء واجباتك يكون على أساس؟

القيام بالواجب قبل التفكير في الحصول على الحقوق☐ على قدر الحقوق التي أتمتّع بها أقوم بواجباتي☐

19. هل المواطنة؟ شعور فقط ☐ ممارسة فقط ☐ شعور وممارسة معا ☐

20. في رأيك هل تُجَسَّدُ المواطنة عَمَليا، من خلال؟

الخدمة العسكرية ☐

احترام القوانين ☐

الحفاظ على الممتلكات العامة ☐

إتقان العمل☐

المشاركة في الانتخابات ☐

الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته ☐

الاعتزاز بالهوية الوطنية واحترام رموزها الوطنية (العلم، النشيد الوطني، ...) ☐

21. هل الحفاظ على الوطن ومكتسباته هو: واجب وطني ☐ واجب ديني☐ واجب ديني ووطني☐

22. ما هو موقفكم من القضايا التالية؟

التعصّب (التمسك بالرأي الشخصي في السياسة أو الدين...) أقبل☐ أرفض☐ دون إجابة☐

العنف الجسدي واللّفظي (السّب والشّتم) أقبل☐ أرفض☐ دون إجابة☐

تخريب المنشآت والممتلكات أقبل ☐ أرفض☐ دون إجابة☐

الوساطة (العلاقات الشخصية) أقبل ☐ أرفض☐ دون إجابة☐

الرشوة أقبل ☐ أرفض☐ دون إجابة☐

عدم احترام القوانين والأنظمة (المرور، الإدارات. الدّور، الانضباط في العمل) أقبل ☐ أرفض☐ دون إجابة☐

رمي القمامة والمخلّفات في الطرق والشوارع أقبل ☐ أرفض☐ دون إجابة☐

مساعدة الآخرين (مال، أكل، لباس) أقبل ☐ أرفض☐ دون إجابة☐

23. هل تستعين بالعنف (لفظي كالشتم أو جسدي كالضرب) لحلّ مشكل أو للتعبير عن غضبك اتجاه موقف ما؟

نعم □ أحيانا □ لا □

_ إذا كنت لا تستعين بالعنف، لماذا؟

لا أستعين بالعنف لأنه ليس حلاّ □ لا أستعين بالعنف لأنه تصرّف ليس من دِينِنَا □

لا أستعين بالعنف خوفا من العقاب □ لا أستعين بالعنف احتراما للقانون □

24. هل تعتمد أسلوب الحوار في حياتك؟

نعم أعتمده دائما□ أعتمده أحيانا □ لا أعتمده□

إذا كنت تعتمده، لماذا ؟

نعم أعتمده لأنه سلوك حضاري. □ نعم لأنه من قيم ومبادئ دِينِنَا□

نعم أعتمده لأني مضطر لأتجنب المشاكل□ أعتمده أحيانا لأني مضطر لأتجنب المشاكل□

25. ما موقفك مِمَّنْ يخالفك الرأي؟

أحترم رأيه وأتعامل معه □ أحترم رأيه وأتجنّبه □ لا أحترم رأيه ولا أتعامل معه □ أنظر له بعداء□

إذا كنت تحترمه، لماذا؟

لأنّه من أخلاق ديننا □ لأنّه سلوك حضاري □

26. هل تحترم القوانين والأنظمة في تعاملاتك اليومية (الانضباط في العمل المرور، الإدارات الدّور)؟

نعم □ أحيانا □ لا □

لماذا ؟

أحترم القوانين خوفا من العقوبات □ أحترمها بدافع ديني□ أحترمها لأن القانون فوق الجميع □ أحترمها لأنه سلوك حضاري□ أحيانا فقط أحترم القوانين لأنّ غيري لا يحترمها□ أحيانا أحترم القوانين لأنها تعرقلني□ أحيانا فقط أحترم القوانين لأنها لا تطبّق على الجميع□ لا أحترم القوانين لأنها لا تطبّق على الجميع□ لا أحترم القوانين لأنها تعرقلني□ لا أحترمها لأنّ غيري لا يحترمها□

27. هل تتدخّل إذا رأيت أحدا يكسّر أو يحرق الممتلكات (العامة أو الخاصة)؟

نعم دائما □ أحيانا□ لا□

لماذا ؟

نعم دائما أتدخّل لأنّ الحفاظ عليها مسؤولية الجميع□ نعم دائما أتدخل لأنّه واجب ديني□

أحيانا أتدخّل حتى لا أتعرض لمشاكل□ لا أتدخّل حتّى لا أتعرّض لمشاكل □

لا أتدخل لأنها ليست مسؤوليّتي□

28. هل تستعين لقضاء حاجاتك بالوساطة (المعرفة) أو الرشوة؟

- بالوساطة -بالرشوة -بالوساطة والرشوة -لا بالوساطة ولا بالرشوة

لماذا؟

بالوساطة لأن غيري يستعين بها □ بالرشوة لأن غيري يستعين بها□ بالرشوة والوساطة لأن غيري يستعين بهما □ أستعين بهما لأنهما الطريق الوحيد لقضاء الحاجات□ لا أستعين بهما لأنهما ليستا من دِينِنَا□

لا أستعين بالوساطة ولا بالرشوة لأنهما مخالفتان للقانون□

29. هل تساهم في الأعمال التالية؟

مساعدة المحتاجين (مال، مواد غذائية، ألبسة) كثيرا □ نادرا □ لا أهتم□

التبرّع بالدّم كثيرا □ نادرا□ لا أهتم□

لنظافة (الأماكن العامة، الشوارع، الشواطئ والمساحات الخضراء). كثيرا □ نادرا □ لا أهتم□

عدم التبذير (تقتصد في استهلاكماء، غاز، كهرباء) كثيرا □ نادرا □ لا أهتم□

30. هل تساهم وتشارك في هذه الأعمال لأنّها ؟

واجبات وطنية□ واجبات دينية □ واجبات دينية ووطنية معا□

31. هل تحرص على ممارسة ما تتضمّنه الخطب الدينية من قيم وواجبات نحو الوطن؟

أحرص جدّا □ أحرص بشكل محدود □ لا أحرص □

32. ماهي الرسالة التي تثق فيها أكثر؟

خطبة الجمعة □ رسالة القنوات الفضائية □ رسالة الإنترنت □

33. كيف تقيّم مواضيع الخطب الدينية الحالية؟

مواضيع متكرّرة تهتم بجانب العبادة□ مواضيع سطحية لا تعالج الواقع□ مواضيع جوهرية تعالج انشغالات الناس□

34. هل ينظّم المسجد حملات تطوعية (تنظيف، تشجير، تبرع بالدم ...)

نعم ينظّم بانتظام □ نادرا ما ينظّم □ لا ينظّم □

35. هل ترى أنّه من الضروري أن ينظّم المسجد هذه الحملات؟

نعم ضروري لأن دورها مؤثر جدا□ لا غير ضروري لأنّ دورها غير مؤثر□

36. هل تتابع وسائل الاعلام الوطنية؟

بشكل كبير □ بشكل محدود □ لا أتابعها□

37. ما هي الوسيلة التي تتابعها بشكل كبير؟

الصحف المكتوبة □ القنوات التلفزيونية □ الانترنت □

38. هل هناك تناقض بين ما يُعرض في وسائل الإعلام (الفضائيات، الأنترنت) وما يقدم في خطب الجمعة من قيم وأخلاق؟

نعم يوجد تناقض كبير□ يوجد تناقض في بعض الأمور□ لا يوجد تناقض□

39. هل تأثير وسائل الإعلام الحديثة على أخلاق وسلوكيات الأفراد؟ إيجابي أكثر□ سلبي أكثر□

40. هل تعتمد الأنترنت والقنوات الفضائية؟

مصدرا لزيادة الوعي والحصول على المعلومات □ مصدرا لتطوير سلوكي □

42. هل تَتَبَنّ ما هو غربي من سلوكات؟

نعم أَتَبَنّى ما يعجبني □ أَتَبَنّى فقط ما يتناسب مع ديني وتقاليد وطني □ لا أَتَبَنّى أبدا ما هو غربي□

43. هل حصلت على ما تطمح إليه في حياتك؟

نعم □ إلى حد ما□ لا□

44. كيف تقيّم الخدمات التي تتلقاها (الصحيّة، معاملات إدارية ...)؟

جيّدة □ حسنة □ متوسّطة □ سيّئة □

45. ماهي الوسيلة المتاحة حاليا للحصول على منصب عمل؟

المشاركة في مسابقات التوظيف على أساس الشهادة □ الوساطة (العلاقات الشخصية) □

الرشوة □

46. ما هو أهم سبب يجعل الأشخاص لا يحترمون القوانين والأنظمة؟

عدم الوعي بالقوانين والأنظمة □

التحيّز عند تطبيق القوانين وانتشار العلاقات الشخصية □

التهميش وعدم التعرف على مشاكل المواطنين □

عدم توفير فرص العمل□

عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة □

عدم توفير الخدمات الأساسية □

47. ما هي القيمة التي ترى أنّه من الضروري توفرها لربطك بوطنك وبقائك فيه؟

العدالة □ العمل□ الحرية□

48. هل تهتمُّ بالأحداث التي تدور في المجتمع؟ أهتم بشكل كبير□ أهتم بشكل محدود □ لا أهتمّ □

هل ترى أنّ دورك مهمّ في المجتمع؟ مهم جدّا □ مهم إلى حدّ ما □ غير مهم □

49. هل تفكر في مستقبل خارج حدود وطنك؟ نعم □ لا □ دون إجابة □

الفهارس

فهرس الجداول

الجدول الرقم (**01**): يوضّح توزيع أعمار عينة البحث..... 107

الجدول الرقم (**02**): يوضّح المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث..... 108

الجدول الرقم (**03**): يوضّح مهنة أفراد عينة البحث..... 109

الجدول الرقم (**04**): يوضّح الحالة الاجتماعية لأفراد عينة البحث..... 110

الجدول الرقم (**05**): يوضّح المستوى المعيشي لأفراد عينة البحث..... 110

الجدول الرقم (**06**): يوضّح المجالات التي يهتمّ بها أفراد عيّنة البحث..... 111

الجدول الرقم (**07**): يوضّح مصادر الثقافة الدينية لأفراد عيّنة البحث..... 112

الجدول الرقم (**08**): يوضّح الواجبات الّتي يحرس المتلقي على القيام بها أكثر من غيرها..... 113

الجدول الرقم (**09**): يوضّح العامل الذي يقوّي الانتماء للوطن وارتباطهم به حسب أفراد العيّنة..... 114

الجدول الرقم (**10**): يوضّح مدى تضمين الخطب الدينية لمؤشرات قيمة الوحدة حسب أفراد العيّنة 115

الجدول الرقم (**11**): يوضّح مدى تضمين الخطب الدينية لمؤشرات قيمة المشاركة 116

الجدول الرقم (**12**): يوضّح مدى تضمين الخطب الدينية لمؤشرات قيمة المسؤولية حسب أفراد العيّنة. ... 117

الجدول الرقم (**13**): يوضح أولوية الانتماء بالنسبة لأفراد عيّنة البحث..... 118

الجدول الرقم (**14**): يوضّح ما يعنيه الوطن لأفراد عينة البحث..... 119

الجدول الرقم (**15**): يوضّح نوعية الأشخاص الّتي يؤيّدها أفراد عيّنة البحث..... 120

الجدول الرقم (**16**): يوضّح مستويات رضى أفراد عيّنة البحث عما قدموه لوطنهم..... 121

الجدول الرقم (**17**): يوضّح مستويات رضى أفراد عيّنة البحث عما قدّم لهم الوطن..... 122

الجدول الرقم (**18**): يوضّح المبدأ الذي على أساسه يقوم أفراد عيّنة البحث بواجباتهم..... 123

الجدول الرقم (**19**): يوضّح جوانب المواطنة في وعي أفراد عيّنة البحث 124

الجدول الرقم (**20**): يوضّح كيف تتجسّد المواطنة عَمَليا حسب أفراد عينة البحث..... 125

الجدول الرقم (**21**): يوضّح تصنيف أفراد عيّنة البحث لواجب الحفاظ على الوطن ومكتسباته..... 126

الجدول الرقم (**22**): يوضّح موقف عيّنة البحث من بعض القضايا..... 127

الجدول الرقم (**23**): يوضّح مدى استعانة أفراد عيّنة البحث بالعنف..... 133

الجدول الرقم (**24**): يوضّح مبرّرات أفراد العيّنة الّذين لا يستعينون بالعنف..... 134

الجدول الرقم (**25**): يوضّح مدى اعتماد أفراد عيّنة البحث أسلوب الحوار..... 135

الجدول الرقم (**26**): يوضّح مبرّرات اعتماد أفراد عيّنة البحث للحوار 136

الجدول الرقم (**27**): يوضّح موقف أفراد عيّنة البحث مِمَنْ يخالفهم الرأي..... 137

الجدول الرقم (**28**): يوضّح مبرّرات أفراد العيّنة الذين يحترمون من يخالفونهم الرأي 137

الجدول الرقم (29): يوضّح مدى احترام أفراد عينة البحث للقوانين والأنظمة في تعاملاتهم 138
الجدول الرقم (30): يوضّح مبرّرات احترام أو عدم احترام أفراد عيّنة البحث للقوانين والأنظمة... 138
الجدول الرقم (31): يوضّح مدى تدخل أفراد عيّنة البحث لحماية الممتلكات..... 139
الجدول الرقم (32): يوضّح مدى استعانة أفراد عيّنة البحث بالوساطة (المعرفة) أو الرشوة 141
الجدول الرقم (33): يوضّح مبررات استعانة أفراد عيّنة البحث بالوساطة (المعرفة) أو الرشوة..... 142
الجدول الرقم (34): يوضّح مدى ممارسة أفراد عيّنة البحث لمؤشرات المشاركة..... 144
الجدول الرقم (35): يوضّح الأساس الذي يساهم لأجله أفراد عيّنة البحث في مؤشرات المشاركة..... 146
الجدول الرقم (36): يوضح مدى حرس أفراد العيّنة على ممارسة قيم المواطنة المتضمّنة في لخطب الدينية..... 148
الجدول الرقم (37): يوضّح الرسالة التي يثق فيها أفراد عينة البحث 149
الجدول رقم (38): يوضّح تقييم أفراد عيّنة البحث لمواضيع الخطب الدينية 150
لجدول رقم (39) يوضّح مدى تنظيم المسجد لحملات التّطوع..... 151
الجدول رقم (40) يوضّح مدى متابعة أفراد عينة البحث لوسائل الإعلام الوطنية 152
الجدول رقم (41) يوضح الوسيلة الإعلامية التي يتابعها أفراد عيّنة البحث بشكل كبير 153
الجدول رقم (42) يوضّح التناقض بين ما تتضمّنه خطب الجمعة وما يُعرض في وسائل الإعلام..... 154
الجدول رقم (43) يوضّح تأثير وسائل الإعلام الحديثة على أخلاق وسلوكيات الأفراد..... 155
الجدول رقم (44) يوضّح دور الأنترنت والقنوات الفضائية بالنسبة لأفراد عيّنة البحث..... 156
الجدول رقم (45) يوضح مدى تبنّي أفراد العينة لما يُعرض على وسائل الإعلام والاتصال 158
الجدول رقم (46) يوضّح مدى حصول أفراد عيّنة البحث على ما طمحوا إليه..... 160
الجدول رقم (47) يوضّح تقييم أفراد عيّنة البحث للخدمات المقدمة لهم 162
الجدول رقم (48) يوضّح إجابات أفراد العيّنة حول الوسيلة المتاحة للحصول على منصب عمل..... 163
الجدول رقم (49) يوضّح السّبب وراء عدم احترام القوانين والأنظمة 164
الجدول رقم (50) يوضّح القيمة التي يراها أفراد العيّنة ضرورية لربطهم بالوطن وبقائهم فيه..... 167
الجدول رقم (51) يوضّح مدى اهتمام عيّنة البحث بالأحداث التي تدور في المجتمع 169
الجدول رقم (52) يوضّح مدى أهمية دور أفراد العيّنة في المجتمع..... 170
الجدول رقم (53) يوضّح مدى رغبة أفراد العيّنة في الهجرة إلى الخارج..... 171

فهرس الموضوعات

مقدمة 6

الفصل الأول: منهجية الدراسة 10

تمهيد الفصل الأول..... 11

1- إشكالية الدراسة..... 12

2- فرضيات الدراسة..... 13

3- الدراسات السابقة..... 13

4- تعقيب عن الدراسات السابقة..... 26

5- تساؤلات الدراسة..... 29

6- أهداف الدراسة 29

7- أهمّية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع..... 29

8- مجالات الدراسة 31

9- صعوبات البحث 32

10-مصطلحات الدراسة 32

11-ضبط المفاهيم الإجرائية 39

12-المرجعية النظرية للدراسة..... 40

13-منهج الدراسة..... 42

14-أداة الدراسة 42

15-عيّنة الدراسة 43

الفصل الثاني: المواطنة المفهوم والأهداف..... 46

تمهيد الفصل الثاني 47

1- مفهوم المواطنة..... 48

2- أبعاد المواطنة 56

3-مقوّمات المواطنة 58

4- أبرز قيم المواطنة 64
5- أهمّيّة المواطنة وأهدافها 70
6- المواطنة والتحدّيات الراهنة 74
خلاصة الفصل الثاني 80
الفصل الثـــالث: الخطب الدينية: الوظيفة، الرموز والبنية 81
تمهيد: 82
1- الخطب الدينية: التعريف والمفهوم 83
2-خصائص ومقومات الخطب الدينية (خطب الجمعة) 85
3 -عناصر الاتصال في الخطب الدينية (خطب الجمعة) 87
3-1-المرسل (الخطيب) 88
3-2-الرسالة (الخطبة) 88
3-3-الوسيلة 89
3-4-المتلقي (متلقي الخطب الدينية) 89
3-5-التغذية الراجعة: 89
4-وظائف الخطب الدينية (خطب الجمعة) 89
4-1-الوظيفة النفسية 90
4-2-الوظيفة التربوية والتعليمية 90
4-3-الوظيفة الاجتماعية 91
4-4-الوظيفة السياسية 92
5-الخطب الدينية وتحدّيات الواقع 92
6- ملامح الخطب الدينية (خطب الجمعة) في الجزائر 95
6-1-سمات الخطيب 96
6-2-البنية الداخلية للخطب الدينية (خطب الجمعة) 100
خلاصة الفصل الثالث 104

الفصل الرابـع: الخطب الدينية والمواطـنة 105
تمهيد الفصل الرابع 106
1-خصائص أفراد عينة الدراسة 107
1-1-توزيع العيّنة حسب العمر 107
1-2-المستوى التعليمي 108
1-3- المهنة 109
1-4-الحالة الاجتماعية 110
1-5- المستوى المعيشي (المادي) 110
1-6- مجالات اهتمام أفراد عينة البحث 111
1-7-مصادر الثقافة الدينية لأفراد عيّنة البحث 112
1-8-الواجبات الّتي يحرس المتلقي على القيام بها بشكل كبير 113
1-9-العامل الذي يقوّي انتماء أفراد عيّنة البحث للوطن وارتباطهم به 114
2-مساهة الخطب الدينية في توعية المتلقين لها 115
2-1-واقع المواطنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة) 115
2-1-1-قيمة الوحدة 115
2-1-2-قيمة المشاركة 116
2-1-3-قيمة المسؤولية 117
2-2-واقع المواطنة في الوعي الفكري لمتلقي الخطب الدينيّة 118
خلاصة الفصل الرابع 130
الفصل الخـامس: واقع المواطنة: التلقي والممارسة 131
تمهيد الفصل الخامس 132
1-واقع المواطنة في ممارسات متلقي الخطب الدّينية 133
1-1-قيمة الوحدة 133
1-2- قيمة المسؤولية 138
1-3-قيمة المشاركة 144

2–المواطنة بين ثقل الخطب الدينية وتحدّيات الواقع 148
2–1–التحديات المرتبطة بالخطب الدينية (خطب الجمعة)..... 149
2–2–التحديات المرتبطة بالواقع الاجتماعي للمتلقي..... 160
خلاصة الفصل الخامس 172
مناقشة النتـائج والحكم على الفرضيات 173
الفرضية الأولى: 174
الفرضية الثانية: 176
نتائج الدراسة..... 183
1–خصائص عيّنة البحث..... 184
2–نتائج محور واقع المواطنة في الخطب الدينية (خطب الجمعة). 184
أ–نتائج قيمة الوحدة..... 184
ب–نتائج قيمة المسؤولية..... 185
ج –نتائج قيمة المشاركة..... 185
3– نتائج محور واقع المواطنة في الوعي الفكري لمتلقي الخطب الدينيّة (خطب الجمعة) ... 185
4–نتائج محور واقع المواطنة في ممارسات متلقي الخطب الدّينية..... 186
أ –نتائج قيمة الوحدة..... 186
ب–نتائج قيمة المسؤولية..... 186
ج –نتائج قيمة المشاركة..... 187
5–نتائج محور المواطنة بين ثقل الخطب الدينية وتحدّيات الواقع. 187
خـاتمة 191
قائمة المراجع المعتمدة..... 196
الملاحق..... 210
الفهارس 218